جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس

الأمن الوطني الجزائري

الأمن الوطني الجزائري

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص:

دراسات إستراتيجية وأمنية

الأستاذة: قادة بن عبد الله عائشة

السنة الجامعية: 2021/2020

تمهيد عام للمقياس:

شكلت معاهدة واستفاليا 1648 الهيكل العام لأسس الدولة القوميّة، فبعد أن كانت الدول متداخلة أصبحت بموجب تلك الاتفاقية لها اقليم محدد وشعب وسلطة، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، خاصة بعد فترة الحروب التي شهدتها القارة الأوروبية.

فبعد تحديد الشكل النهائي للدول الوطنية أصبح لهذه الدول اجراءات والتزامات تعينها على ممارسة وظائفها وتوفير الأمن لمواطنيها وكذا حماية إقليمها الجغرافي من أي تهديد خارجي، هذا التهديد الذي تنوع مصدره، مستواه، وحتى أنواعه، في ظل تغيّر شكل النظام الدولي ومفرزاته، تبعاً لتغير الأحداث والظروف الدولية، فبعد أن كان النظام ذو قطبين –الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي– مالت الكفة لصالح المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت وتفردت بقيادة النظام الدولي الجديد واضعة بذلك أسسه ومؤسساته، مكرسة مفاهيم القوة والهيمنة.

أصبحت بيئة ما بعد الحرب الباردة متوترة أكثر مما كانت عليه فترة صراع القطبين، فرغبة الدول في زيادة عناصر قوتها قد أربك النظام الدولي، ضف إلى ذلك ظهور الفواعل من غير الدولة ومحاولتها للعب دور في العلاقات الدولية، كما عرفت هذه الفترة أيضاً –كما أسلفنا– تهديدات جديدة أصبحت على درجة كبيرة من الترابطية والتشابكية، وأكثر شدة وخطورة على أمن الدول الوطنيّة.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي أصبح أمنها الوطني مهدداً وفي خطر خاصة وأنها تقع في منطقة أقل ما يقال عنها أنها منطقة متوترة ومضطربة، وتشهد نزاعات متعددة داخلياً وحتى خارجياً بفعل القوى الدولية التي تعمل على زعزعة أمنها واستقرارها، وتلعب على تغذية أزماتها الداخلية حتى تسيطر على تلك الدول ومواردها الطاقوية، ما يجعل الجزائر تتخوّف من هذا الجوار المضطرب الذي أصبح مصدر قلق وهاجس لصانع القرار.

المشكلة البحثية:

انطلاقاً مما جاء في التمهيد أعلاه، فإن هذه المطبوعة ستحاول تسليط الضوء على مفهوم الأمن الوطني الجزائري، وما يواجهه من تهديدات أمنية (الصلبة واللينة) تنوعت مصادرها، أشكالها، وحتى مستوياتها، ليجد صانع القرار نفسه أمام معضلة أمنيّة تتطلب اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات لمجابهتها.

وتتحدد المشكلة البحثية للمطبوعة حول: **ما هي التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر في محيط جوارها الجغرافي؟ وفيم تتمثل السياسات الأمنية المتبعة لمجابهة هذه التهديدات الأمنية في ظل بيئة أمنية سمتها التعقيد والفوضى؟**

أدبيات الدراسة:

1- أطروحة دكتوراه لـ "منصور لخضاري" بعنوان "استراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، حاول الطالب فيها دراسة الأمن الوطني الجزائري في خضم التغيّرات الدولية خاصة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، والتي أسفرت عن تغيّر في مفهوم الأمن وكذا مفهوم التهديد، وكيف استطاعت الجزائر أن تواجه هذه التهديدات الأمنية عبر تبنيها مجموعة من الاستراتيجيات.

عالج الطالب موضوعه انطلاقاً من إشكالية محورية مفادها: كيف تقيم الجزائر استراتيجية أمنها بما تستطيع معه تحقيق أمنها الوطني في امتداداته عبر الوطنيّة والإقليمية؟ وما هي حدود نجاعتها في تحقيق أمن الجزائر: نظاماً...ومجتمعاً...ودولة؟. وتفرعت هذه الإشكالية إلى مجموعة تساؤلات منها:

- كيف تحدد مفهوم الأمن الوطني تبعاً للتغيّر المفاهيمي الذي طال المسلمات والمقاربات التي كثيراً ما استند إليها حين تحديد مفهومه وبيان تعاريفه وتحديد طبيعة مهدداته؟

- هل القول بتحدد الأمن الوطني بالدولة الوطنيّة وارتباطه بها، يعني عدم تجاوزه لحدودها الإقليميّة حين التفكير في بناء استراتيجية تحقيقه؟

- ما هي ميادين تجسيد استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر؟

- ما مدى قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبليّة، والمستجدات المتأزمة في ما وراء حدودها على المستويين (العربي، المتوسطي، الإفريقي) وعبر الوطني (المغاربي، الساحل الإفريقي)؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعيش تحديات أمنية على درجة من الخطورة ما لا يمكن تغاضي الطرف عنه، وتجاوز الإشارة والتنبيه إلى حقيقة ما بلغه الوضع والتهديد من خطورته.

2- أطروحة دكتوراه للطالب "قط سمير" والمعنونة بـ "البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، حاولت هذه الدراسة تحليل المخاطر والتحديات التي تواجهها الجزائر في الدائرتين المغاربية والساحل الإفريقي، وإبراز مدى تأثيرها على أمن الجزائر، وذلك وفق إشكالية محورية وهي: ما هي طبيعة وحدود تأثير

التهديدات والمخاطر التي تعرفها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي على الأمن الجزائري؟ وقد تفرعت هذه الإشكالية إلى تساؤلات منها:

– ما هي محددات الأمن القومي الجزائري؟ وما هي العقيدة الأمنية والدفاعية الجزائرية؟

– ما طبيعة وحدود التهديدات الأمنية في الفضائين المغاربي والساحلي–الصحراوي؟

– كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات والمخاطر الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي؟

– كيف كان دور ومكانة الجزائر في الترتيبات الأمنية في المنطقتين المغاربية والساحلية؟

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– عرفت عقيدة الأمن الجزائري تطورات منذ الاستقلال، أين تنوع التهديد ما بين الداخلي والخارجي.

– أدركت قيادات الجيش الشعبي الوطني ضرورة تكييف قُدرات القوات المسلحة بما يتناسب وتطوُّر المخاطر المُحدقة بها خاصة مع ظاهرة الإرهاب، الذي لا يمكن مجابهته بترسانة ثقيلة من الأسلحة أو بالفرق العسكرية، وإنما بوحدات قليلة العدد وخفيفة الحركة وبأسلحة متطوِّرة.

– أن التحدي الأكبر الذي يواجه الأمن الجزائري، كان تأمين الحدود والتي تعد بمثابة رهان وتحدي أمام قوات الجيش الوطني الشعبي.

– استمرار التوتر الجزائري المغربي من أجل أغراض محليّة، قصد كسب المشروعيّة الشعبيّة.

– تشكل الأزمة الليبية تَحدٍّ وتهديد أمني للجزائر، فانهيار النظام الليبي كشف عن مدى هشاشة البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الليبية وعدم تجانسها.

– مدى خطورة الدائرة الساحلية الصحراوية على الأمن الجزائري، بالنظر لحجم التهديدات التقليدية، والمخاطر الجديدة التي تعرفها المنطقة.

– إلتزمت الدبلوماسية الجزائرية بالمساهمة في تسوية سلميّة للنزاع الدائر في شمال مالي، وتوصلت إلى جمع الفرقاء الماليين حول طاولة واحدة.

3– أطروحة دكتوراه للطالب "حسام حمزة" تحت عنوان "المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنيّة في إقليم الساحل الإفريقي 1991–2015"، تطرق فيها الطالب إلى إشكالية مفادها: كيف تبني الجزائر

مقاربتها الأمنية – نظرياً وامبريقياً– لمواجهة التهديدات في إقليم الساحل الإفريقي على معايير ومبادئ ثابتة بالرغم من التحولات التي ما فتئت تطرأ على التهديد في هذا الإقليم كمحصلة للحركيات التي شهدها في غضون الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و2015؟

عرجت الدراسة على مراحل متعددة في تاريخ الجزائر بدءً بالعنف السياسي وظهور مفهوم الإرهاب في الأوساط الأمنية الجزائرية، الأمر الذي جعلها أكثر استقلاليّة في سلوكها الأمني خاصة إذا ما تم ربطه بمبدأ عدم التدخل، كدولة غيورة على استقلالها وترفض الامتثال لإرادات أجنبيّة، وتضمن مقاربتها هذه عدم المساس بالتوازنات الكبرى في الإقليمين المغاربي والساحلي، فبمناداتها بالحلول الداخلية والذاتية للإشكاليات البينية الساحلية الإفريقية، خاصة الإرهاب، مع إصرار على قيمة التعاون والتشاور مع القوى الدولية في تطبيق هذه الحلول، فر على قيمة التعاون والتشاور مع القوى الدولية في تطبيق هذه الحلول، فإن الجزائر تدافع ضمنياً عن مكانتها المتقدمة إقليمياً وقارياً.

4– أطروحة دكتوراه لـ "لزهر عبد العزيز" تحت عنوان "الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط (حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو)"، تناول فيها الطالب التهديدات الأمنية في المتوسط، مع الإشارة إلى بداية تشكل الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي مع دول جنوب المتوسط، وخاصة الجزائر التي تعتبر دولة محورية في أمن المتوسط، وعالج فيها البحث إشكالية محورية تتمثل في: كيف يمكن تقريب أكثر فأكثر عمليات حلف الشمال الأطلسي من الانشغالات الأمنيّة الجزائرية وما الدور الذي يمكن أن يلعبه الحوار المتوسطي في هذا الإطار؟ أين يقع الحوار المتوسطي للحلف بالمقارنة مع المبادرات الأخرى كمبادرة الإتحاد الأوروبي ومبادرة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي؟ وما هو مستقبل الحوار المتوسطي في ظل المتغيّرات الإقليميّة الدوليّة؟

وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيّر في المناخ الأمني سيكون له أثر وتداعيات على العلاقات الأطلسيّة – المغاربية، وأن طبيعة المصالح الحيوية للدول المغاربيّة والساحليّة المشتركة ستحتم على الحلف الحفاظ على الوضع القائم كحل مبدأي لإدارة الصراع، ولعدم تفاقم الأوضاع وانفجارها إلى الأسوأ محلياً وإقليمياً أو دولياً، فالتدخل الأطلسي في ليبيا ذو دلالة سياسية إذ يشكل المعيار الانساني عاملاً غير مقنع، وفي ظل هذا المشهد العالمي الراهن، والتطورات التي تعرفها منطقة الساحل، فإن ذلك يفرض على المنطقة المغاربيّة خيار يرتبط بإعادة بناء الفضاء المغاربي على أساس وظيفي.

المقاربات النظرية

– **مقاربة السياسة العامة:** وذلك من خلال البحث عن الحلول للمشكلات التي واجهتها وتواجهها الجزائر والوقوف عند أسبابها، مع الإشارة إلى مختلف الفواعل (الرسميّة وغير الرسميّة) المشاركة في صنعها، فالسياسة العامة في الأخير هي محصلة تفاعل المدخلات (المطالب) والمخرجات (القرارات، اللوائح، التنظيمات) والتي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، اجتماعيّة وأمنيّة.

– **المقاربة النسقية:** تم استخدامه كإطار لتحليل عمل النظام السياسي الجزائري باعتباره يعيش في بيئة داخلية وخارجية يتأثر ويؤثر فيها، من خلال فُتحتي المدخلات Input والمخرجات Output.

– **مقاربة صنع القرار: Decision Making Approach :** حصر مجال الاستعانة بها في تفسير سلوك صانع القرار الجزائري تبعاً لما واجهه من تهديدات داخلية وأخرى خارجية، فعمليَّة صُنع القرار هي عمليّة مُعقدة تتم عبر مراحل متعددة وتتدخل فيها عناصر مختلفة، أما اتخاذ القرار فهناك من يعرفه بأنه: "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة"، أما نظرية صناعة القرار فكما جاء في كتاب "سعد حقي توفيق" بأنها: "الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معنية سواء بشكل عام أو في لحظة معيّنة، ويمكن اعتبار النظرية من بين النظريات الجزئية Micro بدلاً من اعتبارها نظرية كلية Macro فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة باتخاذ القرار.

– **الإقتراب البنائي:** تم توظيفه من منطق أن الأمن هو بناء اجتماعي يتحددُ وفق معطى الهوية والمصلحة، فالدولة باعتبارها فاعلاً أساسياً فإنها تبني أمنها الداخلي وفق مصدر ونوع التهديد.

– **مقاربة الأمن الإنساني:** استناداً إلى التغيُّر الحاصل في مفهوم الأمن، بانتقاله من التركيز على أمن الدول كفاعل أساسي إلى التأكيد على أن الفرد هو محور العمليَّة الأمنيّة إلى جانب الدولة، الأمر الذي يقتضي تحقيق أمنه بمفهومه الشامل.

أما بالنسبة **للمناهج** فحاولنا الإستعانة ببعضها والتي تساعدنا على معالجة إشكالية المطبوعة، وقد تمثلت في:

المنهج التاريخي: من خلال تتبع التاريخ السياسي للجزائر، والتطرق لمجمل الأحداث التي عرفتها، فهو "الطريقة التاريخيّة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخيّة كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما يكون عليه المستقبل".

2- منهج دراسة الحالة: يعرفه الأستاذ "رشاد القصبي" بأنه "يمثل طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظاماً أو فرداً أو جماعةً أو مجتمعاً أو مؤسسةً، وتكون دراسة الحالة بشكل مستفيض، يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل".

المحاور الأساسية للمقياس

المحور الأول: الأطر النظرية لمفهوم الأمن

المحور الثاني: محددات الأمن الوطني الجزائري (الجغرافيا السياسية، المحددات التاريخية...).

المحور الثالث: تهديدات وتحديات الأمن الوطني الجزائري (داخلية وخارجية).

المحور الرابع: تنظيم المصالح الأمنية الجزائرية.

المحور الخامس: السياسات الأمنية الجزائرية لمجابهة التهديدات الأمنية.

المحور الأول: الأطر النظرية لمفهوم الأمن

برهنت التحولات ما بعد فترة الحرب الباردة على التغيّر في الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن خاصة مع التغيّر في مفهوم التهديد، مصدره، وحتى متسوياته، الأمر الذي أدى إلى إعطاء مفهوم جديد للأمن يتماشى والمتغيّرات الدولية التي فرضت نسقاً جديداً، وفكراً استراتيجياً من علاقات القوى، وكذا في ترتيب عناصر القوة على السلم الدولي.

أولاً- تعريف الأمن

وردت كلمة "أمن" في معجم لسان العرب لـ "ابن منظور" بمعنى الأمانة والأمان، أي أمنت فأنا آمنٌ، وآمنت غيري من الأمن، والأمن ضد الخوف، والايمان ضد الكفر، ويقال آمن فلان يأمن أمنا وأمَنا، وشتق مصطلح الأمن من securitas المتكونة من sini بمعنى غير وفكرة cura بمعنى غيارب السلامة والأمن، أما معجم "بلاكويل" فيعرف الأمن على أنه مفهوم يرد في المناقشات التي تدور حول السياسة الخارجية لكنه يطبق على أوضاع الأفراد والدول وهو لا بد أن يكون من جهة مسألة إدراك حسي ومسألة ظروف مادية من جهة أخرى، ومن خلال ذلك يبدو أن هناك ارتباط بين مفهوم الأمن والسيادة.

اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان" الذي يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجّر عنه راحة النفس والطمأنينة، وورد في القرآن الكريم مواضع كثيرة ومنها قوله تعالى ﴿ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤﴾ (**سورة قريش**، الآية 04)، وقال الله تعالى أيضا:" ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾" (**سورة البقرة**، الآية 126). وهناك من ربط مفهوم الأمن باتجاهات ثلاث، وهي:

1- ينصب الاتجاه الأول على أن الأمن هو تلك "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيّرات الدوليّة".

2- أما الاتجاه الثاني فيرى أن الأمن هو "مجموعة الأحاسيس والمشاعر التي تتكوّن لدى الأفراد بأن مصالحهم مصونة ومحميّة، وفي هذا السياق عرفه "علي الدين هلال" بأنه "شعور بالأمان والطمأنينة، وإحساس بأن حياة الإنسان ومصالحه، وكذلك مصالح وطنه، وجماعته وأسرته مصونة ومحميّة".

3- في حين ربطه الاتجاه الثالث بحالة الاستقرار التي تسود الدولة بعيداً عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج، أو هو الوضع الذي تكون فيه الدولة آمنة وبمنآى عن خطر التضحيّة بالقيّم الجوهريّة إذا ما أرادت تجنب الحرب، وتكون قادرة على إدامة تلك القيّم عن طريق إحراز النصر، والحفاظ عليه في حالة الحرب إذا ما واجهت التحدي".

ومن الناحيّة الإصطلاحيّة، فقد عرف الأمن مفاهيم وتعريفات عديدة تتباين من مُفكر لآخر، حيث عرفه "وولفرز" Wolfers بأنه: "درجة حماية القيّم المكتسبة سابقاً"، كما يقصد به أيضاً "الاستقرار والطمأنينة والأمان التي يشعر بها الفرد والمجتمع، وفي ظله تستطيع الأمة أن تتفرغ للبناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة"، وعرفه "والتر ليبمان" Walter Lippmann بأنه "تحقيق الدولة لأمنها عندما لا تضطر إلى التضحيّة بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مُساوياً للقُوّة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلى مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه"، فالأمن هو وظيفة أساسية للدولة، وهو شرط أساسي لإنشاء أنظمة الحكم التي توفر احتياجات المحكومين، بحيث ركزت الدولة في المقام الأوّل على التنظيم العسكري والتحضير للحرب خاصة في فترة الحرب الباردة وتطوير الأسلحة النووية لتعزيز وجهة الواقعيين فيما يتعلق بالأمن.

أما "باري بوزان" فيعرفه على أنه "التحرر من التهديدات"، وهو "قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيِّير، التهديدات والانكشافات التي تبرز في أي منطقة من العالم سواء أكانت عسكرية أو غير عسكرية".

يُعد الأمن والإحساس به سواء بشكل فردي أو جماعي من غرائز الإنسان الطبيعية والظواهر القديمة، ففكرة الخوف والإحساس بالخطر كانت الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي لجأ إليها الفرد لحماية ذاته وضمان بقائه، وبهذا فالأمن يركز على أربعة ركائز أساسية هي:

1- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

2- رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة.

4- إعداد احتمالات للتهديدات الداخلية والخارجية واتخاذ اجراءات لمواجهتها.

ثانياً: مستويات الأمن

للأمن أربعة مستويات هي:

1- الأمن الفردي: ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة، وينعكس على أمنها.

2- الأمن الوطني: شاع استخدام مصطلح "الأمن الوطني" بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، تحديداً بعد معاهدة واستفاليا 1648، والتي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة-الأمة، فالأمن الوطني مرتبط بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية، ويعود للو.م.أ السبق في استعمال مصطلح الأمن الوطني حيث استعملت هذا التعبير تزامناً مع إنشاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي سنة 1947، والذي تم استحداثه من أجل الاهتمام والتفكير بكل ما يتعلق بالأمن الأمريكي ومواجهة كل ما بشأنه المساس به أو تهديده وتجسيد كل ما يرتبط بالأمن الأمريكي.

ويقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة وتستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها، وهو شرط الحفاظ على بقاء الدولة من خلال استخدام القوة الاقتصادية والدبلوماسية وإسقاط القوة والسلطة السياسية، وهو يشمل إجراءات تتخذها الدولة لمواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدءًا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية، كما يتسع ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة.

كما أنه يعني المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية من أي اعتداء خارجي، وهو ذو معنيّين: ضيّق يدل على معنى سلبي يتحقق عندما تتحرر الدولة والإنسان من مشاعر الخوف والقلق والتوتر، وآخر شامل يُشير إلى شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، وفق اجراءات تستهدف ضمان أمن الدولة والمجتمع وضمان استقلال الدولة ونظامها الدستوري وسيادتها وكذا الرخاء والإزدهار، بحيث أن كل دولة قوميّة -حسب الواقعيين- ترغب في تعزيز المصالح والمكاسب الوطنيّة.

فالأمن الوطني لدولة ما هو الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سيادتها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من أطماع أو تهديدات الغيّر، وتوفر الحدّ اللازم من الاستقرار والأمن الذي يضمن دوام التقدم وصولاً إلى رخاء شعبها مع صيانة كل ذلك بالقدرة على ردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها واستقلالها وأمنّها، ويدمجُ "كيجلي" وآخرون في تعريفهم للأمن الوطني بين شعور المواطن وجُهود الدولة باعتبار أنه: "شُعور بالإطمئنان توفِره الأهداف والبرامج التي تسعى الحُكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها"، فالأمن الوطني هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع.

إنَّ مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدءاً من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية، إلى حدّ قيّام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنّها، كما يتسع هذا المفهوم ليشمل كلّ ما يُحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة.

كذلك فإنه بحماية إقليم الدولة، يتعيّن على المؤسسات الأمنيّة أن تضمن حماية مواطنيها بالتركيز على الأفراد بعيداً عن الدولة وهو يؤكد على حقوق الإنسان، والسلامة من العنف، والتنميّة المستدامة فقد ركز تقرير الأمم المتحدة لسنة 1990 على اتباع نهج يُركز على الفرد في جميع أشكال التنميّة من جهة والتنميّة المُستدامة من جهة أخرى باعتبارها استراتيجية إنمائية ضرورية طويلة الأجل. فالأمن الإنساني يعني به حماية الحريات الأساسيّة للشعوب من التهديدات والأوضاع الخطيرة والقاسيّة والمتفشيّة وواسعة الانتشار عن طريق ايجاد أنظمة سياسيّة واجتماعيّة وبيئيّة واقتصادية وعسكرية وثقافيّة تعمل جميعها على بقاء واستمرار الشعوب وتوفير المعيشة والكرامة".

تتباين مفاهيم الأمن القومي لكل دولة عن الدولة الأخرى، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تستند نظرية الأمن القومي إلى سلامة الأرض الأمريكية امتداداً عبر المحيطات، أما البريطانية فهي تستند إلى جعل البحار المحيطة بها أكثر أمناً، في حين أن نظرية الأمن الإسرائيلي فإنها تدعو إلى إقامة دولة اسرائيل على حساب الأراضي العربية أما نظرية الأمن التركي فإنها ترجع إلى تاريخها العميق وجغرافيتها الحضارية.

يستند مفهوم الأمن القومي العربي كما عرفته جامعة الدول العربية على أنه "قُدرة الأُمة العربيّة على الدفاع عن أمنها، وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنميّة القُدرات والإمكانات العربية في

مُختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، مُستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر في الأمن القومي"، حيث تواجه اليوم الدول العربية خطراً ذو رأسين: الصهيونيّة والإمبرياليّة الغربيّة الجديدة، وبالتالي يُحتم عليها هذا الوضع أن يكون للعرب نظام أمن جماعي للأمن يقوم على عقيدة أمنية واحدة تتخطى مفهوم الأمن الوطني لكل دولة عربية في ظل خطر اسرائيلي، وانفراده باحتكار السّلاح النووي في المنطقة العربية خاصة وأن فرضيّة استخدامه بالنسبة لإسرائيل غير مستبعدة، ففي الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي هناك عبارة تتردد دائماً "الملاذ الأخير للبقاء"، في إشارة إلى ذلك الاحتمال المرهون بتعرض الوجود الإسرائيلي للخطر، مبررة ذلك في أفضلية الشعب اليهودي بأنه شعب الله المختار ولهذا أرادت العنصرية الصهيونية من خلال ربط أفكارها السياسية بالأفكار والمقولات الدينية إعطاء مبررات أخلاقية ودينية لتصرفاتها العنصرية.

3- الأمن الإقليمي: يعتبر من بين مستويات الأمن بصفة عامة، وقد تعددت تفسيراته بالتركيز على عمليات التنسيق العسكري ضد التهديدات المحتملة، وذلك بين أكثر من إقليم أو دولة فهو عبارة عن "إجراءات وخطوات تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعيّة بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعيّة موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها. وتسعى الدول إلى التحالف وعقد الاتفاقيات مع دول أخرى من أجل تعزيز أمنها، وكمثال على ذلك انضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي لضمان أمنها من أي تهديد من الجانب التركي، ومن جانبها سعت تركيا إلى الإنضمام لحلف الشمال الأطلسي من أجل تعزيز مكانتها العسكرية.

يُعتبر المستوى الإقليمي مستوى جزئي ما بين الوطني والدولي، فالإقليم يُعبّر عن رقعة جُغرافيّة تتكوّن من دول لها خصائص مُعيّنة وتشترك فيها كاللُّغة، التاريخ..، وتكون عُرضة لتهديدات أمنيّة مشتركة، وهو ما يحتم عليها تنسيق جهودها الأمنيّة لمواجهتها، وهو ما يستدعي تبلور منظومة أمنيّة يقصد بها قيام مجموعة من الدول بالتعاون لحلّ نزاعاتها الإقليمية عبر سلسلة من الإجراءات التي تدفع لتفادي الحرب بينها، وتسعى تلك الدول لوضع تعاون عسكري مُعيّن أو لمنع أية قوة أجنبيّة أو خارجيّة عن إقليم من التدخل في مشاكل ذلك الإقليم، فهو بهذا التعبير أكثر اتساعاً من الأمن الوطني وأقل اتساعاً من الأمن الجماعي، ووفقاً لذلك فإن "بوزان" يرى أنَّ "المُجمع الأمني" هو مجموعة من الدول التي تربط شواغلها الأمنيّة الأساسية بشكل وثيق بما فيه الكفاية في إطار إقليمي يُعبر عن ترابط أمني بين الأطراف الفاعلة الفردية ومقياس للهوية الإقليميّة والاستقلال الذاتي، ويؤكد الاعتماد المتبادل الأمني على وجود علاقة ايجابية أو سلبيّة في قيّم الدولة أو النظام

بحيث تعد التصورات الوطنيّة للتهديد مؤشراً رئيسياً على قيمة التكامل بين الأطراف الفاعلة، ويجب على هذه الأطراف أن تواجه ثلاثة أنواع من التهديدات:

1- تهديدات متبادلة بين مختلف الوحدات من المجتمع.

2- التهديدات التي تنبثق من المستوى الداخلي للدولة وتحمل إمكانيات امتداد عالية (الحركات العرقية التي تعيش في دولتين متجاورتين) والتي من شأنها تهديد الاستقرار الإقليمي.

3- التهديدات الخارجيّة لأنها ترتبط بقضيّة الاستقلال الذاتي والهوية الإقليمية القوّية.

يعد الأمن الإقليمي مفهوم واسع عن المستويين السابقين، لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة "رقعة جغرافية معينة" بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديداً لجميع هذه الدول، وهو يفترض مجموعة من الشروط وهي:

- الحيِّز الجغرافي والذي تنحصر فيه بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي.

- روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول، فوجود تفاعلات سياسية ووجود هوية مشتركة، والشعور بوجود مصالح مشتركة يدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها، كما يولد لديها إحساس بأن أمن واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى، وبالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الأهداف العليا لاسيما فيما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن "باري بوزان" قد أكد في كتابه "الشعب، الدول، الخوف" أن الأنظمة الإقليمية داخل بنية فوضوية تتكون من عنصرين أساسيين هما:

- توزيع القدرات بين الفواعل المركزية (توزيع القوة).

- نسيج الصداقة والعداوة بين الدول.

أضاف "بوزان" أيضاً مفهوم "مركب الأمن الإقليمي" بحيث عرفه بأنه: "مجموعة وحدات تتشابك فيها عمليات الأمن واللأمن أو كلاهما بصفة تصبح فيها مشاكل الأمن واللأمن من المستحيل أو من غير المعقول أن تحلل أو تحل بمعزل عن بعضها البعض".

فمستوى التحليل الإقليمي يفترض وجود علاقات ترابُطيَّة بين دول المنطقة الجغرافية مما يستلزم بناء السّلام والأمن، حيث اقترح "روبرت شومان" Robert Schuman وزير خارجية فرنسا عام 1950 خطة لتحقيق

السَّلام في أوروبا، وتفادي تكرار تجربة الحرب من خلال التعاون والتكامل لربط المصالح بين الدول الأوروبية بصفة عامة وبين فرنسا وألمانيا بصفة خاصة، وهو ما تأكد بعد تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 كخُطوة أولى نحو بناء اتحاد أوروبي بالشكل الحالي.

نصَّت مواد الميثاق التأسيسي للإتحاد الأوروبي (المادتين 27 و28) على ضرورة توسيع مجال السياسة الأمنية، والدفاعية المشتركة بين أعضاء الإتحاد بحيث إذا ما تعرضت دولة من دول أعضاء الإتحاد الأوروبي للهجوم فيتوجب على الآخرين تقديم المساعدة لها، وأن على دول الإتحاد تقديم التضامن عن طريق تقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو في حال تعرضها لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعيّة، ويعتبر هذا الإتحاد أنجح منظمة تكاملية لحد الآن بإعتباره يجسِد على أرض الواقع مضامين الأمن والدفاع المشترك في إطار الأمن الإقليمي.

4- الأمن العالمي: شهد هذا المفهوم تطوُّراً من إطاره الفردي إلى الجماعي بوصفه نتيجة مُباشرة لتطوُّر النظم الاجتماعية، ليصبح بذلك أكثر شُموليَّة في معالجة مفهوم الحماية ليشمل جميع نشاطات المجتمع ومؤسساته بهدف استقرار تعاملات الأفراد فيه، وليمثل علاقة جدليَّة بين السلطة والمجتمع. فالمجتمع الدولي أصبح أكثرُ تداخلاً وذلك بزيادة عدد الفاعلين فيه من جهة والتغيُّر في طبيعة مصادر التهديد من جهة أخرى.

يشمل الأمن الدولي مجمل التدابير العسكرية والدبلوماسية التي تتخذها الدول والمنظمات لضمان السلامة والأمن المتبادل في جميع أنحاء العالم، كما يقصد به أيضاً نظام الأمن الجماعي الذي أقرته الأمم المتحدة استناداً إلى ميثاقها (المادة 2) ويراد منه ضمان السّلام العالمي وفقاً للمبدأ الذي يقوم عليه النظام، مُتضمناً أن "الواحد للجميع والجميع للواحد".

حيث لم يعد يُنظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية بسبب ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية من غير الدول، فقد لخص عالم الاجتماع الأمريكي "دانييل بل" Danial Bell هذا الوضع بقوله: "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشكلات الصغرى"، خاصة ما طرحته مرحلة الحرب الباردة في تغيّر طبيعة التهديدات، وانتقالها من الجانب العسكري التماثلي إلى تهديدات لاتماثلية تستدعي تضافر الجهود الدوليّة من أجل ضمان الأمن والسلم العالميين.

فمجلس الأمن هو من يقرر وجود تهديد للسلم أو حدوث عمل من أعمال عدوان، ويدعو أطراف النزاعات إلى حلّها بالوسائل السلميّة حيث أشار الفصل السابع من الميثاق أنه يمكن للمجلس اللجوء إلى اجراءات

لفرض تدابير الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، وتتنوّع تلك التدابير ابتداءً من فرض عقوبات اقتصادية وانتهاءً بالعمل العسكري الدولي.

تستند فكرة الأمن الدولي على مبدأ المصالح المتبادلة في البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف الردع النووي، وبالتالي هناك حاجة للتعاون السياسي سواء في شكل جزئي أو مُؤقت، فأمن الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الدول الأخرى وتتأثر بشدة بتصرفات الآخر، فالدول الليبرالية هي أشد نزوعاً إلى السلام والأمن والتعاون، وذلك عن طريق وجود تحالف واسع بين تلك الدول بحيث تتعهد كل دولة بالمشاركة في الرد على أي عدوان يصيب دولة ليبرالية أخرى، فيما يعرف بالأمن الجماعي.

برهنت تدابير الأمن الجماعي على قدرة الدول لتحقيق قدر معيّن من الاستقرار والأمن، وكذا رغبتها في اللعب بواسطة اتباع قواعد الردع بين الدولتين الرئيسيتين ذات الأسلحة النووية يمكنهما من التعاون للوصول إلى حالة متزايدة من الاستقرار الرادع لتوازن القوى، باعتبارها سياسة تهدف إلى حفظ أمن كل دولة من أعضاء الجماعة الدوليّة وذلك بمنع أيّة دولة أخرى من أن تزيد في قوّتها إلى حدّ يُهدد الدول الباقيّة.

ثالثاً: المقاربات النظرية لمفهوم الأمن

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حقل الدراسات الأمنية إلا أنها انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن: تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي والعسكري، وتصور آخر أكثر شمولية يوسع معنى الأمن إلى مجالات أخرى فضلاً عن المجال العسكري والسياسي:

فالتصور الأول يشير إلى سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها، استقرارها، ووحدتها الترابية.

أما **التصور الثاني:** فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية، سلامة الأفراد من العنف والجرائم وتحقيق مستوى معيشي مقبول.

1- المعنى الضيّق

يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي والعسكري الضيق التصورات التقليدية له، والتي برزت أثناء ممارسة السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في

العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيراً مادياً يمس كيانها السياسي والقانوني.

وهو ما يطلق عادة على مصطلح الأمن الوطني National Security فأمن الدولة هو المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول وفي ممارسات السياسات الدولية، وبالتالي انحصر الاهتمام الرئيسي لكل الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعيّن على دولهم تطويرها من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها.

تبعاً لهذا المفهوم، فإن الدولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية، وبذلك عادة ما يكون البعد العسكري مسيطرا على سياسات هذه الدول، ويكون دور المدنيين من القادة السياسيين محدوداً للغاية، حيث أن العنصر العسكري هو المدعم والقائم على استمرار الأمن.

إن البحث عن الأمن وضمان بقاء الدولة، قد دفع **المثاليون** إلى التأكيد على مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات، ودعوا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة، كما شجبوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التى لم تحل دون اندلاع الحروب الأوروبية، والحرب العالمية الأولى، وتتأسس المدرسة المثالية على فكرة التعاون بين الدول، ذلك أن التعاون الدولي مثله المجتمع الوطني، يوحده شعور مشترك ورغبة مشتركة في تحقيق السلام والاستقرار، فتاريخياً قد ثبت أن تحقيق الاستقرار والسلام لا يكون إلا من خلال التعاون على بناء مؤسسات سياسية وقانونية منظمة.

ويستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التى تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيرة فى الطبيعة البشرية، بهدف الارتقاء بالسلوك الإنسانى، والعمل على أن يأتى هذا السلوك متماشياً مع القواعد الأخلاقية التى تحض على قيم التعاون بدلا من الصراع، وعلى السلام بدلا من الحرب، وعلى العدالة بدلا من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلا من الكراهية والحقد والأنانية. كما يستمدون بناءهم الفكرى من عدة روافد تمثلت فى أعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأميركي "ولسون" فى القرن العشرين.

في حين ربطت **الواقعية** مفهومها للأمن بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في السياق الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وازدهرت الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة مركزة بالدرجة

الأولى على العلاقات الاستراتيجية بين الدول، وتستمد الواقعيّة السياسية سلطتها وشرعيتها من كبار المفكرين الغربيين منهم "توسيديس" Thucydides (395-360 ق.م) توماس هوبز Thomas Hobbes، و"جان جاك روسو".

ميز "توماس هوبز" بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع" بينما تعيش الدولة "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية، وأنّ البحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، وقد لخص ذلك في كتابه "الليفياثان" Leviathan فالبشر يخضعون للحكومة إذا ما وفرت لهم هذه الأخيرة الأمن لأنه بدون سلطة ذات سيادة يميل الناس إلى الفوضى بحكم طبيعة البشر الميالة إلى السيطرة، حب التملك والعنف.

يعتقد "هوبز" أن السلطة المركزية والدولة قد أنشأت من أجل حماية الشعب ضد العداون الخارجي وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم، وهما يربط هوبز بين الأمن وسبب نشأة الدولة إذ يعتبر أن سبب العقد الاجتماعي في جوهره هو سبب أمني حيث أن تنازل الأفراد للدولة يهدف إلى تحقيق الأمن بالدرجة الأولى.

كما أكد "نيكولا ميكيافيلي" Niccolò Machiavelli ضرورة أن تتوفر في الملك أو القائد صفات تجعله قادراً على ضبط أمن دولته والحفاظ عليها، وأن يكون رجلاً ماهراً أو مدعوما بالثروة، فمن الأسلم للأمير أن يكون مهاباً من أن يكون محبُوباً، فسياسته يجب أن تمتزج بين القسوة والرّياء حسب الظروف والمسائل الخاصة، وهو ما ينعكس على سلوك الدولة باعتبار أن ظاهرة الصراع والنزاع مردها إلى النفس البشرية، وهي ترى في ذلك أن اختيارها عقلاني خاصة إذا ما تعلق الأمر من أجل الحصول على القوة وفرض سيطرتها على مناطق النفوذ الإستراتيجي، فهي تسعى دائماً إلى ضمان أمنها الوطني وحتى القومي في ظل تصارع مصالح الدول الكبرى.

سعت الدول عقب توقيع اتفاقية "واستفاليا 1648" إلى إنشاء جيوشها الوطنية الخاصة الدائمة، وقد تم الاعتراف بسيادتها وترسخ أساسها الدنيوي بقوّة، وأن تُقرر سياساتها الوطنيّة وأن تتحرر من الضغط الخارجي، وسيادة قضائية كاملة على أراضيها وقدمت حق عدم التدخل في قضايا الدول الأخرى أيضاً، كما شكل سلام "واستفاليا" منعطفاً في تاريخ الأمم الأوروبية فقد جرى ترسيخ مفهوم السيادة، وصممت نوع من نظام علاقات دولية تتشكل بدافع الرغبة المشتركة في تجنب أي تكرار لحرب شاملة على أرض القارة الأوروبية، وكذا تدعيم ركائز السلام، وهو تأكيد واضح على بدء مرحلة جديدة من دويلات أوروبية رسمت حدودها الوطنية وقادرة على الدفاع عن نفسها وضمان مصالحها الوطنية.

يقوم الفكر الواقعي على مجموعة من التصورات التي يمكن تحديدها في:

1- تعتبر الدولة الفاعل الأساسي الوحيد في العلاقات الدولية، وهي فاعل عقلاني وأناني في ظل سعيّها أثناء بحثها إلى تحقيق مصلحتها من تحقيق مصلحة رعاياها وأمنها، وذلك بالاعتماد على نفسها دون أن الحاجة إلى تبعية من الآخرين، وبالتالي هي تتنافس مع الآخرين من منطلق ربح طرف هو خسارة للطرف الآخر.

2- الدولة هي دولة حرب ولكي تضمن بقائها فإنها تسعى إلى تقوية نفسها وتعظيم قوتها.

3- إن تحليل العلاقات الدولية يركز على القُوّة والأمن كهدفين أساسيين كعلاقة سببية شرطية بحيث أن حدوث الأول يعني حدوث الثاني.

4- أن المؤسسات الدوليّة غير قادرة على ايجاد حلول للفوضى الدوليّة، فالمؤسسات ليست لها القدرة على مراقبة القوّة أو الحدّ منها داخل الدول القطرية.

5- البحث فيما هو كائن وليس فيما يجب أن يكون خاصة وأن أفكار المثاليين فشلت في ايجاد حلول للمشاكل الدولية المطروحة.

لقد كانت استراتيجيات الموازنة أو الانضمام والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات، والتسابق إلى التسلح والإنفاق على شؤون الدفاع العملة الرائجة في صنع السياسة الأمنية الكلاسيكية، وهو الطرح الذي أيده الواقعيون حيث أنهم يعتبرون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، وتعزيز المصلحة الوطنيّة، بالإعتماد على القوة في شقها العسكري والطريق الوحيد لبقاء الدولة هو زيادة قوتها، وتستند الواقعية على افتراضات أساسية تمثلت في:

- الدولة وحدة التحليل المركزية.

- الأمن الوطني يرتبط أساساً بعلاقة الدولة ببيئتها الخارجية، وهذه العلاقة مرتبطة بسِّمة الفوضى الدولية وعدم وجود سلطة دولية عليا قادرة على فرض القانون.

- اعتماد الدولة على مبدأ مساعدة الذات لحماية نفسها من الأخطار باستعمال القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها.

يقصد بـ "دوامة الأمن" أو "معضلة الأمن" التي تحدث عنها "جون هيرز"، أن أي دولة في نظام يتميّز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب ويحكمه مبدأ "كل لنفسه"، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو

أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة تقيها عدوان محتمل والانفلات من تأثير قوة الآخرين، وهو ما يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللأمن وأقل طمأنينة مما يدفعه للأسوأ. وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف طرف بالأمن تماماً في عالم يتكوّن من وحدات متنافسة كما يتعذر للدول الاطمئنان أو الثقة بنوايا الدول الأخرى، فإن السعي للقوة يتواصل، وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف.

2- المعنى الموسع

توسع مفهوم الأمن لينتقل إلى الواقع الاقتصادي وذلك في أعقاب الحظر النفطي عام 1973 وأزمة النفط الأولى عام 1974، وانتقل الحديث عن الأمن الاقتصادي إذ يعرف كل من "كروز" Krause و"ناي" Nye الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"، في حين أن "ماكنمارا" Mc Namara قد ربط بين الأمن والتنمية، وهو نفس التعريف الذي قدمه "علي الدين هلال" بأنه مفهوم "يتعدى الحديث فيه مجرد قضيّة حدود أو قضية تسليح أو تدريبات عسكرية، بل يشمل أمور ذات طبيعة اقتصادية، أو اجتماعية ويرى أنه قضيّة مجتمعية تتعلق بكيان المجتمع بكافة أبعاده وعلاقاته".

يعرف "باري بوزان" Buzan الأمن بأنه السعي لتحقيق التحرر من التهديد وقُدرة الدول والمُجتمعات الحفاظ على هوّيتهم المستقلة والنزاهة الوظيفيّة ضد قوى التغيّير، فالأمن هو البقاء على الحياة وهو يشمل مجموعة كبيرة من المخاوف التي تبرّر الحاجة الملّحة لتسميّة الأمن، تفترضُ البنائية أن هيكل النظام الدولي هو في المقام الأول اجتماعي وأن الجهات الفاعلة فيه تتبع القواعد التي تحدد الهويات الاجتماعية والمصالح الوطنيّة، فتشكيل هويات الدول على المستوى الوطني يمكن لها أن يؤثر في سلوك النظام العام، وأن التفاعل المستمر بين الدول قد يكون لها تأثير تحويلي على هويات الأدوار في الدول وبالتالي على اهتماماتهم، ينتج من خلاله "تذاتانية التفاعل" أي أن سلوك الدول مثلاً في النظام الدولي هو محصلة لتفاعل مجموعة من العناصر المهمة على غرار الهوية، المعايير والأفكار المرتبطة بخصوصيات كل دولة، وتركز **البنائية** في تفسيرها لبناء الأمن على مجموعة مسلمات أساسيّة، وهي:

1- بنى النظام الدولي هي نتاج تفاعل اجتماعي، والفوضى ليست معطى موضوعي ولكنها بناء ذاتي.

2- ليست وحدها الشروط المادية من يحدد الأمن، وإنما للأفكار والمعايير دور مُهم في ذلك.

3- النخب السياسية لها دور مهم في بناء الخطاب الأمني عن طريق المفاوضات وتبادل الحجج، ويتحوّل مفهوم الأمن ويتغيّر بتغيُّر أساليب التفكير.

أشار "بوزان" إلى فكرة الأمن الإقليمي الذي يقع بين الأمن الداخلي والدولي باعتباره جُزءاً من التسلسل الهرمي للمشكلة الأمنية، وأن عواقب عدم اتخاذ الأمن الإقليمي في الاعتبار قد يكون كارثياً لأية دولة، وطبقاً لهذا فقد لجأت العديد من الدول إلى توسيع مجال أمنّها الإقليمي بتضافر جُهودها من أجل التصدي للتهديدات الأمنيّة التي تُواجه سلامة وأمن أي دولة، مما يجعلها كحزام أمني متكامل، فالنظام الإقليمي يُعبر عن وحدات متقاربة جغرافيا تتكون من ثلاث دول أو أكثر وتكون متقاربة في الخصوصيات الثقافية والتاريخية.

فمن هذا المنطلق تبلوّر مفهوم "الأمن المركب Security Complex" عند "بوزان" والذي عرّفه بأنه "مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مترابطة مع بعضها البعض بشكل وثيق بحيث إن أمنها القومي لا يمكن أن يكون مفصولا عن بعضها البعض".

وفي نظرته المُوسعة للأمن قدّم "بوزان" خمسة قطاعات أساسية استقاها من تعدد مصادر التهديد، طبقا لجدليّة أن الأمن يُعرف بموضوعه ألا وهو التهديد، وتتوزع هذه القطاعات على:

القطاع العسكري: حيث يعد من أكبر التهديدات التي تؤثر على وحدة وكيان الدولة ومدى قدرتها على مجابهة هذه التهديدات وتوفير الأمن لأفرادها وفقا لقدراتها الهجومية والدفاعية.

2- القطاع السياسي: تشكل الأيديولوجيات السياسية أكبر تهديد للدولة، وشرعيتها وهي تتنوع بين تلك التي تتشكل داخليا أو تلك القادمة من البيئة الخارجية أي النظام الدولي.

3- القطاع المجتمعي: ينطوي الأمن على وحدات مرجعية وهي المجتمع، الهوية والأقليات، وبالتالي فإن أي استهداف يكون في تواجدها الهوياتي، ومن تم فإن التهديد يكون على أساس التمييز بين جماعة عن جماعة أخرى مختلفة عنها، وهو ما يشكل أزمة معينة كأزمة التكامل والاندماج التي أشار إليها "لوسيان باي" L. pye والتي تؤثر على زعزعة أمن وتماسك أي مجتمع.

وأكد "باري بوزان" Barry Buzan في مقالة شهيرة له بعنوان "السياسة الواقعية في العالم الجديد: عن الأنماط الجديدة للأمن العالمي للقرن الواحد والعشرين" نشرها في مجلة شؤون دولية Foreign Affaires الأمريكية بتاريخ 1991/07/03 أن الهجرة وما ينجر عنها من تصادم بين الهويات الحضارية الغربية تُشكل خطراً على أمن دول المركز (دول الغرب) إذ تُهدد هُوّياتها الحضارية، ولاسيّما تلك الإسلاميّة منها (من دول جنوب المتوسط) نظراً للتعارض بين القيّم العلمانيّة السائدة في الغرب والقيّم الإسلاميّة ونظراً كذلك للتصادم التاريخي بين المسيحيّة والإسلام، مما عمق من مشاعر الكراهية تجاه كل ما هو آتٍ من الشرق، وقد شهدت

الفترة ما بين 2000 إلى 2005 حدثاً بارزاً في وسائل الإعلام الفرنسية والتي عملت على تشويه سمعة الإسلام والمسلمين، وبالتالي أدى ذلك إلى سيطرة العقليّة الأمنيّة داخل الدولة في التعاطي مع المسلمين، فأصبحت المساجد والخطب وجميع اللقاءات وكذا الجمعيات تخضع للرقابة الشديدة من طرف وزارة الداخلية ورجال المخابرات.

4- القطاع البيئي: يعتبر المناخ، الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون من أكبر التهديدات التي تواجه أعضاء المجتمع الدولي، مما يدفعه إلى برمجة العديد من المبادرات والاتفاقيات التي من شأنها ايجاد الحلول خاصة وأن التهديد أصبح عالميا وبالتالي حتى المعالجة ستكون على نطاق عالمي.

5- القطاع الإقتصادي: حسب "بوزان" أن تهديداته هي كل ما ينتج الموت أو ما يمنع الحصول على الحاجات الضرورية للحياة (المياه، الغذاء، الملبس والمأوى...) حيث يعتبر الفرد في الدرجة الأولى من مرجعيات الأمن الاقتصادي خاصة في ظل الظروف التي تهدد بقاءه على غرار الحروب، النزاعات، المجاعة التي عرضت حياته للخطر.

أكد "يورقان هابرماس" Jurgen Habermas على ضرورة الحوار بين الحضارات أين اعتبره أكبر فرصة لمنع احتمال اشتباك بين الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة، فالحوار لا يجب أن يكون على أساس الأخلاق فقط وإنما يؤسس لنظرية معرفية أيضا، وبالتالي إعادة النظر في فهم منطلقات الآخر الذين مهما اختلفوا في لغاتهم إلا أن أهدافهم واحدة: العالمية، السلام، العدالة الاقتصادية والمساواة القانونية، المشاركة في الديمقراطية، الحرية والاحترام المتبادل.

وشكل مفهوم **الأمن الإنساني** أحد قضايا الأمن خاصة مع زيادة التهديدات الأمنية وتوسع مفهوم الأمن ليشمل فواعل أخرى إلى جانب الدولة متجاوزة بذلك النظرة الضيقة إلى مفهوم الأمن، فالأمن الإنساني يعني "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر سبل من شأنها تعزيز الحريات الأساسية والإشباع الإنساني"، ومفهوم الأمن الإنساني أصبح متعدد الأبعاد.

لكل هذا اختلفت الرؤى الحديثة في تفسيره، فالرؤية اليابانية تستند في تعريفها على ربط مفهوم الأمن بالإنسان، أين أشار وزير خارجيّتها السابق "كيوزي أوباتشي" "keizo Obuchi" إلى أن الفرد هو محور العملية الأمنيّة، أين يمكن تحقيقه عندما يعيش الأفراد حياة مُتحررين فيها من العناصر التي تُهدد بقاءهم وكرامتهم، ومنها التهديدات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان، والجريمة المنظمة، وقضايا اللاجئين والفقر وانتشار المخدرات، وانتشار الأمراض المعدية كالإيدز.

حيث أشار رئيس البنك الدولي السابق James Wolfenson في خطاب موّجه لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 15 جانفي 2000 أنه عند التفكير بالأمن يجب أن نُفكر أبعد من المعارك والحدود، يحتّم علينا أن نفكر بالأمن البشري وبالتالي نكسب حرباً أخرى هي القتال ضد الفقر، فضلاً عن حمايتهم من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة وحماية البشر من جميع أنواع التهديدات الموجودة من أجل صون جوهر الإنسان وحمايته من مُختلف أشكال التهديد، والتي يتقدمها تهديد الأمن الغذائي والذي تُعاني منه العديد من الدُول الافريقية بسبب عدم حصولهم على الأغذية التي يحتاجها السكان لممارسة حياة ملؤها النشاط والصّحة، فوفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع، أو الأمراض المرتبطة به يومياً في أنحاء العالم منهم طفل كل خمس ثوانٍ، وهو ما يتحتم على صناع القرار إعادة النظر في استراتيجياتهم خاصة اتجاه الدول الفقيرة، والتي كانت أحد أسباب تخلفها هي وقوعها تحت الاستعمار الذي عمّل على نهب ثرواتها وإدخالها في صراعات عرقية واثنيّة طويلة الأمد.

تشكل الأوبئة والتحديات الصحيّة ركناً أساسياً في الاجتهادات النقدية الرامية إلى مراجعة مفهوم الأمن وتضميناته ومواضيعه وأهدافه، فكثيرة هي الأوبئة والجائحات –على غرار جائحة كورونا– التي شهدها العالم على مرّ العصور، والتي أثرت بطريقة أو بأخرى على استقرار دول وأقاليم، وكانت لها تداعيات سياسية واجتماعيّة واقتصادية مفصليّة في مسار التطوُّر الإنساني، وأصبحت الأمراض المعدية تشكل نوعاً من المشاكل الأمنيّة المرتبطة بالإنسان، ذات الطابع عبر الوطني، والتي لا تتقيّدُ بسيادة أو بحدود الدولة.

من كل هذا، نستنتج أن مفهوم الأمن مفهوم نسبي ومتغيّر ومركب وذو أبعاد عدوة ومستويات متنوّعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وإعدادها وتوقيتها سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو أمن الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.

المحور الثاني: محددات الأمن الجزائري الوطني (الجغرافيا السياسية، المحددات التاريخية...)

تشكلت للجزائر على مر التاريخ محددات أساسية كان لها أثراً في بلورة العقيدة الأمنية لدرء مختلف التهديدات والتحديات التي تواجهها في محيط جوارها الجغرافي، حيث باتت التهديدات الأمنية أكثر خطورة لكونها على درجة عالية من التخطيط والتنظيم وحتى التكامل.

أولاً: الجغرافيا السياسية

تعد معطيات الجغرافيا السياسية من المقومات التي تصنع قوة الدولة أو الإقليم التي تتأثر بها الوحدات السياسية، وتتحدد أهميَّتُها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحيّة، ولعلاقاتها التفاعليّة مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسية الوحدة ومن تم تحديد دورها في العلاقات الدولية.

يتعيَّنُ على الدولة تحديد معالم إقليمها حتى تمارس داخله سلطانها بحيث يتحقق نطاق سيادتها بنهاية حدودها، ويتحدد الإقليم الأرضي بحدود طبيعية مثل الجبال أو الأنهار أو البحار، أو بحدود صناعيّة مثل الأسلاك الشائكة أو الأسوار أو أي علامات يستدل بها على نهاية الإقليم، من جهة أخرى يمكن الاكتفاء بخطوط الطول أو العرض لتعيين الحد الفاصل بين دولة وأخرى.

خريطة رقم 01: جيوسياسية الجزائر

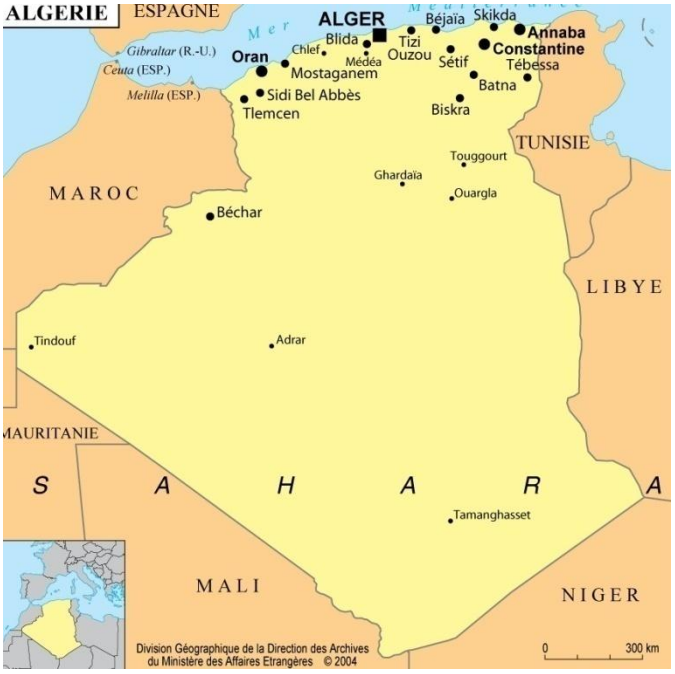

المصدر: ***http://www.atlas-monde.net/afrique/algerie***

انطلاقا من هذه الرؤية، فقد سمح موقع الجزائر الجيواستراتيجي بمساحة تبلغ 2.381.741 كلم^2، أن تلعب دوراً متميّزاً في الركن الشمالي الغربي من قارة إفريقيا باعتبارها بوابة افريقيا فهي تمتد لمسافة 1200 كلم على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وبين دائرتي عرض 19^0 جنوباً و37^0 شمالا و خطي طول 8^0 غربا و12^0 شرقا، ويبلغ طول حدودها نحو 6343 كلم، كما تشترك الجزائر بحدود سياسية مع دول عديدة: ليبيا بـ 982 كلم، و 1376 كلم مع مالي، 463 كلم مع موريتانيا، و1559 كلم مع المغرب، و956 كلم مع النيجر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية، وتمتد في شمال الجزائر سلسلتان من الجبال: أطلس التل، وأطلس الصحراء، وترتفعان إلى 2318 متر في "قمة لا لا خديجة" في جبال جرجرة في أطلس التل، والسلسلتان تتصلان شرقاً، وتنفصلان

غرباً، فتشكلان أودية جافة وهضاباً أبرزها: هضاب تلمسان، سعيدة وفرنده، أما الصحراء الجنوبيّة فتمتد من سفوح أطلس الصحراء حتى الحدود الجنوبيّة للجزائر مشكلة بذلك القسم الأكبر من مساحة الدولة الجزائرية.

تنتمي الجزائر إلى **ثلاث فضاءات جيوسياسية**، وهي:

1- الفضاء المغاربي: تُعتبر الجزائر دولة من دول المغرب العربي الخمس ذات الرص الجغرافي، والذي تتربع على مساحة إجمالية قدرها 5997326 كلم ^{2} تتوزع كالآتي:

- ليبيا: 1759540 كلم^2
- تونس: 163610 كلم^2
- الجزائر: 2381741 كلم^2
- المغرب: 446550 كلم^2
- موريتانيا: 1032455 كلم^2

تشترك بلدان المغرب العربي في ثقافة واحدة، ويشكل تاريخها المشترك حلقة الوصل بينها بحكم وقوعها تحت السيطرة الاستعمارية بشكليها التقليدي والحديث، هذا الاستعمار الذي لم يراعي في تقسيماته لا الحدود الطبيعية، ولا حتى البشرية العرقية في قراءة منه لمستقبل المنطقة عن طريق ادخالها في نزاعات قد تؤدي إلى تفتيت الدولة وانهيارها.

يُشكل ارتباطها الجغرافي أيضاً، كدول متلاصقة ومتقاربة تشترك في حدودها الطبيعية وخصائصها البشرية، وحتى التاريخية بمثابة إقليم واحد ذات مميّزات جُغرافية – توسطها للقارات الثلاث- جعلها محل أطماع العديد من الامبراطوريات القديمة أو حتى في أولويات وسياسات ومصالح الدول الكبرى حالياً.

فموقع منطقة المغرب العربي الإستراتيجي والحيوي وتواجدها على ضفتي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال افريقيا وقربها من أوروبا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حُرة لتنقل الأشخاص والبضائع ومنفتحة على الجهات الأربع للعالم من جهة، أما من جهة أخرى فهي دول ترتبط بروابط مشتركة ومعطيات متشابهة في الإطار الجغرافي والجنس والتاريخ واللغة والدين، وهي عوامل كفيلة بالمساهمة في خلق تكامل لبناء اتحاد دولي يسوده الرخاء الاقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الاجتماعي.

على الصعيد المؤسساتي فقد جرى توقيع الميثاق التأسيسي لاتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 17 فبراير 1989، وكان الموقعون رؤساء الجزائر، تونس، موريتانيا والمغرب، إلا أن تلك المبادرة لم تعرف بعد الانطلاقة الحقيقية المعبّرة عن طموحات الشعوب المغاربيّة التواقة إلى الاندماج، لإيمانها بضرورته الاستراتيجية لما سيتيحه من آفاق شراكة وتعاون، وما يطرحه من حلول لمختلف الأزمات التنموية (الفقر، البطالة...) والمشكلات الأمنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...) التي تعانيها الدول المغاربية.

من جهة أخرى، يشكل هذا الجوار مصدر تهديد للأمن الجزائري، طرح في مقدمتها النزاع في الصحراء الغربية، ومحاولة القوات المغربية التوغل في الأراضي الجزائرية 1963، ما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين، ضف إلى ذلك شهدت فترة التحولات السياسية والاقتصادية عام 2011 تدهوراً أمنياً في كل من تونس، ليبيا ما أسفر عن تمدد للجماعات الإرهابية، وتنوع لنشطات الجريمة المنظمة.

2- الفضاء الإفريقي (منطقة الساحل الإفريقي): يرجع تعريف المنطقة بهذا الإسم إلى فترة التواجد الفرنسي بالمنطقة، ويشار إلى الساحل الإفريقي من خلال المنطقة الواصلة بين شمال افريقيا، وإفريقيا جنوبي الصحراء، وهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتتمتع المنطقة بخصائص جغرافية وقيمة جيوسياسية جعلت منها فضاء بالغ الأهميّة من الناجية الجيواستراتيجية، فهي منطقة محورية في حركة التنقل شمال وجنوب، وما بين شرق وغرب القارة الإفريقية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية بفعل مواردها الطبيعية الهائلة.

خريطة رقم 02: تبين دول الساحل الإفريقي

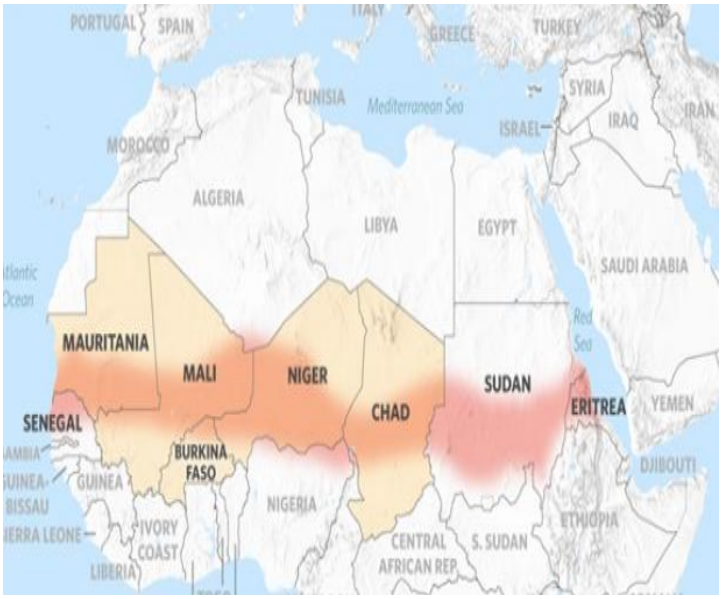

يمتد الساحل الافريقي على تعدد التصنيفات المعتمدة لتحديد دوله من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ومن مجموع دول الساحل الإفريقي يمكن تعداد: الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، تشاد، النيجر، بوركينافاسو، نيجيريا، السودان، إريتريا وإثيوبيا.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي البطن والعمق الاستراتيجي والحزام الأمني المتقدم للأمن الوطني في الجزائر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الإمتداد من خريطتي الجزائر الجيوسياسية والجيواستراتيجية، وكمؤشرات على هذا الامتداد الحيوي، فإن مدينة تمنراست الواقعة على بعد 1575 كلم عن العاصمة الجزائر تبقى أقرب مسافة إلى خمس عواصم افريقية منها إلى عاصمة بلدها (نيامي (النيجر) 1049 كلم، طرابلس (ليبيا) 1353 كلم، واغادوغو (بوركينافاسو) 1380 كلم، أبو جا (نيجيريا) 1543 كلم، أنجمينا (تشاد) 1557 كلم).

تشكلت في هذه المنطقة أغلب الطرق التجارية الرابطة بين مختلف الأقاليم، ومعها انتقلت السلع والأفكار والثقافات وتواصلت من خلالها الأجناس، ما ساهم بشكل كبير في توغل الحضارة الإسلاميّة التي انتقلت من شمال افريقيا، إلى عمقها، بحيث ينتشر الإسلام في كل دول الساحل بشكل كبير، لاسيما الطرق الصوفيّة كالطريقة القادرية، والطريقة التيجانية..، بالإضافة إلى التمازج العرقي والإثني بين عديد القبائل خاصة على مستوى الصحراء الكبرى.

يعتبر هذا الفضاء غير مستقر بالنظر إلى الفضاءات الأخرى، حيث يشهد تزايداً واضحاً للجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى التي باتت تشكل خطراً واضحاً على أمن واستقرار الجزائر.

3- الفضاء المتوسطي: لطالما كان البحر الأبيض المتوسط واحدًا من أكثر النقاط الجيوسياسية أهمية في التاريخ، إذ أن السيطرة على طرق الملاحة البحرية والهيمنة على الدول المطلة عليه كانت دائما جزء من أهداف مختلف القوى لعدة قرون. وفي الوقت الحاضر بدأت أهمية البحر الأبيض المتوسط تتراجع لفائدة أجزاء أخرى من العالم، إلا أنه لم يختفي أبدًا من خارطة المصالح الدولية. ويستمد هذا الفضاء تسميته من البحر المتوسط الذي شكل على مدار التاريخ منطقة تماس وجذب جيو حضاري وتاريخي ارتبطت بمتغيّرات السيطرة والنفوذ وصولاً إلى مظاهر التعاون والتنسيق.

خريطة رقم 03: تبين الدول المتوسطية

يعتبر المتوسط نقطة إلتقاء دول الشمال بدول الجنوب، ونقاط عبور أساسية "مضيق جبل طارق"، و"قناة السويس" ونقطة عبور البحر الأسود، وتطل عليه دول أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا...) ودول شمال افريقيا (الجزائر، المغرب، الأردن، مصر، سوريا، ليبيا...)

لعب البحر الأبيض المتوسط دوراً هاماً في اقتصاد الدول الساحليّة، وتترافق الفرص الاقتصادية التي يوفرها البحر المتوسط مع الحاجة المتزايدة لإدارة تحترم نظمها البيئية، وتستطيع الحفاظ على قيمتها، كما تعتبر أحد أكثر بحار العالم ازدحاماً بفعل حركات المرور التجارية كونه يعتبر أضخم مركز لتحميل وتفريغ ونقل المنتجات النفطية بما نسبته 18%، كما يوجد ما يقارب 600 ميناء على شاطئ البحر.

فتاريخ الجزائر هو عبارة عن مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين، وبصرف النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاءها براً من الشرق، فإن كل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط، فمثلاً بين 1505 و1830 تعرضت سوالحها إلى حوالي مئة حملة عسكرية غربية (إسبانية، فرنسية، إنجليزية، هولندية...)، هذا التاريخ من الغزوات المتتالية، والذي ترك بصمته في المخيال الجمعي للجزائريين، جعل المتوسط مرادفاً للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن الجزائري.

تكمن الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط في كونه يربط بين ثلاث قارات هي أفريقيا وآسيا وأوروبا. وهذا ما سمح له بأن يكون دائمًا طريقًا بحريًا هامًا تمر منه عشرات الملايين من الحاويات في كل عام، محملة بشتى أنواع البضائع، وأهم ميناء للشحن في المتوسط هو ميناء "بيرايوس" اليوناني الذي تبلغ كثافة الحركة فيه أكثر من خمسة ملايين حاوية، ليكون واحدًا من أهم موانئ العالم، إلى جانب بعض الموانئ الأخرى مثل ميناء الجزيرة الخضراء في مقاطعة "قادس" في جنوب إسبانيا، و"طنجة" في المغرب.

ثانياً: المحددات التاريخية

عرفت الجزائر عبر فترات زمنية طويلة أشكالاً متعددة من الامبراطوريات التقليدية (البيزنطية، الوندال، الرومان...) التي كانت فترات استقرارها بالجزائر متباينة من فترة إلى أخرى، ليأتي بعد ذلك الغزو الفرنسي عام 1830 لتدخل بذلك الجزائر حقبة زمنية جديدة في تاريخها السياسي، وهي التي ناضلت لما يزيد عن 130 سنة ضد مستعمر حاول طمس هويتها الثقافية وحاول أيضاً اعتبارها جزء لا يتجزء من فرنسا.

حافظ المجتمع الجزائري على هويته عبر مراحل متعددة من تاريخه السياسي، فعمقها التاريخي يمتد من العهد النُوميدي إلى الفتح الإسلامي وظهور الدويلات الوطنية (الرستمية، الحمادية، الزيانية) ودخول الجزائر في عهد جديد تحت التاج العثماني لم يمنعها من الحفاظ على مُقوماتها الوطنية وهُويتها الإسلامية، وحتى لغتها التي عبر عنها "عبد الحميد بن باديس": "أن اللُغة العربية هي الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر، ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدية، والجنسية والقومية ولغة الوطنية المغروسة"، وأن الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا، بل هي أمة بعيدة كل البعد عنها في لغتها، وفي أخلاقها وفي دينها ولا تريد أن تندمج كما أن لها وطن محدود مُعيّن هو الوطن الجزائري.

يعتبر ظهور الجزائر المستقلة بمثابة دافع للعب دور أساسي في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية، وبحكم الإدارة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المناهض للإستعمار والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، وقد نجحت دبلوماسيتها في العديد من المرات سواء في حل النزاعات (النزاع الإثيوبي–الإيريتري) أو حتى بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وإيجاد حل سلمي للنزاع في مالي، وكذا حضورها في المنظمات الدولية والإقليمية، على غرار الإجتماعات الدولية (مجموعة 8 أو 20) التي دافعت فيها الجزائر عن حق الشعوب الإفريقية في ثرواتها، مع تأكيدها على تنمية الجنوب، والتعاون جنوب–جنوب، مع إتاحة الفرص أمام الأفارقة من أجل النهوض بقارتهم.

تبنت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 جملة من المبادئ لم تحد عنها، ومنها حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الحل السلمي للنزاعات الدولية، حسن الجوار، وهي مبادئ نصت عليها كل المواثيق الرسميّة للجزائر، وترفض الجزائر المشاركة في أي تدخل عسكري أجنبي مهما كان مبرراً، كما رفضت المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي تقوده العربية السعودية، وكذلك الشأن بالنسبة لـ "عاصفة الحزم"، وهي بهذا التصرف تفضل تطوير علاقات سياسية وأمنية ثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها من جهة، واعتماد الوساطة الدبلوماسية لحل النزاعات في الخارج دولية كانت أو داخلية مثلما هو الحال مالي وليبيا من جهة ثانية.

إنَّ الإصرار على ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، والمتمثلة في حسن الجوار، وعدم التدخل وحل النزاعات بالطرق السلمية قد سمح لها بأن تلعب دوراً كبيراً في تسوية، وحل تلك النزاعات بين الدول، وأن تكون عامل للتهدئة والوحدة بين جميع الأطراف المتنازعة، وهذا انطلاقاً مما تمليه عقيدتها البراغماتيّة في سياستها الخارجية، وحفاظاً على أمنها القومي مُعتمدة في ذلك على عدة استراتيجيات لاقت ترحيباً إقليمياً وحتى دولياً، وهي مقاربات قانونية أكدت عليها الجمعية العامة منذ عام 1957 في قرارها 1234 (د-2) بشأن العلاقات السلمية، وعلاقات حسن الجوار بين الدول، إضافة إلى مبدأ عدم التدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية كأحد أُسس للعلاقات بين الدول، فالأمن الرئيسي بالنسبة لمعظم الدول هو بين أمنها وأمن الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس تحركت الجزائر في إطار رسم وبناء سياساتها الأمنيّة.

من كل هذا، تبلورت عقيدة الأمن الوطني الجزائري، فالجزائر ترى نفسها قائدةً لحركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث عموماً، ساعدها في ذلك نشاط دبلوماسيتها وسياستها الخارجية في المحافل الدولية، ضف إلى ذلك ثبات موقفها اتجاه العديد من القضايا كالقضية الفلسطينة، الصحراوية، أو حتى ما يتعلق بأمنها الوطني برفضها لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها.

شكل النزاع مع المغرب محدداً أساسياً في بلورة العقيدة الأمنية، حيث أصبح تهديداً مباشراً للأمن الوطني، الأمر الذي دفع بالطرفان إلى حشد مزيد من قواتها البرية على طرفي الحدود، وبالتالي أعطت الجزائر أولوياتها لتطوير وتحديث القوات البرية وسلاح الجو على حساب البرامج المخصصة للقوات البحرية.

ينطبق هذا التصور أيضاً على بقيّة الدول العربية التي تقر بالأولوية القصوى للقوات البرية والجوية دون البحرية متأثرة بذلك بقل الخلافات الحدودية في البيئة الإستراتيجية العربية، غير أن الأحداث التي شهدها المتوسط في الثمانينات أظهرت مدى ارتباط الأمن الجزائري بالأحداث الجارية في الجناح الشرقي للعالم العربي، وبالتالي تطور الإدراك الجزائري للتهديد وتزامن هذا تقريباً مع شروع الجزائر في برنامج واسع لتحديث وتطوير قواتها البحرية (شراء فرطاقات، زوارق حربية سريعة، سفن الإنزال، بوارج...) بالإضافة إلى قيامها بمناورات عسكرية في المتوسط.

تمثل العقيدة الأمنية تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، أو هي مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها.

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على ضمان سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده، وحرية الأمة في صوغ خياراتها، في ضوء القدرات الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي، واعتماد حلول الشرعيّة الدولية في حل الخلافات وتحكيم لغة العقل والمنطق، وتقديم الخيارات الدفاعيّة على الهجوميّة، وتعميق صلات التعاون بين الجيش ومختلف الفاعليات السياسية والمجتمعيّة.

ثالثاً: المحددات الأيديولوجية:

وهو مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الإشتراكية ومبادؤها المضادة للإستعمار والاستغلال مصدراً ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976، 1989، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الإشتراكية كنظام أيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الإستغلال، ولقد رسمت الإشتراكية العقيدة الأمنية للجزائر قرابة 3 عقود، غير أنه ومع أحداث 1989 والتغيّرات الأمنية دفعت صانع القرار إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب الباردة وتبعاً لمتغيّرات البيئة الدولية والداخلية، تبنت الجزائر النهج الليبيرالي القائم على اقتصاد السوق وحرية التجارة، غير أن الظروف المستجدة جعلها تنطوي داخليا، وتتفرغ إلى شؤونها الداخلية تزامناً مع فترة العشرية السوداء وانعدام الأمن والاستقرار، مما جعل المجتمع الدولي ينظر إلى حالة الجزائر على أنها حرب أهلية محاولاً بذلك التدخل في شؤونها الداخلية وهو ما رفضته الجزائر، هذه الأخيرة التي نددت مراراً بأن ما يحدث في الجزائر في أعمال عنف وإرهاب ولا علاقة لها بالحرب الأهلية.

وبعد استتباب الأمن في الجزائر عادت الجديد من جديد إلى الواجهة خاصة بعد تولي الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم، وهو الذي كان معروف عنه حنكته السياسية والدبلوماسية، وبفعل نشاطاته على المستوى الدولي غيّر صورة الجزائر خارجياً وأثبت حضورها على المستوى الدولي سواء في هيئة الأمم المتحدة، المجموعات الاقتصادية (مجموعة الثماني و20) حيث ندد هناك بضرورة إيجاد حل لتنمية القارة الافريقية ومساعدتها في حل مشاكلها وعجزها وتخلفها وأن هذه المشاكل هي نتاج ما مرت به من استعمار أنهكها طيلة عقود طويلة.

المحور الثالث: تهديدات وتحديات الأمن الوطني الجزائري

يواجه الأمن الجزائري مصدرين من التهديدات الأمنية: من البيئة الداخلية نتيجة لتزايد نشاط الجماعات الإرهابية، والإخلال بالنظام العام (السرقة، ظاهرة اختطاف الأطفال، تجارة المخدرات...)، ومن بيئة خارجية نتيجة لارتباط الجزائر بفضاءات جيوسياسية توصف بأنها أكثر الفضاءات اضطراباً، وغير مستقرة مما ساعد على انتشار وتزايد حدتها ونشاطاتها التي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وتستهدف دولاً أخرى خاصة دول الجوار القريبة منها، وذلك بالنظر إلى الحديقة الخلفية للجزائر ممثلة في دول الساحل الإفريقي التي أصبحت بيئة فوضوية تنشط فيها التنظيمات الإرهابية مما أثر على الأمن الوطني الجزائري.

أولاً: تعريف التهديدات الأمنية

من الناحية اللغوية يعرف التهديد على أنه ناتج عن إلحاق الضرر والأذى، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجساً، ويشير معنى مصطلح تهديد في اللغة الفرنسية حسب معجم Le Petit Robert إلى: "الطريقة التي يرسم بها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أراد إلحاقها به"، ويعتبر الباحث التشيكي "يان إيشلر" jan eichler أن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل الدولة/ جماعة/ فرد، ويشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة لها.
- درجة الخطورة فكلما كان التهديد خطيراً كلما تطلب ذلك رد فوري وفعال من طرف المهدد.

لا تنطوي التهديدات الأمنية على أعداء تقليديين مثل الدول القومية الأخرى فحسب، بل تشمل أيضًا الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، والكارتلات المخدرة، والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، بعض السلطات تشمل الكوارث الطبيعية والأحداث التي تسبب أضرارا بيئية شديدة في هذه الفئة.

يحمل مفهوم التهديد نوعين: تهديدات تماثلية وتهديدات لا تماثلية، فالتماثلية تسمى أيضاً تناظرية symétrique ويعبر عنها في بعض الأدبيات الأمنية والإستراتيجية وهي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد أمن

الدولة ويكون مصدرها من دول أخرى، فالقول أنها من طبيعة تماثلية أو تناظرية أو دولاتية يعني أن مصدرها دول تماثل الدولة محل التهديد في موقعها القانوني وفي خصائصها.

أما التهديدات اللا تماثلية أو اللا تناظرية asymétrique وهي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الدول من دون أن يكون لمصدرها صفة الدولة بما لها من خصائص وأركان، فهي تشكل خطراً على الأمن الوطني، ومن أمثلة تلك التهديدات اللات تماثلية نجد في مقدمتها: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والأمراض الفتاكة. وتتميّز هذه التهديدات بمجموعة من الخصائص منها:

1- أنها من طبيعة غير عسكرية وشهدت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الدول الصناعية التي زال عنها تقريبا خطر الحرب التقليدية (بين الدول).

2- أنها تصدر عن فواعل غير دولية (غير حكومية) مما يصعب تحديد مصدرها.

3- أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).

4- أنها مرتبطة بالجنوب (أو آتية من الجنوب) بعد زوال الخطر القادم من الشرق، وهذا ما يقود إلى القول بأن الثنائية القطبية للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة إنما اتجاهها هو الذي تغير، فإن كان في الحرب الباردة "شرق/غرب" فإنه من بعدها أصبح "شمال/جنوب.

5- أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا، فإن كان التهديد عادة معرفا ويلحق ضررا مباشرا، فإن الخطر على خلافه "ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه."

ثانياً: مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن الوطني الجزائري

في ظل تزايد وتسارع التفاعلات الدولية عقب مرحلة الحرب الباردة، ومع تغير مصادر التهديدات الأمنية وكذا اتساعها على نطاق واسع، الأمر الذي بات يشكل خطراً على أمن الدول الوطنية في ظل ما تعانيه بعض الدول من هشاشة وضعف.

1- تزايد نشاطات الجماعات الإرهابية

يعرف الإرهاب بأنه "الاستخدام المتعمد للعنف أو التهديد المتعمد بالعنف لبث مشاعر الخوف، بهدف إجبار أو ترويع الحكومات أو المجتمعات"، وتلجأ هذه الجماعات الإرهابية إلى عمليات الإغتيال والاختطاف واختطاف الطائرات. وتعمل حروب العصابات وفق منطق عسكري، فمقاتلو حرب العصابات يشتركون في نزاع

مع القوات المسلحة للدولة على أي نطاق مهما صغر حجمه، ومهما كان أمده الزمني طويلا أو متقطعاً، ومن ثم يحققون اشتراط "كارل فون كلاوزفيتز" القائل إن الحرب "تعتبر صداماً بين قوتين حيتين".

تشير أغلب الكتابات المتتبعة لتطور الجماعات الإسلاموية في الجزائر إلى أن أول جماعة مسلحة في الجزائر حملت سميّة "الحركة الإسلامية المسلحة الجزائرية" في 1981 حيث قيادة "مصطفى بويعلي"، حيث كان هذا الأخير مناضلاً في جبهة التحرير داخل الحركة الإسلامية بعد رفض ترشحه إلى الانتخابات التشريعية في 1982 وطرده من الحزب، وهذه الجماعة قامت بالعديد من العمليات المسلحة منها اعتداء بتاريخ 22 أوت 1985 على المديرية الوطنية للبناء، ثم على مدرسة الشرطة الصومعة بالبليدة 26-27 أوت 1985..، وكان الهدف الأساسي للحركة الإسلاموية المسلحة إبراز وجود معارضة مسلحة قائمة على الدين أي الإسلام لإقامة دولة إسلامية، وبلغ عدد أعضاء الجماعة الذين تم الحكم عليهم بالإعدام أو عقوبات سجن شديدة من طرف قضاء أمن الدولة في ولاية المدية بحوالي 208 شخص.

تمكنَّت الجماعات الإرهابية من تجنيد السكان المهمشين اقتصادياً، وغير المهتمين بالسياسة، وتستفيد هذه الجماعات من فراغ السُلطة في المناطق الحُدودية لمصالحهم الشخصيّة، وأن بعض الجهود من قبل الحكومة للحد من التهريب هو زيادة للتطرف، ما يدفع الناس إلى دعم الجماعات المتطرفة أو الانضمام إليها، خاصة وأن سُكان تلك المناطق على دراية واسعة بجغرافية تلك الأقاليم وطرقها المختصرة.

شكل رقم 01: الهجمات الإرهابية في المغرب والساحل

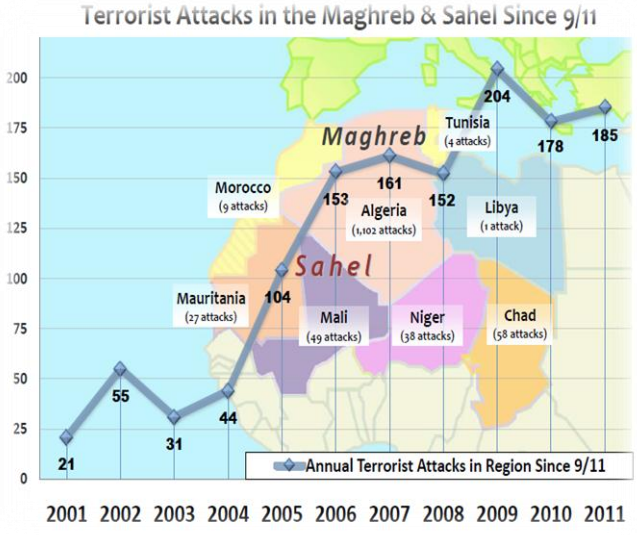

عرفت سنوات 2001 إلى 2011 تصاعداً في عدد الهجمات الإرهابية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة)، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف دول المنطقة في تأمين حدودها الوطنية، الأمر الذي ساعد هذه التنظيمات الإرهابية على اختراقها وزعزعة أمن واستقرار تلك الدول.

فالقاعدة تستغل ضعف الدول للتسلل إلى مختلف بلدان الساحل والمغرب العربي، ويبلغ تعداد مقاتليها ما بين 200 و800 مقاتل منتشرين في هذه المساحة الشاسعة، ضف إلى ذلك فإن المجندون بشكل رئيسي من الطوارق والمور والعرب الذين يعرفون تماماً جغرافية المنطقة.

خريطة رقم 04: تبين مناطق نشاط الجماعات الإرهابية في افريقيا

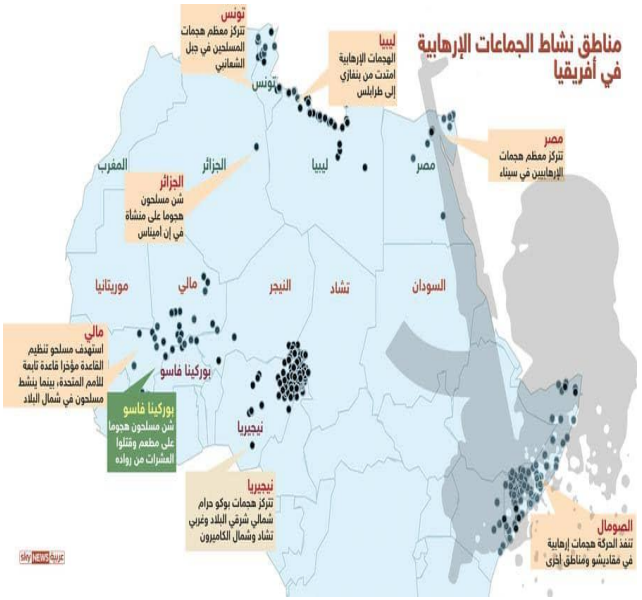

أصبحت افريقيا منذ عام 2003 تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية إلى الساحل والصحراء، عبر مد نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، ضف إلى ذلك التطور التكنولوجي الذي اعتمدته الجماعات الإرهابية في تأمين شبكات اتصالاتها، وإمكانية القيام بنشاطات هجومية عالية الدقة.

كما تبدو الجماعات الإرهابية عاقدة العزم للحصول على البلاتينيوم المستخدم في صناعة الأسلحة (pu-239)، كما صار الحصول على المواد الكيميائية والبيولوجية القاتلة أسهل أيضاً، في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخفيف حدة الإحتكار لها، وعمد تنظيم القاعدة إلأى تغيير هيكله واستراتيجيته ليتسنى له مواجهة الظروف الجديدة، وأصبح بذلك يتحلى بمزيد من اللامركزية، وأصبح أكثر اعتماداً على ما يتسنى له حشده أو على ما يلهم به الآخرين ليفعلوه.

قدم الخبير "غارتنشتاين روس" عرضاً مفصلاً عن مختلف الجماعات الجهادية الناشطة في ليبيا، وحذر في هذا الصدد من استقرار هذه الجماعات في مخيمات التدريب في ليبيا والتوفر الكبير للأسلحة وإقامة معاقل موجهة لتحويل ليبيا إلى قواعد خلفية للهجمات الإرهابية المستقبلية، وذكّر بأزمة الرهائن بالمركب الغازي لتيقنتورين "عين أميناس" في جانفي 2013، الذي استهدف موقعاً قريباً جدا من الحدود الليبية مشيراً إلى أنَّ ما يبعث على الانشغال هو "التدفق المتواصل" للأسلحة القادمة من ليبيا نحو تونس والتي عززت القدرات العسكرية لأنصار الشريعة في هذا البلد.

2- الهجرة غير الشرعيّة

تحوَّل مصطلح الهجرة من مفهومه الإيجابي إلى السلبي من خلال تغيِّير أساليب الهجرة إلى هجرة غير شرعية، أو ما أصبح يصطلح عليه بـ "الحراقة" الذين يحاولون مغادرة بلدانهم بدون جواز

سفر أو تأشيرة في مراكب خشبية مخاطرين بحياتهم، ويقومون بحرق وثائقهم تفادياً للطرد في حالة ما إذا وصلوا إلى هدفهم، وتجمعت عوامل عديدة ساهمت في ازدياد هذه الظاهرة نحو البلدان الأخرى تنوعت ما بين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، وحتى تلك المتعلقة بالأوضاع الأمنية.

خريطة رقم 05: تواجد المهاجرين في الولايات الحدودية

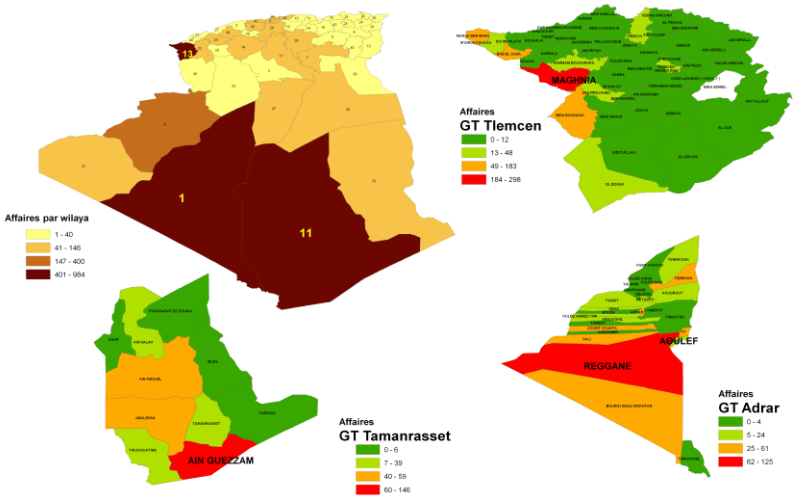

وبالنظر إلى موقع الجزائر الجيواستراتجي ومجاورتها لدول مضطربة فقد تفاقمت أعداد المهاجرين غير الشرعيين خاصة في المناطق الحدودية (حسب الخريطة المرفقة)، وأوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي وعناصر الدرك

المصدر: وزارة الدفاع الوطني، القيادة العليا للدرك الوطني بالشراقة.

الوطني (22) مهاجراً غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من تلمسان وعين تيموشنت/ ن.ع.2 وتبسة/ ن.ع.5، وضبط حرس السواحل وعناصر الدرك الوطني بكل من عنابة والطارف/ن.ع.5، عشرين (20) شخصاً كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، وفي حصيلة فيفري 2020 تم توقيف 841 مهاجر غير شرعي من قبل عناصر الجيش الوطني الشعبي.

3- تجارة المخدرات

تتمثل المخدرات في كونها مواد سامة طبيعية واصطناعية تحدث آثاراً مدمرة على الصحة العقليّة والجسدية للإنسان، وقد تبين أن هناك علاقة بين تجارة المخدرات ظاهرة الإرهاب، فجماعات الإرهاب تلجأ إلى جميع الطرق غير الشرعية لتنفيذ مخططاتها فلما أصبحت محاصرة دولياً ومحلياً من حيث التمويل نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها بعد أحداث سبتمبر 2001، وجمدت أرصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بالأعمال الإرهابية أو عدم السماح لهم بالإستفادة من التبرعات الخيرية، فإن السبيل

الوحيد لهم هو الإتجار بالمخدرات، فأصبحوا يلجأون إلى هذه الظاهرة لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم.

أصبحت هذه الظاهرة تمثل خطراً حقيقياً حيث عرفت تطوّراً سريعا وملفتاً في السنوات الأخيرة، والدليل على تفاقم هذا الخطر نجده في الكميات المعتبرة جدا "للقنب الهندي" التي استطاعت الهيئات الأمنية المتمثلة في الجيش، حرس الحدود، الدرك الوطني، الجمارك أن تحجزها وهي حسب التقارير الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات كالتالي:

- سنة 2012: 157 طن.
- سنة 2013: 211 طن.
- سنة 2014: 150 طن.
- سنة 2015: 126 طن.

شكل رقم 02: تطور نسبة المحجوزات من الكوكايين

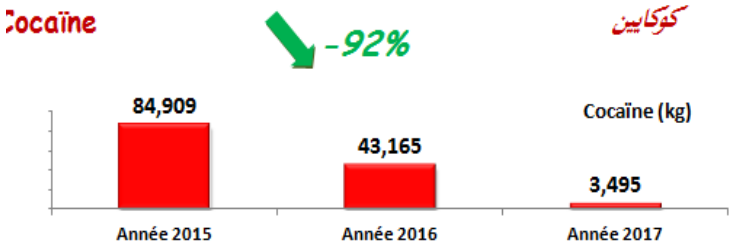

المصدر: وزارة الدفاع الوطني، القيادة العليا للدرك الوطني بالشراقة.

وعرفت كميات الكوكايين المحجوزة منحنى متنازلاً خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، حيث تم حجز 3,495 كغ سنة 2107، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بسنوات 2015 و2016

(حسب ما يوضحه الشكل المرفق أعلاه) كما حجزت أكبر كمية (2,064 كغ) بولاية تلمسان متبوعة بـ(1,055 كغ) بمستغانم و (115 غرام) بوهران و (101 غرام) ببرج بوعريريج، وعالجت وحدات الدرك الوطني 21 قضية كيف معالج لفظته مياه البحر، مما سمح بحجز 522,909 كغ بنسبة 1,31% من الكميَّة الإجمالية المحجوزة، وأكبر عمليات الحجز تم تسجيلها بولايات تلمسان (231,644 كغ)، عين تيموشنت (121,695 كغ) وهران (91,095 كغ)، وتتوزع المحجوزات على الشكل التالي:

شكل رقم 03: توزيع المحجوزات المتعلقة بالمؤثرات العقليّة.

أ- **القنب الهندي:** وهي المادة الأكثر رواجاً وانتشاراً في العالم والتي تحدث آثاراً خطيرة حقيقية لدى مدمنها.

ب-الإكستازي والأمفيتامينات: وهي أنواع كثيرة من المخدرات التخليقيّة التي تحمل مخاطر مؤكدة على المدمن عليها، ويطلق عليها إسم "المؤثرات العقليّة".

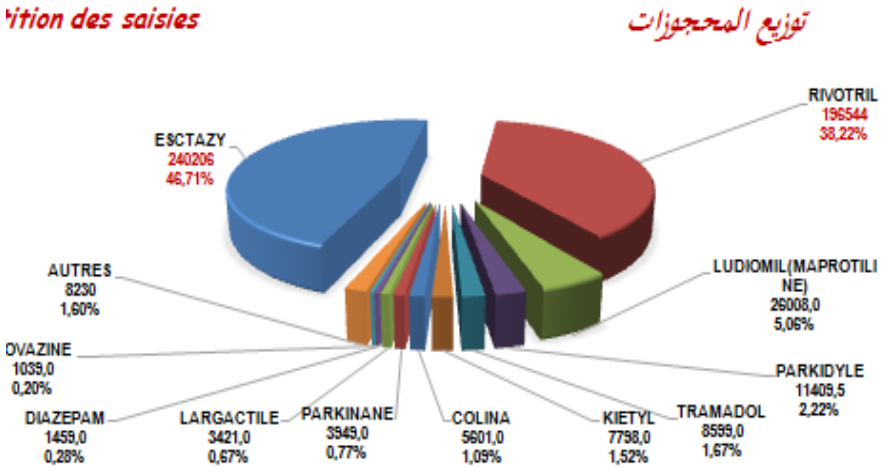

المصدر: وزارة الدفاع الوطني، القيادة العليا للدرك الوطني بالشراقة.

ج- **الكوكايين:** من المنشطات القوية جدا التي تترتب عن تناولها تبعيّة يصعب التخلص منها.

د- **السوائل العديدة المتمثلة في:** الغراء، البرنيق، البنزين، الليروسين، الغاز، القطران...

<u>شكل رقم 04</u>: عدد مستهلكي المخدرات بين سنتي 2016 و2017.

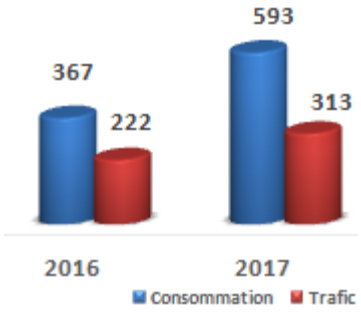

تُشير احصائيات إلى تزايد عدد مستهلكي المخدرات ما بين سنتي 2016 و2017، وهذا يعكس الحصيلة التي أوردتها مفارز الجيش الشعبي الوطني نظير زيادة مستوى تجارة المخدرات خاصة في الولايات الحدودية كولاية تلمسان، تبسة، الطارف...، وقد تم إيقاف 1.033 سنة 2016، 1.444 خلال سنة 2017 بزيادة تقدر بـ 39.79%، حسب ما أودته قيادة الدرك الوطني بالشراقة، وهو ما سيشكل خطراً على الأمن المجتمعي بالنظر إلى ما تتركه آثار تناول الحبوب المهلوسة، والمخدرات على الأفراد وحتى على أسرهم.

وفي حصيلة شهر سبتمبر 2020 تم حجز بالنعامة 08 قناطير و78 كلغ من الكيف المعالج، وتم توقيف 21 تاجر مخدرات بحوزتهم 232.75 كلغ من الكيف المعالج، و44359 قرص مهلوس خلال عمليات متفرقة بكل من وهران وتلمسان وعين تموشنت، مستغانم، ورقلة، الوادي، الجزائر، سطيف، الطارف وميلة.

1- تهريب الأسلحة والذخيرة

تشير العديد من الدراسات إلى أن تهريب الأسلحة والذخيرة الخفيفة والاتجار بهما، أصبح مربحاً أكثر من أي نشاط تهريبي آخر، وحسب الإحصائيات الدولية هناك أكثر من 800 مليون قطعة سلاح تروج سنوياً عبر العالم، وتتسبب في مقتل نصف مليون شخص، ومع التطورات الأمنية التي عصفت بالمنطقة، والناجمة عن تلك التحولات السياسية منذ 2011، بدأ هذا النوع من المخاطر يبعث على القلق لدى دول المنطقة، حيث شكل فتح مخازن الأسلحة الليبية وتسليح الدول الأحنبية للكتائب المناوئة لنظامه، معضلة حقيقية نحو اتساع تعقيدات الأزمة الليبية.

قَدرت الأمم المتحدة أنه وقت الإطاحة بـ "القذافي" كانت القوات المسلحة في البلاد تمتلك ما بين 250 ألف إلى 700 ألف قطعة سلاح ناري، مثلث نسبة 70 إلى 80% منها بنادقاً هجوميّة، كما قدر جهاز الإستخبارات البريطانيّة بأن ما يُقارب من مليون طن من الأسلحة انتشرت في البلاد، ما جعلها تغرق بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وهذا راجع لأسباب أربعة حددها "زياد عقل موسى"، في غياب حكومة قوية قادرة على احتكار العنف، وكذا غياب الكيان الأمني الرسمي، في حين يتمثل السبب الثالث في غياب القوَّة العسكرية المسيطرة بالشكل الكافي، أما السبب الرابع فهو غياب المبادرات الحقيقيَّة لجمع السلاح، فكل ما يطرح من مُبادرات غير مصحوبة بآليات حقيقيَّة للتنفيذ، فضلاً عن أن ظروف الصراع في المشهد الليبي لا تساعد على تطبيق مثل هذه المبادرات.

أشارت العديد من التحقيقات إلى أن الجزائر باتت سوقاً رائجاً للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص أو الذخيرة، وهذا ما يتأكد مع العديد من الشحنات التي تم حجزها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود والتي كانت تضم كميات مهمة من الذخيرة، حيث يتزايد الطلب على الذخيرة من فئة "برابلوم أو 9 ملم" لأنها الأكثر استعمالاً في الجزائر من قبل مالكي الأسلحة الفردية، وعليه فإن الهدف من ذلك يكمن في محاولة بيع تلك الأسلحة لعصابات قطاع الطرق وكبار التجار ورجال الأعمال في الجزائر، بحيث أفادت المصادر الأمنية بأن شبكات منظمة تضم ليبيين وجزائريين تعمل على تأمين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين.

ثالثاً: تحديات الأمن الوطني الجزائري

تشكل التحديات الأمنية خطراً حقيقياً على الأمن الجزائري، فهي وإن لم تطرح كقضايا للنقاش على مستوى السياسة الأمنية داخليا، إلا أنها تعد من بين أكثر المواضيع تحركاً بالنظر إلى ما تحمله من خطورة شديدة وتداعيات مستقبلية على الأمن الوطني الجزائري.

1- الأمن المجتمعي: الأمازيغ، الطوارق

قد تكون التهديدات المجتمعيّة الأكثر غموضاً حيث يصعب فصلها عن التهديدات السياسية كونها تنطوي على الهوية، ولأن الدول الضعيفة غير مجهزة للتعامل مع اختلافات الهويات والثقافات كذلك يصعب عليها التعامل مع ذلك، وبانتشار هذه التهديدات إلى دول الجوار.

من هنا تنشأُ "المعضلة الأمنيّة" فحسب "باري بوزان" فإن هذه الأخيرة تتمحور حول الهوية، وما يمكن للمجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" ("نحن" أبناء المهاجرين في فرنسا، "نحن" الأكراد في تركيا، "نحن سكان الضواحي الفقيرة في ري دي جانيرو)، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوُّري، فهي عمليَّة تفاعليَّة مُستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات مُعيّنة، حيث يلعبُ الإدراك والذاتيّة دوراً مُهماً، إلا أنَّ هذا المسّار قد يقود إلى مُعضلة أمنيّة مُجمعيّة إذا أصبحت الهوية جوهر للصراع على المصالح وسنداً للسعي من أجل الهيمنة أو لبُنيَّة العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى، وهو الطرح الذي يقود إلى تفجر العنف بين المجموعات داخل الدولة الواحدة، وقد يصل إلى حد تبني مطالب الانفصال عن الدولة الأم خاصة إن وجدت الدعم والتأييد الخارجي.

كشفت مرحلة ما بعد الاستقلال عن شرخ واضح في العلاقات بين نُخب النظام خاصة بعد نُشوء أزمة في أوساط حزب الشعب الجزائري آنذاك، وما حملته من إبعاد "حسين آيت أحمد" من رئاسة المنظمة الخاصة، وإبعاد "الأمين دباغين" من الحركة في 2 ديسمبر 1949، لذا شعر الأمازيغ بأنهم مُهمشين، وطالبوا بإدماج الهوية الأمازيغية ضمن مكونات ثوابت الشعب الجزائري، إلا أن رد النظام في تلك الفترة بقيادة "أحمد بن بلة" جاء رافضاً حيث أكد على أن "التعريب ضروري ولا اشتراكية دون تعريب ولا مستقبل لهذا البلد إلا في العروبة"، وفي فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" تواصل تجاهل مطالبهم، وتمت محاولة طمس الهوية الأمازيغية، ورفض أية مناقشة أو حوار، وانتهى ذلك إلى انفجار أحداث الربيع الأمازيغي عام 1980.

عاد التصعيد إلى المنطقة في 18 أفريل 2001 فيما سميّ بـ "الربيع الأسود" حين قامت احتجاجات في منطقة القبائل عقب مقتل الشاب "ماسينيسا" في سلسلة الحوادث الداميّة التي خلفت ما يربو على 127 قتيلاً، وأدت إلى إخلاء المنطقة من قوات الدرك الوطني كوجه من أوجه استرضاء السلطة للجموع الغاضبة التي انتظمت حول ما اصطلح على تسميّته "العروش" والتي ظهرت كبنيّة اجتماعيّة وسياسية وتقليدية طرحت بديلاً تمثيلياً من المجتمعين السياسي والمدني القائمين في المنطقة.

خريطة رقم 06: انتشار الطوارق في افريقيا

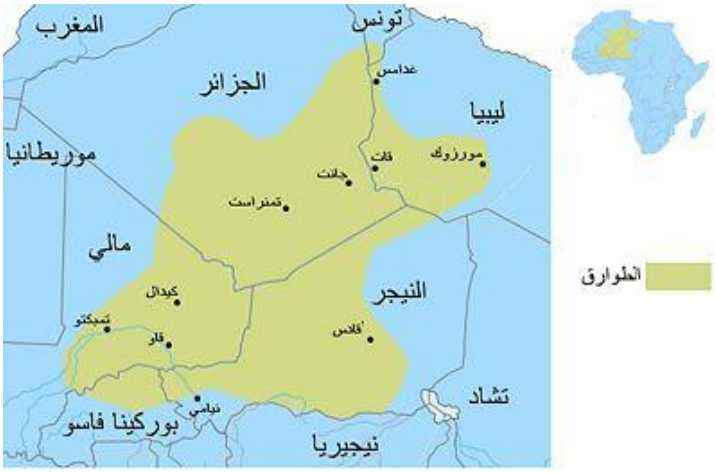

المصدر: ***http://revfacts.blogspot.com/2012/04/blog-post_13.html***

يُشكل إقليم "الأزواد" ثلثي مساحة الأراضي الماليّة، يمتد شمالها ليشغل الحدود المطلة على كل من موريتانيا والجزائر والنيجر وبوركينافاسو بمساحة تناهز 850.000 كلم^2، من أصل المساحة الإجمالية للدولة المالية والبالغة 1.241.021 كلم^2. تعتبر القضية الطوارقية من أعقد المشاكل الإثنينة التي تسبب فيها الإستعمار الذي لم يراعي الخصوصيات الثقافية.

وجد الطوارق أنفسهم مقسمين بين 5 دول ذات سيادة، ولم يُراع الاستعمار في ذلك خصوصياتهم الثقافيّة، فالطوارق لا يعترفون بحالة الحدود وهم دائمي التنقل ويسايرون الظروف المناخية غير أن تعاقب الأنظمة في كل من "مالي" و"النيجر" قد كان له وقع سيئ على القضية الطواريقية التي بدأت في حمل السلاح ضد سلطات الحكومات المركزية نتيجة التهميش والقمع الذي مورس ضدها.

جاء تشكيل الحركة الأزوادية في ستينيات القرن العشرين نتيجة إهمال منطقة الأزواد وانعدام التنمية فيها، ليصب في اتجاه الانفصال، بالرغم من إخفاق الحركة في تحقيق الإستقلال فإنها وفرت للأزواديين تجربة استفادوا منها في التجارب اللاحقة، فكان بعضهم يعلن مطالبه الانفصاليّة ودعوته الصريحة للاستقلال، في حين كان آخرون يعلنون رضاهم باتحاد كونفدرالي، أو التحضير لنوع من الحكم الذاتي، يضمن استفادة المنطقة من

عائدات البلاد الماليَّة، ويساهم في تنميّتها، ما دفعهم لتشكيل عدة تنظيمات لتحقيق الاستقلال عن مالي، وإعلان دولة أزواد المستقلة، يأتي على رأسها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، وحركة أنصار الدين السلفيّة، المتعاطفة مع تنظيم القاعدة، في حين قامت العناصر العربيّة بتكوين حركة التوحيد والجهاد، مع وجود قوي لهم داخل تنظيمات الطوارق.

بدأ تمرد الطوارق في الستينيات وتطورت بشكل فعال خلال التسعينيات موجات التمرد كتحدي لسلطة الدولة، وكان من بين أسبابها تهميش الطوارق والجاليات العربية البدوية التي تعيش في مالي، وشنت هذه الحركات سلسلة من الهجمات على القوات الحكومية، وتبعاً لذلك اختارت الحكومة المالية الحل العسكري، حيث تعاملت حكومة "ميديبو كيتا" Modibo Keita بالقمع العسكري، ورفض "موسى تراوري" Moussa Traore التفاوض معهم متهماً إياهم بالتسلح، غير أن تغيّر القيادة السياسية في مالي قد دفعها إلى فتح باب التفاوض تحت وساطة جزائرية من أجل إيجاد حل للقضية.

إلا أنه وبعد أن اقتربت الجزائر من احتواء القضيّة الطوارقية، باتت تلوح في الأفق بوادر المناورات والإغراءات المالية سواء من دول الجوار كليبيا والمغرب أو من طرف قوى عالمية كإسرائيل وفرنسا، فالجانب الليبي لطالما سعى دائماً ومنذ عقود إلى إنشاء الدولة الطارقية على حساب أمن الدول الأخرى، حيث عبر الطوارق عن رفضهم للأوضاع المزرية التي تعيشها مجتمعاتهم في شمال مالي، جراء تهميشها في ممارسة السلطة والثروة والسلاح، رغم كونهم من أكثر القبائل مناهضة للإستعمار الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، كما شكلوا "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" والتي قادوا من خلالها ثورة مسلحة ضد الحكومة المالية للسيطرة على شمال مالي، وذلك بعد تعنت هذه الأخيرة عن عدم قيام نظام جمهوري في البلد، في مقابل رغبة "حركة تحرير الأزواد" توحيد المجتمعات المحلية الطوارقية الموجودة داخل مالي وخارجها، وهو ما سيشكل خطراً يهدد أمن منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير.

إن معرفة الطوارق الكبيرة بالمسالك والآبار في الصحراء ومهارتهم في القتال جعلتهم أيضا يشتغلون بحماية القوافل من قطاع الطرق مقابل مبالغ مالية. وكثيرا ما يتدخلون، خلال الأزمات، لحماية المستضعفين ممن تقطعت بهم السبل في بلدانهم مثل مالي، المتاخمة للجزائر جنوبا. يرفض الطوارق التطرف ويميلون للوسطية والاعتدال، وأبدوا استعدادا لمحاربة الإرهاب ودعم الجيش الجزائري في مواجهة الجماعات المسلحة في أكثر من مناسبة.

يُعتبر ما حدث في ليبيا عقب فترة التحوُّلات السياسية والاجتماعيّة عام 2012، وما انجر عنها من فوضى مسّت حتى دول الجوار نتيجة ضعف الرقابة الأمنية، بمثابة دافع سمح بتحرك الجماعات الإرهابية، وكذا عودة الطوارق الليبيين محملين بأسلحتهم إلى دولهم، وهو ما قد يخلق انسجاماً في المصالح ما بين الطوارق الهادفين إلى تأمين حياتهم وحماية مصالحهم (ممثلثة في التجارة أو ما يعرف بالمقايضة بين شعوب المنطقة)، وبين الجماعات الإرهابية التي يمكن لها الاستعانة بهم خاصة في نقل المعدات والقيام بالهجمات نظير مقابل مادي.

فإذا ما قرر قبائل الطوارق حمل السلاح ضد حكومات تلك الدول التي اضطهدتهم في وقت سابق فإنهم سيحتاجون إلى قاعدة خلفيَّة، وهو ما سيقدمه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فالوحدات القتالية التابعة للتنظيم بينها سرية يقودها "عبد الكريم" الملقب بـ "الطارقي" ومهمته هي تجنيد أكبر عدد ممكن من الطوارق في وحدته، ولذلك يُمثل العائدون من ليبيا فرصة سانحة، لهم من أجل توسيع نطاق مصالحهم البينية والدفاع عن قضيَّتهم التي قد تتحوَّل إلى مطلب دولي.

شكل ملف الطوارق "حركات الأزواد" وموجات الهجرة من مالي والنيجر إشكاليَّة أمنيَّة بالنسبة للجزائر نظراً لامتداد العمليات التي تقُودها حركات الأزواد إلى التراب الوطني خصوصاً في منطقة "تنمراسنت"، والتي أصبحت قِبلةً للمُهاجرين الأفارقة هُروباً من المعارك في شمالي مالي والنيجر.

2- الإختراق الخارجي: القواعد العسكرية الأجنبية

لم تعد قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو على إمكانية قيام إحدى هذه الدول باعتداء عسكري مباشر على دولة أخرى مباشرة، وإنما امتدت لتشمل التطورات الداخلية في دول الجوار وما يمكن أن ينتج عنها من آثار تتحوّل في بعض الأحيان إلى مصادر تهديد لأمن الدول الأخرى، كما أن اختلال توازن القوى لصالح إحدى دول الإقليم يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الأطراف الأقل قوة للإعتداء أو الضغوط من قبل الدول الأقوى في الإقليم.

تعتبر القارة الإفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبّر عنه الرئيس الراحل "فرانسوا ميتران" في القمة الفرنسية-الإفريقية التي عقدت في بيارتيز نوفمبر 1994، أين أكد للحاضرين أنه بدون افريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أياً ما كانت توجهاتها بالتخلي عن افريقيا.

تشكل القواعد العسكرية أيضاً أحد أوجه الاختراق الخارجي خاصة وأن الدول الغربية في تكالب مستمر لأجل بسط سيطرتها ونفوذها على المنطقة العربية، حيث عبّر قائد قوات الأطلسي في أوروبا الجنرال "جيمس جونز" James Jones أنه "آن الأوان للقوات الأمريكية أن تحط على اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعاً للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها".

تحتل إفريقيا مكانة وأهمية استراتيجية في الأجندة الأمريكية، فمنذ سنة 1998 ظهر جلياً ملامح السياسة الخارجية الأمريكية من خلال سعي إدارة "كلينتون" إلى تأسيس شراكة أمريكية – افريقية جديدة باعتبار أن القارة السمراء تعد مجالاً خصباً للاستثمار، بالإضافة إلى محاولة تضيِّيق الخناق على القوى المنافسة خاصة فرنسا والصين، لهذا كانت الزيارات المتبادلة كدليل واضح على الرغبة في جعل هذه المنطقة منطقة نفوذ للأمريكان، ولخص "ديك تشيني" Dick Cheney الأهمية الاقتصادية لإفريقيا في تقرير صدر عام 2001 حيث قال "أن افريقيا ستكون أهم المصادر المتنامية بسرعة من النفط والغاز"، وهي رؤية تعكسها الاستثمارات التي أعلنتها شركة "شيفرون تيكساتو" والمقدرة بـ 5 مليارات دولار وهي استثمارات تؤكد على أن النفط الافريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية أمريكية.

ضف إلى ذلك، تُشكل منطقة المتوسط أهميّة جيواستراتيجية في أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، ما يفسِّر الصراع والتنافس المستمر بين القوى لاحتوائها والهيمنة عليها، وتتلخص دوافع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في أسباب هي:

1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية سواحل افريقيا الشماليّة عبارة عن امتداد لسواحل أوروبا الأطلسيّة، ولإفريقيا المتوسطيّة، لذلك فهم يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.

2- تعتبر المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية والبرية، فهي طريق لأهم سلعة استراتيجية "النفط"، ولذلك ترى أن وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة قوة معادية، سيعرض أمنهم للخطر وسيضاعف مركزهم التفاوضي بشأن مستقبل حوض المتوسط.

3- أما من الناحيّة الاقتصادية فالمنطقة تعتبر سوقاً واعدة لترويج وبيع البضائع الأمريكية لحوالي 150 مليون شخص، لذلك لا بد من تأمين المنطقة بالشكل الذي يمكنها من اندماجها بسهولة في الاقتصاد الأمريكي، نتيجة ضعف تنافسيتها للمنتجات الأجنبية، كما تعتبر خزاناً للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأوليّة.

خريطة رقم 07: تبين موقع قيادة القوات الأمريكية في افريقيا

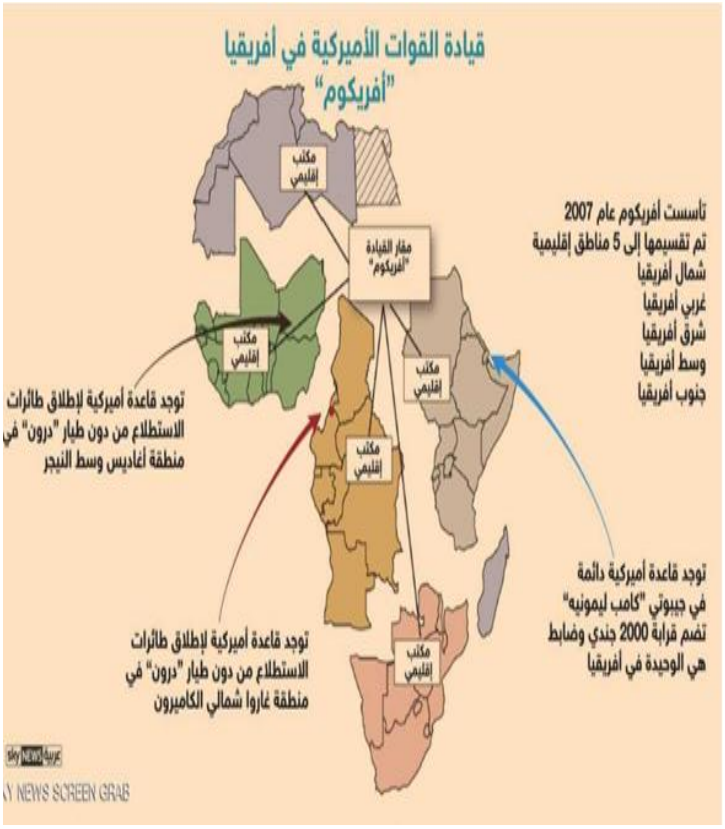

المصدر: *https://www.almusallh.ly*

وجدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ملامحها عبر الدعوة لإنشاء قاعدة "الأفريكوم" (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة) التي عبّر عنها "روبرت لوفتيس" بأن سبب إنشاء القاعدة يعود إلى أن افريقيا تعتبر أكثر أهمية للمصالح الأمريكية، والتي حصرتها وزارة الدفاع الأمريكية في:

الاحتياجات الخاصة بمقاومة الإرهاب، تأمين المصادر الطبيعيّة، احتواء النزاعات المسلحة والأزمات الانسانية، المتعلقة بانتشار الايدز وخفض الجرائم الدولية، والرّد على التأثير الصيني المتنامي، وتُبدي نزوعاً قوياً وميلاً واضحاً إلى تبني أسلوب ردع فعال يُظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية للخطر، وهو أسلوب يجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلاً، فبمقتضى هذه الوثيقة تخلت الولايات المتحدة الأمريكيّة عن سياستيّ الردع Deterrence والاحتواء Containment لصالح فكرة الضربات الوقائية Préemptive Actions ضد مصادر التهديد للأمن القومي الأمريكي.

يُثير تأسيس "الأفريكوم" Africom العديد من التساؤلات والقلق حيث يرى بعض الخبراء الأوروبيين والأفارقة أنه تجسيد لعسكرة العلاقات الأمريكية الإفريقية، وانعكاس للإمبريالية المفرطة، في حين رأى البعض أنها تقوم على موازنة الوجود الصيني بتصاعد خطه البياني في إفريقيا، ما قد يُشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة التي تعتبرها خزاناً خلفياً لها.

غير أن المتتبعين أكدوا على أن هذه الأجندة تشكل نوع من الاستعمار الجديد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة في ظل استنزاف ثروات الدول من قبل الشركات المتعددة الجنسيات (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة أدناه).

خريطة رقم 08: توزيع المعادن والثروات في القارة الإفريقية

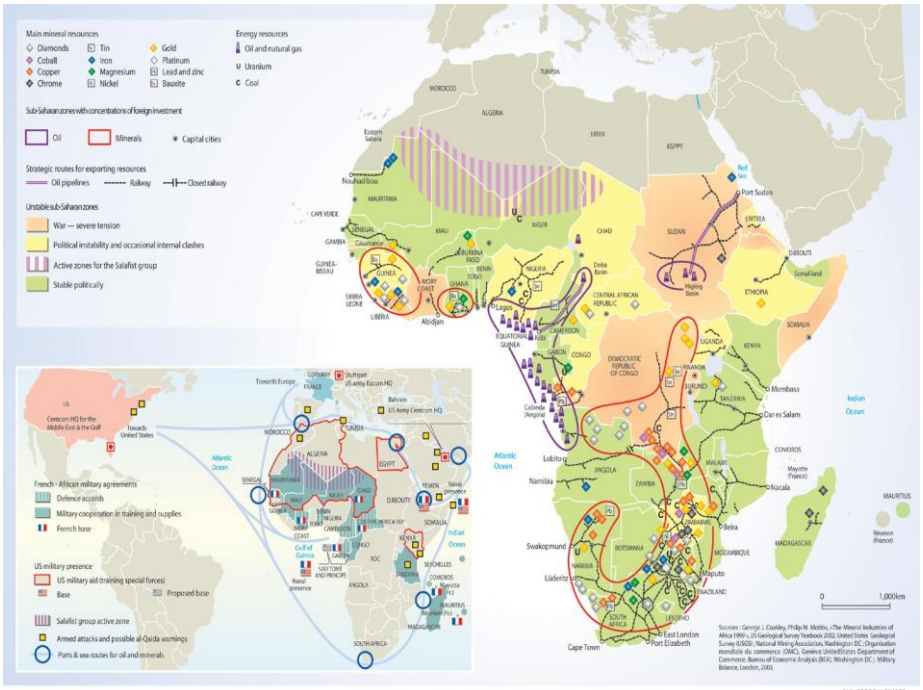

فإذا لاحظنا الانتشار العسكري للقوات الأمريكية في القارة السمراء يتبين لنا أن تلك القواعد العسكرية هي تتطابق مع أماكن تواجد مصادر القارة، لهذا تبقى الجزائر في موقف الشك والريبة وعدم الثقة من التواجد العسكري الأمريكي على الحدود الجنوبية لها، ويضعها أمام اشكالات جديدة تتعلق أساساً بـ كيف تستطيع أن تؤمن جهتها الجنوبية وحتى الغربية نظراً للتواجد العسكري الأمريكي؟

لطالما رفضت الجزائر تواجد قواعد للقوات العسكرية الغربية بالمحاذاة مع أراضيها، فوجود مثل هذه القواعد سيسمح لتلك القوات بالتجسس على خطط تحرك وانتشار الجيش الجزائري والعتاد الذي بحوزته، ضف إلى ذلك أنها ستكون بمثابة جبهة مفتوحة، وهو ما سيشكل خطراً وتهديداً على الأمن الوطني الجزائري.

2- عودة المقاتلين من العراق وسوريا

تمثل عودة المقاتلين من بؤر التوتر في مناطق الصراع تحدياً للدول العربية والغربية على حد سواء، بعد انخراط أفراد منها وتسللهم إلى المناطق المستعرة بالحروب في منطقة الشرق الأوسط كدول مثل: العراق وسوريا وليبيا، كانت قد أطلقتها شرارة ما يسمى بالربيع العربي.

يشكل التطرف نوع من الأفكار والمشاعر السلبية كالكراهية والنفور، وتتعدد مظاهر التطرف لتشمل كل تصرف يخرج عن حد الإعتدال، وقد يتحول التطرف من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري أو عمل سياسي، يلجأ عادة إلى استخدام العنف وسيلة إلى تحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفكر المتطرف، أو اللجوء إلى الإرهاب النفسي والمادي أو الفكري ضد كل ما يقف عقبة في طريق تحقيق تلك المبادئ والأفكار التي ينادي بها هذا الفكر المتطرف.

ومن المؤكد أن الفئة الحالية من المتطوعين الجهاديين قد تختلف عن الفئات السابقة من حيث مستوى تمسكهم بالفكر الجهادي وانجذابهم إلى العنف المطلق كدافع للتطوُّع، فضلا عن مستوى المهارات العسكرية التي يكونوا قد اكتسبوها، ففي تقرير لمؤسسة rand بعنوان "عندما يسير الجهاديون إلى أوطانهم" أكد على أن اكتساب مهارات صنع القنابل والمهارات القتالية في سوريا والعراق قد أصبحت أحد الأمور التي تدعو إلى القلق.

وقد تشكل عودة المقاتلين من بؤر التوتر خاصة في العراق وسوريا خطراً حقيقيا وتحدياً أمنياً لأمن الجزائر، فهم اللذين تلقون تدريبات خاصة سواء على المناطق الجغرافية أو حتى على استخدام التقنيات الحديثة في العمليات الإرهابية، ومن شأن العودة هذه أن تفرض منطقاً جديداً للتعامل مع هذه الفئة، ويذكر أن التاريخ السياسي للجزائر قد واجه نفس الخطر في الثمانينات من القرن الماضي بعد عودة الطلاب المتشبعين بالفكر الجهادي والذين كانوا يدرسون في السعودية ومصر، وحتى الجهاديون في أفغانستان، وكانت للجزائر تجربة مريرة معها.

6- عصرنة الأجهزة الأمنية

أولى الجيش الوطني الشعبي عناية هامة بتطوير استخدام المعلوماتية ابتداء من سبعينيات القرن الماضي، وهو يمثل شقا استراتيجيا لا يمكن فصله عن مسعى تطوير وعصرنة المؤسسة العسكرية، كونها تستخدم في كل السلاسل الوظيفية، سواء في القيادة و السيطرة أو الدعم اللوجيستي للقوات وفي مختلف إجراءات التسيير والإدارة.

تكتسي شبكات نقل المعلومات، على غرار الشبكة الداخلية للجيش Intranet، أهمية كبرى، حيث تسمح بتنشيط الاتصال وتبادل ومعالجة كم هائل ومتزايد من المعلومات ذات الطبيعة الرقمية بين مختلف هياكل الجيش الوطني الشعبي، لكن هذه الشبكات ليست بمنأى عن الأخطار والتهديدات التي من شأنها أن تعرّض سرية وسلامة الرصيد المعلوماتي للجيش إلى الخطر، وللاستجابة لهذه الإشكالية، أطلق الجيش الوطني الشعبي

منذ سنوات، عبر مختلف مصالحه المختصة، مسعى شاملا لإرساء بيئة تقنية وتنظيمية قادرة على التكفل بهذا الشق الهام والحساس.

تبقى عملية تطوير القوات المسلحة وتدعيم قدراتها القتالية في جميع الاختصاصات تتصدر أولويات القيادة العليا للجيش، إلى جانب إرساء قاعدة صناعية متينة ومتنوعة للحيلولة دون الاعتماد على الخارج وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد، من خلال إقامة صناعة عسكرية جزائرية تتماشى وطبيعة التحولات التي يعرفها الجيش الوطني الشعبي، وذلك بإنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للجيش الوطني الشعبي حملت على عاتقها مهمة إقامة صناعة للدفاع وتلبية احتياجات الإسناد متعدد الأشكال وتعزيز قدرات الدفاع وتأهيله ونقل التكنولوجيا والتحكم فيها وتوطينها وتحديث تشكيلة المنتجات المصنعة والخدمات الموجهة للجيش الوطني الشعبي وللسوق الوطنية والدولية.

من جهة أخرى، تسعى قيادة الدرك الوطني جاهدة لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والتي من شأنها تسهيل عمل الوحدات في الميدان، ومن تم ضمان خدمة نوعيّة للمواطن، بالإضافة إلى ذلك ادخال التقنيات الفضائية والإحصاء المكاني كأداة للتحليل الإجرامي، فمنذ سنة 2010 تقوم سلسلة الإعلام الجغرافي للدرك الوطني يومياً بحجز المعطيات الجغرافيّة لكل الأحداث الهامة المسجلة على كامل التراب الوطني، حيث يتم استغلالها للقيام بتحاليل مكانيّة وزمانيّة لمختلف الظواهر ذات الصلة بالأمن العمومي مستخدمين في ذلك أدوات جديدة مثل Crime-Analyst، والذي يسمح بـ:

- إنشاء مخططات للتوزيع الزماني للجريمة.
- استخراج خرائط الكثافة الإجراميّة.
- تحليل تنقل المجرمين.
- اختيار وتحديد حدث حسب التاريخ والساعة.

وباعتباره مكوناً أساسياً للأمن والدفاع الوطني تم التأكيد على الدفاع السيبراني في مخطط عمل حكومة الرئيس "تبون"، وذلك بهدف التبادل المعلوماتي الآمن بين مختلف مؤسسات الدولة لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي أفرز تهديداً حقيقياً على أنظمة المعلومات.

وفي افتتاحية مجلة الجيش لشهر مارس 2020 أكد الرئيس "عبد المجيد تبون" على ضرورة "اتخاذ جملة من التدابير من أجل حماية الحدود الوطنية، وهذا يستدعي تعزيز القدرات الدفاعيّة من خلال مواصلة تنفيذ

برامج تطوير القدرات بما يتطلبه الرفع من مستوى القدرات القتالية بمختلف الأسلحة علاوة على مواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري وتجديده وتحديثه وعصرنته.

ضف إلى ذلك تبنت الجزائر مبادرة الإدارة الإلكترونية عام 2013، وهي المبادرة التي تهدف إلى رقمنة قطاعات عديدة على غرار قطاع العدالة، البريد والمواصلات، الحالة المدنية..، ومن شأن هذه الرقمنة أن تضمن سرية معلومات الأفراد من القرصنة، وهي صيغة جديدة تبنتها الجزائر في أمنها المعلوماتي.

المحور الرابع: تنظيم المصالح الأمنية الجزائرية

تتطلب عملية توفير الأمن وضع جملة من التدابير والإجراءات اللازمة، وتأتي في مقدمتها الأجهزة والهياكل التي من شأنها ضمان الأمن والاستقرار، والحفاظ على الأمن الوطني من مختلف التهديدات الأمنية، وتتوزع هياكل المصالح الأمنية الجزائرية على النحو التالي:

أولاً: الجيش الشعبي الوطني

يعتبر الجيش سليل جبهة التحرير الوطني، وهو الجيش الذي خاض حرباً ضد المستعمر الفرنسي واسترجع السيادة الوطنية، وساهم في جهود البناء باعتباره الممثل الأعلى للشعب الجزائري، فقد حددت المادة 82 من دستور 1976 على أن المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري، وطبقا للمادة 28 من الدستور فإن مُهمة الجيش هي الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، بالإضافة إلى الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

أكدت الباحثة "ميراي توداي" أن "الجيش في الجزائر أراد أن يكون مالكاً للدولة التي صنعها، فهو الشرعيّة وهو السلطة"، من جهة أخرى أكد الباحث الجزائري "عبد القادر يفصح" بأن الجيش الجزائري هو الذي فرض وضمن الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد، كما شكلت وزارة الدفاع الوطني أهم الوزارات المساهمة في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية لارتباطها بالرئاسة خُصوصاً إذا ما تعلق الأمر بمسألة حماية أمن البلاد من أي تدخل خارجي، فقد أشار الأستاذ "بن صايم بونوار" بأن المؤسسة العسكرية تتولى شقاً

هاماً من الأمن يتعلق بالدفاع الوطني، وحفظ النظام السياسي من حالة الانهيار، وهي ذات الفكرة التي أكد عليها الأستاذ "منصور لخضاري" بإعتبار أنَّ للمؤسسة دور كبير ومفصلي في تحقيق وبناء الأمن، بفعل المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها بموجب الدستور الذي يُكلفها بمهام الحفاظ على الوحدة الترابيّة والسيادة الوطنيّة، وتأمين الحدود.

يرى الأستاذ "الهواري عدي" أن جهاز الأمن العسكري شبيه بتنظيم سياسي متغلغل داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة ووسائل الإعلام، إن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي بقيت صامدة بعدما انهارت أغلب مؤسسات الدولة في بداية التسعينيات، وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني. ولهذا فإن المؤسسة العسكرية في الجزائر تشكل العمود الفقري للدولة الوطنية، وهي الحجر الأساس الذي ترتكز عليه، فأي سقوط أو إضعاف لهذه المؤسسة معناه انهيار الدولة.

كتب الباحث الفرنسي "جان فرانسوا داغوزان" عن دور مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في المغرب العربي قائلاً "في أي بلد من بلدان المغرب العربي، حتى في ليبيا لا يلعب الجيش دوراً أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر"، أما بالنسبة لـ "وليام كوانت" فإن "الجيش الجزائري يشكل نمطاً خاصاً به في علاقته بالسلطة، لا يشبه الأنماط التي سادت في أمريكا اللاتينية ولا شبه القارة الأيبيرية ولا التجربة التركية".

استكمل الجيش مسيرة التحرر للحفاظ على الأمن والإستقرار وذلك بمشاركته الفعالة في المشروع الوطني الهادف إلى استكمال الاستقلال في جميع الميادين، حيث قام بـ:

أ- سد شغور المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعيّة والإدارية.

ب- تطهير الحدود الشرقيّة والغربية من الألغام الممتدة على خطي "شال" و"موريس" وإزالة آثار الحروب المدمرة.

ج- بناء مرافق الخدمات وتقريبها من المواطنين لفك العزلة عنهم كطريق الوحدة الإفريقية أو الطريق العابر للصحراء، السد الأخضر، بناء القرى الفلاحيّة، ضف إلى ذلك إزالة مخلفات وآثار الكوارث الطبيعية على غرار زلزال شلف 1980، فياضانات باب الواد 2001، وزلزال بومرداس 2003.

حرصت القيادة العسكرية على ضمان تطوير منظومة الدفاع الوطنية والرفع المتزايد للقدرة القتالية إلى جانب تعزيز الصناعات العسكرية التي فرضت نفسها كخيار استراتيجي يرمي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، ويشمل الجيش الوطني الشعبي على الفروع العسكرية التاليّة:

أ- القوات البرية:

تم إنشاؤها في 1986/05/03، وهي قوات تنشط على الأرض، حيث يتم إعداد المنظومة العسكرية وبناؤها وفق استراتيجية الدفاع أو أسلوب استخدام القوات الهادف إلى التصدي للخصم، وتنظم القوات في أغلب الجيوش لتؤمن تنسيق وتسيير وسائل العمل المخصصة لكل سلاح مكوّن لها.

أسست قيادة القوات البرية بغرض ضمان النجاح التام لمهام أسلحة القتال وتطويرها، وتمكينها من بلوغ مستوى عالي من التحضير و الاستعداد القتالي. ودون التوسع في سرد مهام وتنظيم هذه القيادة، فإن نشأتها تستجيب إلى متطلبات التنظيم، والإدارة، وكذا تحضير القوات البرية عبر كافة التراب الوطني.

ب- القوات الجوية: 1987/10/27

إن نشأة الطيران العسكري الجزائري لم يكن نتيجة ظرف منفرد أو معزول، وليست مبادرة من شخص واحد، ولكنها جاءت ضمن دراسة إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير وتنويع أساليب الكفاح في جيش التحرير الوطني ضد المحتل الفرنسي. لقد جاءت من خلال تطبيق قرارات مؤتمر الصومام، المنعقد في 20 أوت 1956، حيث دعا إلى إعداد خطة بعيدة المدى تهدف إلى تشكيل جيش عصري متكامل.

بفضل التجنيد المثمر، فإن المسؤولين قاموا بعملية إرسال مكثفة للمتربصين من أجل تلقي التكوين في بلدان شقيقة وصديقة، ريثما يتم إنشاء مدارسنا التكوينية الخاصة بنا والتي ستسمح لنا بالتكفل بتكوين و تدريب دفعات جد هامة في مختلف أصناف الطيران.

لهذا وفي سنة 1966، شهدت القاعدة الجوية بطفراوي بالناحية العسكرية الثانية إحداث مدرسة لضباط الجو حيث استقبلت أولى الطلبة الضباط من أجل تكوين الطيارين والتقنيين في الطيران، بالنظر إلى حجم المهام المسندة إلى الطيران العسكري وعلى غرار الجيوش المحترفة، قررت القيادة العليا فصل الدفاع الجوي عن الإقليم عن مديرية الطيران العسكري حيث تم في سنة 1986، تحويلها إلى قيادة القوات الجوية، بتنظيم أكثر ملائمة مع المهام الجديدة المستندة إليها، ويتشكل هذا التنظيم من الهيئات التالية:

1- قيادة مركزية بقيادة أركان، مفتشية، أقسام الأسلحة، أقسام الدعم ومكاتب متخصصة.

2- قيادات الجو على مستوى النواحي العسكرية.

3- قواعد جوية، مدارس، مركز التدريب، مؤسسات الدعم، مؤسسات تجديد العتاد، ووحدات الدفاع والحماية.

ج- القوات البحرية: 1987/10/27

تعد البحرية الوطنية إحدى فروع القوات المسلحة الجزائرية، تضطلع بمهام دعم سياسة الدفاع التي تنتهجها الدولة وتطلعاتها، ومواجهة التحديات الكبرى التي تعرفها منطقة البحر المتوسط من خلال أدائها للمهام المسندة إليها على أكمل وجه والمتمثلة أساساً في: ضمان حرية النقل البحري، حماية الهياكل والمركبات الصناعية المتواجدة على طول السواحل الجزائرية. فضلاً عن مهام الدفاع، تمارس البحرية الوطنية نشاطات أخرى بعيدة عن الأزمات والحروب، كالإسهام في شرطة السواحل، ومواجهة الأخطار كالكوارث الطبيعية والتلوث.

تسهم القوات البحرية الجزائرية من خلال المهام المسندة إليها، في الدفاع والذود عن مختلف مناطق المجال البحري لاسيما فيما يتعلق بـ:

- حماية وأمن المشارف البحرية.
- الدفاع عن المجال البحري الوطني.
- الدفاع عن الساحل وحماية الشواطئ.

د- قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: 1988/12/05

يندرج الدفاع الجوي ضمن المهام المخصصة للجيش الوطني الشعبي بموجب المادة 28 من الدستور والتي تنص على أنّ: "الجيش الوطني الشعبي لديه مهمة دائمة في الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية". وهو مسؤول على ضمان الدفاع عن وحدة البلاد وسلامة أراضيه وعن حماية مجاله الأرضي، مجاله الجوي ومختلف مناطقه من مجاله البحري.

ولتحقيق هذه المهمة، يجب أن يكون لدى الدولة نظام دفاع جوي قوي منظم أساسا حول:

- تنظيم القيادة على المستوى المركزي والإقليمي.
- نظام تغطية الرادار قادر على كشف أي جسم جوي يحلق أو يتجه نحو الإقليم الوطني.

– وسائل التصدي لها القدرة على الاستجابة بفعالية لأي تهديد جوي.

يتمثّل التنظيم العام لقيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم فيما يلي:

– قيادة مركزية مكونة من أركان، مفتشية، أقسام السلاح، مديريات الدعم، مكاتب ومصالح متخصصة.

– قيادات جهوية على مستوى النواحي العسكرية.

– قوام المعركة مؤسس على وحدات الكشف والمراقبة، وكذا وحدات للدفاع الجوي.

– مؤسسات للتكوين.

– مؤسسات للدعم المتعدّد الأشكال.

هـ– الدرك الوطني:

هو جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي تأسس رسمياً بموجب الأمر رقم 62-19 المؤرخ في 23 أوت 1962، وهو يُعتبر من أحد دعامات الأمن والاستقرار، وبِحُكم تكوينه هو عازمٌ على القيام بواجباته الوطنيَّة للدفاع عن الوطن وسلامته وأمنه الداخلي واستقراره والعمل على توفير الشروط الضرورية لإرساء وتدعيم المؤسسات الشرعية في البلاد وحق الشعب المشروع في الرقي والتقدم، وتدعمت قيادة الدرك الوطني بإنشاء مركز البحث ولتطوير التابع لها سنة 2006 ببوشاوي –الجزائر العاصمة– كوحدة عسكرية متخصصة في الجانب العلمي والتقني، وهو أداة مرافقة للوحدات ونشاطاتها وتقدم الدعم العلمي والتقني لتحسين جودة الخدمة في الميدان، وتشجيع البحث العلمي والإبتكار في مؤسسة الدرك الوطني.

شكل رقم 05: توزيع التشكيل المقحم في الأمن العمومي

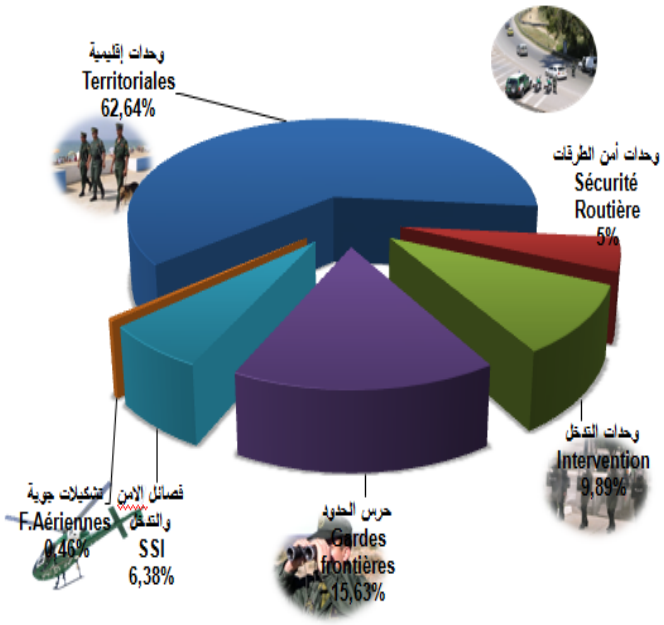

تنتشر وحدات الدرك الوطني على مستوى 1.541 بلدية المتواجدة على المستوى الوطني، بتعداد 1.338 فرقة إقليمية، حيث تحظى 42 بلدية ذات طابع هام بتغطية 104 فرقة إقليمية، بمعدل 02 إلى 05 وحدة/بلدية بينما باقي البلديات مغطاة بفرق إقليمية ملحقة، يمثل إقليم اختصاص الدرك الوطني 92% من التراب الوطني، ويضم خاصة المناطق الريفية وشبه الحضرية، والتي تشمل حوالي 54% من السكان.

وبلغت التغطية الأمنية هذه السنة 86,82% ، بارتفاع يقدر 0,39% مقارنة بسنة 2016 (86,43%)، بفضل لإحداث وحدات جديدة.

و- الحرس الجمهوري:

يعود إنشاء النواة الأولى للحرس الجمهوري إلى الأيام الأولى للاستقلال مع الإعلان الرسمي عن انتقال جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، قد تطور هيكليا وتنظيميا وفق المهام المسندة إليه منذ إنشائه إلى يومنا هذا، وتمتد جذوره التاريخية إلى ثورة التحرير المجيدة، وخاصة النواة الأولى للموسيقى، ثم تلتها الخيالة إبان الاستقلال مباشرة باعتبارهما متلازمتين، ثم إحداث وحدات الحرس الجمهوري، التي ما فتئت تعرف التطور والتحديث إلى أن صارت إلى ما هي عليه اليوم من المستوى الرفيع في الأداء المشرف، وتتمثل مهام الحرس الجمهوري في:

- الحراسة، الحماية، الدفاع عن مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها والإقامات الرسميّة.

- المرافقة والتشريفات للسيد رئيس الجمهورية، والسلطات الساميّة للدولة، والشخصيات الأجنبية من ضيوف الجزائر.

- المشاركة في الإحتفالات الوطنيّة والدينية.

- المشاركة في تظاهرات الفروسية والموسيقية على المستويين الدولي والوطني.

ولأداء مهامه يتكون الحرس الجمهوري من:

- قيادة.
- هيئة الأركان.
- وحدات الحماية، الحراسة، التدخل، المرافقة والتشريفات، وكذلك وحدات الإسناد.
- مصالح إدارية وتقنية.
- هياكل التكوين.

ثانياً: الشرطة

رفعت الشرطة الجزائرية شعار "الشرطة في خدمة المواطن" وجعلت من أولويات العمل الشرطي النبيل، الذي تضطلع به يومياً، بل اتخذته سلوكاً ومنهاجاً وغاية يصبوا إليها كل منتسبي هذا الجهاز، حيث يعد الأمن من المطالب العليا والنبيلة التي تسعى كل المجتمعات البشرية إلى تحقيقها، وتبذل جميع ما في وسعها من أجل استتبابه وانتشاره في جميع أرجائها، كما تعتبر الأمن من أهم الأسس، وأبرز القواعد التي يقام عليها صرح الحضارات.

تعني الشرطة بأنها الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة والوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين، وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل أمن الجمهور وطمأنينته. ففي تاريخ الشرطة الجزائرية وصف المؤرخ "وليام سبنسر" في كتابه الموسوم بـ "الجزائر في عهد رياس البحر" "الشرطة الجزائرية في العهد العثماني" كما يلي "إن هيئة الشرطة كانت جد يقضة، ففرق الشرطة كانت تتجوَّلُ في المدن وفق أوقات معيّنة، في حين أن هناك ما يسمى بالفرق المتنقلة الخاصة بالشرطة، والتي كانت تعمل ليلاً نهاراً من أجل مراقبة التجاوزات الأخلاقية والقانونية".

وعرفت الشرطة الجزائرية خمس مراحل:

1- المرحلة الأولى: انطلقت مع أول ايام الاستقلال الى غاية 1965، حيث تعاقب على المديرية أربعة مدراء.

2- المرحلة الثانية: امتدت من 1965 الى غاية 1977 حيث بدأت بتولي العقيد "دراية" قيادة المديرية العامة للأمن الوطني و شهدت المرحلة دخول الشرطيات للجهاز الامني، بأولى الدفعات لمفتشات الشرطة من 1973 الى 1975.

3- المرحلتين الثالثة والرابعة: استمرت المرحلة الثالثة من 1977 الى غاية 1995، وهي مرحلة عرفت استمرارية في تطور النشاط الأمني غير أنها اصطدمت مثل باقي مؤسسات الدولة الجزائرية بالعشرية السوداء التي انهكت كل الجزائريين بأحداث ارهابية لا تنسى، لذلك ارتأت الدولة في تنصيب العقيد الراحل "علي تونسي" مخرجاً في الجانب الشرطي، واستطاع الراحل قيادة المديرية الى المرحلة الرابعة التي تمتد الى غاية تاريخ وفاته، والتي عرفت فيها مديرية الأمن الوطني قفزة في مجال العدة والعدد.

4- المرحلة الخامسة: انطلقت منذ تولي اللواء السابق "عبد الغني هامل" عام 2010 على رأس المديرية إلى غاية نصيب "أونيسي خليفة" –المدير الحالي- وعرفت هذه الفترة طفرة أخرى في مجال الاستراتيجية الشرطية المطبقة، والتي بنيَّت على أسس علمية أكاديمية.

تقوم الشرطة الجزائرية بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية بالإضافة إلى ضمان حماية الاشخاص والممتلكات، وكذا التحقيق في الجرائم والقبض على الجناة، كما تؤدي الشرطة مهام روتينية الأخرى كمراقبة حركة المرور..، وقد تم تصنيف الشرطة الجزائرية في المرتبة الخامسة عالميًا من قبل الأنتربول كأحسن شرطة، والسادسة عالميًا من حيث عدد الأفراد مقارنة بعدد السكان من قبل وكالة بلومبرغ الأمريكية.

تنتظم مصالح الأمن الوطني جهويًا إلى 5 نواحي وتشرف كل مصلحة جهوية على مجموع أمن الولايات الواقعة في إقليمها وهي :

1- **ناحية الشرق:** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة قسنطينة وتشرف على كامل ولايات شرق البلاد.

2- **ناحية الوسط:** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة البليدة وتشرف على كامل ولايات وسط البلاد.

3- **ناحية الغرب:** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة وهران وتشرف على كامل ولايات غرب البلاد.

4- **ناحية الجنوب الشرقي:** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة ورقلة وتشرف على كامل ولايات جنوب شرق البلاد.

5- **ناحية الجنوب الغربي:** وتقع المراكز الجهوية للأمن بهذه الناحية بمدينة بشار وتشرف على كامل ولايات جنوب غرب البلاد.

وتضم الهياكل الجهوية للأمن الوطني سابقة الذكر المصالح التالية:

1- المفتشية الجهوية.

2- المصلحة الجهوية للمالية والوسائل.

3- المصلحة الجهوية للوسائل التقنية.

4- المصلحة الجهوية لشرطة الحدود.

5- المصلحة الجهوية لمكافحة المخدرات.

6- المجموعة الجهوية للوحدات الجمهورية للأمن.

7- الفرقة الجهوية للتحريات حول الهجرة السرية.

ثالثاً: الجمارك

تعتبر السياسة الجمركية من بين أهم العوامل التي تتحكم بها الدولة في توجيه التجارة الخارجية وتسخيرها لخدمتها، تاريخيا قامت فرنسا بإصدار أول تشريع قانوني في 11 نوفمبر 1835 والذي يعتبر أول تنظيم رسمي للجمارك في الجزائر، عد هذا القانون، توالت القوانين والمراسيم التي كانت تهدف إلى تركيز سيطرة فرنسا على السلع الصادرة من الجزائر والواردة إليها. حيث عملت السلطات الفرنسية على ربط المصالح الجمركية بالجزائر بالمصالح الجمركية الفرنسية، كما عملت على إخضاعها إلى نفس القوانين والنظم الصادرة في فرنسا. وكان تنظيم إدارة الجمارك أثناء فترة الاستعمار يتكون من مديريتين عامتين، حيث يعين المديران العامين للجمارك بقرار من رئيس الجمهورية، وتتمثل هاتين الأخيرتين في: - مديرية عامة للجمارك بفرنسا. - مديرية عامة للجمارك بالجزائر.

مع صدور المرسوم رقم 279-64 الصادر بتاريخ 04/09/1964، أنشئت المديرية الوطنية للجمارك الجزائرية، وبالتالي تم تحويل الجمارك من مديرية فرعية إلى مديرية وطنية، مع بقاءها محدودية الاستقلالية في التسيير والإعتمادات، تشرف على 34 مصلحة خارجية متواجدة على مستوى الولايات (تابعة للوالي فيما يخص تسيير الاعتمادات والأجور وغيرها). رغم النقص المتواجد في هذه الترقية الجمركية، توسعت مهام الجمارك، وتعددت مجالات تدخلها من أجل حماية الاقتصاد ودعمه، من خلال قيامها بدور المراقبة وتحصيل الجباية الجمركية، وقيامها كذلك بدور الشرطة الاقتصادية والصحية والبحرية. تضاعف دور الجمارك، والإحساس بأهميته، مما أدى إلى صدور المرسوم رقم 254-71 المؤرخ في 1971/10/18.

وتعمل الجمارك الجزائرية على تنفيذ المهام التالية:

– مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والتهريب وغسل الأموال.

– المشاركة في الحفاظ على النظام العام والسلامة (الاسلحة، المتفجرات، المواد الكيميائية والمنتجات الخطيرة).

– المشاركة في الحفاظ على الآداب العامة، والمشاركة في حماية المستهلك من خلال ضمان أن المنتجات الإستهلاكية تخضع لرقابة الامتثال لمعايير التصنيع والسلامة.

– ضمان سلامة الاشخاص والممتلكات من خلال المشاركة في البحث عن البضائع المحظورة التي تشكل خطورة على الصحة أو البيئة.

– ضمان حماية التراث الطبيعي، الأثري، الجداري والثقافي (النقوش، اللوحات الصخرية...).

المحور الخامس: السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الاستراتيجية، والتي ترتبط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخا والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي بما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل.

أولاً: صنع السياسة الأمنية

ترتبط السياسة الأمنية بنوع التهديد الذي يمكن أن يمس سيادة الدولة ووحدة ترابها وأمن سكانها، وعليه يمكن القول أن السياسة الأمنية هي تحويل المبادئ العامة لمفهوم الأمن الوطني إلى حقائق سياسية في إطار الإستراتيجية الوطنية العليا.

تُعرف السياسة العامة الأمنية على أنها عبارة عن سلسة أو منظومة من القوانين الوطنيّة والقرارات الهامة التي تستهدف التأثير على الأمن الداخلي والخارجي للدولة والمجتمع بالإضافة إلى الاتفاقيات الدوليّة والاقليميّة التي تكون الدولة طرف فيها، وهذه السياسات تتباين من دولة إلى أخرى وفقاً لحجم الدولة واتساعها الجغرافي ووضعها على المستوى العالمي، وإمكانياتها الاقتصادية وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها، من جهة أخرى تتأثر السياسات العامة الأمنية للدولة بالقواعد والأسس الدستورية والأوضاع السياسية، وتتطلب عمليّة صياغة السياسات العامة الأمنية مراعاة عدة جوانب من بينها:

1- السياسة الخارجية للدولة.

2- تحديد المصالح الأمنية الوطنية والاقليمية.

3- تحديد الأهداف التي تساهم في حماية وضمان هذه المصالح.

4- تقييم البيئة الأمنية الوطنية.

5- تحديد المخاطر القائمة ضمن البيئة المحلية والدولية.

6- تحديد الوسائل والأعمال التي تعمل على ضمان الأمن.

تُعد السياسة العامة الأمنية أُسلوباً مُحدداً من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو فئة معينة منه، بعبارة أخرى هي مجموعة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنيَّة تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنيَّة، وتشتمل السياسة العامة على مجموعة من الخصائص عند إعدادها ومن بينها:

1- تُشارك فيها عناصر كثيرة (السلطات الثلاث، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المواطن) تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية.

2- تتفاوت درجات إشراك المؤسسات السياسية في إعداد، ورسم السياسة العامة من نظام لآخر، ومن حقبة لأخرى.

3- تخاطب السياسة طرفاً ما: شخص، جماعة، هيئة، دولة أجنبية وهذا الطرف يعطي للسياسة العامة اسمها: السياسة التعليمية، السياسة الخارجية...

4- عمليَّة إعداد السياسة العامة ذات طابع ديناميكي مُتحرك فهي تتضمن: تفاعلات، اتصالات، تشاورات، ضغوط، مساومة، تنازلات...

5- تنطوي عمليَّة إعداد السياسة العامة على الكثير من الحسابات والخيارات، وهي تتطلب قدراً من المعرفة بالقوى التاريخية التي تتحرك في الدولة، ومعرفة الأحداث الجارية.

عملت الجزائر على تسخير جل اهتماماتها لضمان استمرارية الدولة، وعملت أيضاً على صياغة سياسة أمنية تعنى بجميع أعمال الدولة الموجهة إلى حماية سلامة أراضيها وسكانها في معناها الضيق، أما المعنى

الأوسع فيشمل مجمل العمل السياسي للمنظمات الدولية وفوق الدولية والحكومية وغير الحكومية أيضاً، التي يكون هدفها صد ما يتعرض له الأمن الدولي من التهديدات الراهنة والمستقبلية المحتملة.

فالتصور الجزائري للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لانجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في:

1- الدفاع المدني: الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.

2- الدفاع الاقتصادي: الذي يضمن حماية المنشآت والموارد.

3- الدفاع العسكري: الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.

ثانياً: الإستراتيجية العسكرية لمجابهة التهديدات الأمنية

أ- على المستوى الداخلي:

لعب عامل المفاجأة دوراً كبيراً في تبني قرار يقتضي بضرورة تأمين الدولة ومؤسساتها وأفرادها، لهذا فإن سياسة الدفاع الوطني قد اعتمدت بالأساس على المُبادرة الذاتية لمجابهة هذا التهديد عن طريق حشد كل الإمكانيات العسكرية، وتقوّية جهازها الأمني والدفاعي من خلال زيادة مستوى الانفاق العسكري، وذلك على حساب قطاعات أخرى خاصة بعد مواقف الدول الغربية التي اعتبرت أن ما يحدث في الجزائر هو حرب أهليّة ولم تعرها أي اهتمام، وهو ما جعلها تبتعد عن المحافل الدولية وتُسلط اهتمامها على توفير الأمن، فالإرهاب هو فعل غير قانوني وغير شرعي واجهته الجزائر بصفة انفرادية حيث عبَّر الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" عن ذلك بقوله:

> **"هو شكل من أشكال الإجرام العابر للأوطان يفرض بمثل هذه القوة مطلب التعاون الشامل واعتماد العالمية في المقاربة وفي الغاية...وإزاء هذا الخطر الذي أنكر البعض وجوده بينما أساء البعض الآخر تقدير انتشاره فسيكون من المؤسف أن يكتب التاريخ إن المجموعة الدولية أعوزتها النظرة السياسية الثاقبة وأعوزها العزم والإصرار، ألم يسبق لها بفعل نقص التبصر أو التخاذل أن أخلت بواجب التضامن مع الشعب الجزائري الذي كابد سنوات طوال مغبة الإرهاب وهو محاط بسوء الفهم أو عدم الاكتراث".**

يستدعي بناء وتعزيز الأمن الوطني لأي دولة تبني استراتيجية داخلية تستلزم تضافر وتوافق الإمكانيات والقدرات المادية، والمعنوية من أجل ضبط الأمن والاستقرار داخلياً وخارجياً، في ظل تغيُّر نمط ومصدر التهديد الذي لم يعد يرتبط بالدولة فقط، وإنما تجاوز حدودها ليمتد إلى خارج نطاقها الإقليمي، حيث تتمُ صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسيّة تتمثل في:

– إدراك التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية.

– رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة، والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

– توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية، والداخلية ببناء قوات الجيش، ومصالح الأمن القادرة على التصدي، والمواجهة لهذه التهديدات.

– إعداد خطط واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء داخلياً أو خارجياً.

تبعاً لحالة اللأمن واللاستقرار التي كانت تمر بها الجزائر، اعتبر بعض رجال القانون أن الحياة لا تسير في أي بلد من البلدان المعاصرة على وتيرة واحدة قوامها السلام والأمن والهدوء، بل تفاجئها بين الحين والآخر أزمات عنيفة سببها الحروب أو الثورات، أو الاضطرابات الداخلية تجتاز خلالها أوقاتاً عصيبة تتعرض فيها سلامتها وأمنها لأشد الأخطار، ما يدفع صانع القرار إلى إعلان ظرف استثنائي أو نظام الطوارئ والذي يعرف بأنه مجموعة تدابير استثنائية، الغرض منها المحافظة على سلامة البلاد عند احتمال وقوع اعتداء مسلح عليها أو خطر قيام اضطرابات أو الثورات الداخلية فيها بواسطة إنشاء نظام إداري يجري تطبيقه في البلاد كلها أو بعضها، لذا وبعد سلسلة الإضطرابات أعلن صانع القرار قانون الطوارئ في 1992 لمنع التجمعات والمظاهرات عرفتها الشوارع الجزائرية، وجاء هذا القرار بغية فرض الأمن والاستقرار.

ألغى قانون الطوارئ كل التجمعات التي من شأنها أن تؤدي إلى أعمال الشغب والعنف، حيث عرفت تلك الفترة مواجهات عنيفة بين قوات النظام السياسي، وأفراد من جماعات الحركات الإسلاميّة وعلى رأسها حزب F.I.S (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، راح ضحيّتها ما بين 150.000 و200.000 حالة وفاة، فعلى مرّ سنوات طوال –عشرية سوداء– لم يلتفت المُجتمع الدولي لما يحدث في الجزائر جراء الاعتداءات الجسيمة، والاغتيالات التي مارسها الإرهابيون ضد الأفراد المدنيِّين أو العسكريين أو حتى أولئك المُنتمون إلى شخصيات النظام السياسي، وحتى النخبة المثقفة.

أخذت المؤسسة العسكرية أخذت على عاتقّها مسؤوليّة الدّفاع عن مُكتسبات الدولة تبعاً لتطورات مختلفة مسّت النظام أو حتى تغيّرات في هيكلية النظام الدولي وانعكاس آثارها على الجزائر، مما جعل هذه المؤسسة تتأقلم، والظروف الجديدة سواء من ناحية التهديدات أو الوسائل الدفاعية والجاهزية من ناحية أخرى.

أدركت القيادة العسكرية ضرورة التغيّر في صراعها المسلح ضد الجماعات الإسلامية المسلحة، حيث أصبح الجيش مطالب بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد الذي تمحور حول حرب العصابات، ما استدعى إنشاء هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنيّة، وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية.

ردت الدولة الجزائرية خلال فترة التسعينيات في حملاتها المناهضة لحرب العصابات بإنشاء القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب "النينجا"، والتي كانت تستخدم العديد من التقنيات كـ الصعق بالكهرباء، الاعتداء الجنسي والضرب، كتقنيات لاستجواب المتمردين المشتبه بهم.

أوجدت الجزائر استراتيجية أمنية لمنع ومكافحة جرائم الإرهاب تعتمد على مبدأين أساسيين، الأول يقتضي أن تكون ردة الفعل تمتاز بالدقة والسرعة المطلوبة لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة، والثاني يقتضي أن تتم ملاحقة الجريمة المنظمة عن طريق الإجهاض المبكر لها وأن تكون هذه الملاحقة مبنيّة على عدة أُسس ومعطيات ذات أبعاد معلوماتيّة بالتعاون والتنسيق مع مختلف أسلاك الأجهزة الأمنيّة بالداخل والخارج التابعة لدول الجوار قصد رصد تحركات الجماعات الإرهابيّة على الحدود الإقليمية، ولتحقيق ذلك لا بد من اتباع الخطوات التاليّة:

1- خلق أجهزة أمنيّة متخصصة في جمع المعلومات والمعطيات بشتى أنواعها حول التنظيمات الإرهابية ومصادر تمويلها.

2- تدريب وتطوير الكفاءات الأمنية خصوصاً في العمل الأمني الوقائي في قمع الإرهاب وذلك من خلال ادخال برامج متطورة ومستمرة سواء أكان التدريب علمياً أو نظرياً مع ضرورة إرسال بعثات للخارج قصد تطوير أساليب البحث والتحري والملاحقة.

3- تجهيز الاجهزة الأمنية المتخصصة بأسلحة حديثة تتناسب مع أساليب العمليات الإرهابيّة.

4- تمكين الأجهزة الأمنية من وسائل تكنولوجية حديثة قادرة على الكشف المبكر للعمليات الإرهابيّة ورصد تحركات أفرادها ومعداتها.

5- توظيف إطارات أمنية مختصة في علم النفس، علم الاجتماع، علم الإجرام قصد دراسة سيكولوجية المجرم الإرهابي والأسباب المؤدية إلى ارتكاب الأفعال الإرهابيّة ومحاولة ايجاد علاج لإعادة تأهيله وإدماجه من جديد في المجتمع.

تقوم الاستراتيجية أيضاً على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العناصر الإرهابية وأماكن تدريبهم، وأماكن تخزين الوسائل والأدوات الإرهابية، من أسلحة وذخائر ومؤن، وكذا الاضطلاع المستمر على الأهداف الممكن استهدافها بعمليات إرهابية، إضافة إلى سرعة ضبط كل تلك الأجزاء، وقد تبنى صانع القرار الجزائري خيّار استخدام القوة العسكرية كإستراتيجية أوليّة من أجل درء التهديد، وتحيِّيد المخاطر، ويمكن التعرض لأبرز ملامح الإجراءات التي تسخرها الدولة في إطار مكافحة الإرهاب عن طريق المنع كما يلي:

1- توظيف المعلومات الأمنية بشكل علمي مخطط لضمان استمرار تجددها، مما يكفل القدرة على التوقع والتنبؤ، والرؤية الشاملة لخريطة الإرهاب ومواقعه، وبؤره على امتداد مناطق نشاطه، إلى جانب ملاحقة العناصر الهاربة وضبطها بشكل فوري، وهو جانب فني يجب تطويره، لدعم التحرك الفعال للعناصر الأمنية زمنياً وجغرافياً، بشكل يكفل ضبط العناصر والمجموعات أو الخلايا الإرهابية وقياداتها.

2- تدعيم فعالية نظم التأمين والحراسة، وتطوير وتحديث أداء أفرادها في إطار خطط مرحليّة تستهدف تلبيّة المتطلبات الأمنيّة والتأمينيّة.

3- التوسع في عمليات تدريب القيادات والضباط بمختلف الأجهزة الأمنية للارتقاء بالقدرات والمهارات الفنيّة، وتدعيم إمكانات التعامل في إطار مواجهة العناصر الإرهابيّة، وفقاً لأحدث النظم التدريبية داخل وخارج الوطن بالاعتماد على علوم إدارة الأزمة.

4- زيادة المعدلات المالية المخصصة للإنفاق الأمني وتغطية متطلباته البشرية والتدريبية والتجهيزية، وتدعيم القدرات الأمنيّة لتصبح قادرة على المواجهة السريعة والحاسمة.

5- توسيع دائرة التمشيط والتعامل الأمني مع بؤر وخلايا التطرف على امتداد نطاق نشاط تلك الأجهزة، وتحقيق السيطرة داخل السجون، والمعتقلات بهدف قطع اتصالات قيادات الإرهاب مع الخارج.

وإدراكاً منها بجدوى تفعيل الشق الأمني سارعت الجزائر إلى غلق حدودها مع جيرانها تحسباً لأي خطر، كما اتخذت عدة إجراءات احترازية على طول حدودها مع مالي، النيجر، ليبيا، حيث عمدت إلى نقل الآلاف من المنتمين إلى أسلاك الأمن (وحدات الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، الجمارك) وقامت بنشرهم وتوزيعهم

على النقاط الحساسة التي غالباً ما تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العناصر التي تهدد الأمن الوطني، بالإضافة إلى المتعاونين المدنيين الذين يعرفون المناطق الحدودية والمسالك الصحراوية النائية، وقامت بتخصيص ميزانية ضخمة للمجالات الدفاعية، كما قامت الشرطة الجزائرية أيضًا بإنشاء مصالح جهوية خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية (BRIEC) في كل من أدرار وتمنراست وإليزي وتلمسان وذلك باعتبارها أكبر منافذ دخول المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار وذلك من أجل التحكم الجيد في القضية.

سعت الجزائر أيضاً لتجفيف منابع الإرهاب وإغلاق طرق دعمه ومنافذ تمويله، فقد كثفت الجزائر من جهودها للحيلولة دون انتقال العناصر الإرهابيّة من أو إلى الجزائر، سواء عبر إعادة ضبط الحدود بالتعاون مع دول الجوار، أو بتشديد الإجراءات الأمنيّة بالمطارات والموانئ بالتعاون مع الشرطة الجنائيّة الدولية (الأنتربول)، وهي المهام التي أسهم الجيش الشعبي الوطني وجهاز المخابرات (D.R.S) في تنفيذها بالتعاون مع الشرطة وقوات الدرك، كما أقرَّت الجزائر سياسة الامتناع عن دفع الفدية لتحرير الرهائن الذين يتم اختطافهم من قبل العناصر الإرهابيّة. وهي اجراءات تعكس إرادة الدولة في دعم سيطرتها وتحكمها في حدودها من خلال:

– مضاعفة دوريات مراقبة الحدود وتزويد مصالح حرس السواحل والبحرية بتجهيزات تكنولوجية متطورة.

– التنسيق بين مختلف مصالح الأمن الوطني من خلال وضع مخطط عمل وطني لمراقبة المناطق الساحلية والشواطئ والسواحل المعزولة، ومراقبة المسالك والطرق البرية، واعتقال كل شخص يشتبه في نيته القيام بالهجرة غير الشرعية.

– جمع المعلومات الكفيلة بتفكيك الشبكات المختصة بتهريب الأشخاص ودعم الهجرة غير الشرعية.

وإدراكاً منها بجدوى تفعيل الشق الأمني سارعت الجزائر إلى غلق حدودها مع جيرانها تحسباً لأي خطر، كما اتخذت عدة إجراءات احترازية على طول حدودها مع مالي، النيجر، ليبيا، حيث عمدت إلى نقل الآلاف من المنتمين إلى أسلاك الأمن (وحدات الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، الجمارك) وقامت بنشرهم وتوزيعهم على النقاط الحساسة التي غالباً ما تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العناصر التي تهدد الأمن الوطني، بالإضافة إلى المتعاونين المدنيين الذين يعرفون المناطق الحدودية والمسالك الصحراوية النائية، وقامت بتخصيص ميزانية ضخمة للمجالات الدفاعية.

أما الأطر القانونية، فقد حاول الرئيس السابق "اليمين زروال" العمل على التوصل إلى صفقة سياسية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد كانت سياسته تعتمد على التحاور مع القوى السياسية كلها دون استثناء، لذا تم إستصدار قوانين: الرحمة، الوئام المدني، المصالحة الوطنية، وهي قوانين عمل من خلالها المشرع الجزائري على شراء السلم الاجتماعي خاصة وأن الدولة في تلك الفترة كانت على وشك الانهيار، نتيجة زيادة حدة العنف المسلح، من جهة أخرى حدد المشرع العقوبات المقررة للجريمة الارهابية أو التخريبية من خلال تشديده للعقوبات المقررة على الجرائم العادية والتي ترتكب لغرض إرهابي، ثم حدد العقوبات للجرائم الموصوفة بالإرهابية أو التخريبية في الحالات الخاصة فحدد عقوبة كل منها على حدى، وقد أمل المشرع الجزائري من خلال هذه القوانين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبديد الشعور بالظلم عند المعارضة اتجاه السلطة.

- تبديد الشعور الدفين بالتمرد والإخلال بالنظام العام عند المعارضة.

- تبديد الشعور الفاتر عند عموم المجتمع باللامبالاة في التعاطي مع الشأن العام، الاستبداد والإنفراد بالرأي.

من جهة أخرى، أقر المشرع الجزائري بضرورة معاقبة كل من انخرط في نشاط سواء في جمعية أو جماعة أو منظمة إرهابية أو تخريبية بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، وتكون العقوبة السجن المؤبد عندما تستهدف الأعمال الإضرار بمصالح الجزائر.

تم اصدار قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 21 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006، حيث يهدف هذا القانون إلى ما يلي:

- دعم التدابير الراميّة إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافيّة في تسيير القطاعين العام والخاص.

- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنيّة من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

وأكد ذات القانون أيضاً على تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

– اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

– إعداد برامج تعليميّة وتربوية تحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.

– تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

من جهة أخرى، تبنى النظام السياسي الجزائري خياراً جديداً يُركز فيه على وضع حد للظاهرة الإرهابيّة والتقليل منها، وينطوي هذا الخيار التأكيد على مقاربة الأمن الفكري، الذي يعني في جوهره "صيانة وحماية فكر أبناء المجتمع وثقافاتهم، وقيّمهم، من أي فكر منحرف، أو ذخيل أو وافد، أو مستورد لا يتفق مع الثوابت والمنطلقات الفكرية الأصيلة للمجتمع"، ويرى بعض الباحثين أن الأمن الفكري عبارة عن سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطيّة والاعتدال في فهمه للأمور الدينيّة والسياسيّة، وتصوُّره للكون بما قد يؤول به إلى الغلو أو إلى الإلحاد، وذلك بمحاربة الفكر الفاسد عن طريق "الاجتهاد في الدين" لكي تخرج للناس فتاوى عصرية توفق بين قواعد الإسلام من منابعه الأصيلة، وبين متطلبات الحياة العصرية، خاصة وأن من أهم أسباب الإرهاب أن هذه الجماعات أصبحت تتمسك بأفكار قديمة ومتحجرة عن الإسلام، وفتاوى جاهلة ومتطرفة تجعلهم يتصورون أنهم على حق، وغيرهم من سائر المسلمين على باطل، بل كفار يجب قتلهم، وكل ذلك بسبب غياب الإجتهاد في الدين لتقديم الفكر البديل العقلاني، وتحصين الفكر الإنساني من كل المغالطات والتأثيرات السلبيّة.

يتحققُ الأمن الفكري عن طريق تكامل أدوار كل من الأسرة ومؤسسات التربية والمساجد، هذه الأخيرة التي يُعتبر دورها مركزياً بحيث تسعى إلى مُحاربة الغلو في الدين، وخاصة الغلو في التكفير، والأخذ بظواهر النصوص الشرعيَّة، وتقوم بدور الافتاء والوعظ والإرشاد وأن يكون الافتاء بطريقة رسميّة إلزامية، قائمة على اختيار الأئمة والخطباء المفتيِّين عن طريق التكوين والمراقبة المستمرة، وتعمل على هدف أساسي وهو نشر الثقافة الدينية ومبادئ الدين الإسلامي السمحة، وتنميَّة الوعي الديني وبث روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، وهي ذات طبيعة اجتماعيّة خاصة حيث تتخذ لنفسها مجموعة أو نسقاً من العادات والأعراف والتقاليد، وهي تحتل مكانة مركزية داخل المجتمع الجزائري، وذلك عن طريق القيام بالأدوار التاليّة:

– صياغة خطابات بديلة لخطاب الكراهيّة في العالم.

– الاضطلاع بدور محوري في التصدي للتوترات الدينية، من خلال تأطير الجمهور والمجتمعات بقيّم التسامح والسّلام.

– مواجهة الخطابات التي تروّج للعنف باسم الدين، وتستخدمه لتحقيق مكاسب سياسية بهدف الهيمنة على الآخرين وتجريدهم من حقوقهم، وإشاعة القتل وتبريره.

– مناهضة التحريض على الكراهيّة من خلال محاربة ظاهرة الفقر والتفاوت الاجتماعي، ونشر قيّم الاعتدال الديني ونبذ العنف.

– بناء خطاب ديني ايجابي قائم على أساس احترام حقوق الإنسان، والتصدي لكل السلوكيات المتضمنة خطابات العنف والكراهيّة.

ركز الخطاب الديني الرسمي في الجزائر، على نبذ المغالاة والتطرف والعنف وإعلاء من قيّم التسامح، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بعدة شواهد منها محتوى إذاعة القرآن الكريم الجزائرية، وكذلك مذكرة التعاون التي أعدتها الحكومة بين وزارات الداخلية، والاتصال، والتعليم، والشؤون الدينيّة، والتي قضّت بإطلاق مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنيت متخصصة لمكافحة الفتاوى المستعملة من قبل المتطرفين، وهي دعوة صريحة لتحقيق الأمن الفكري الذي يُعنى بسلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف وتحقيق الأمة لأهدافها عن طريق التلاحم والوحدة في الفكر والمنهج للوصول إلى التطور والإبداع، فالأمن غاية ساميّة يسعى إليها المجتمع وأفراده، وحماية فكر المُجتمع وعقائده من أن ينالها عُدوان أو ينزل بها أذى وحفظ الثقافة ومكوناتها من الغزو الفكري أو المصادرة أو التحريف أو التزوير.

ارتكز عمل الدولة الجزائرية أيضاً في محاربة الإرهاب على استعادة المرجع الديني وتدعيمه، وذلك من خلال العديد من المبادرات:

– تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد، وذلك بإقامة معاهد لتكوين الأئمة.

– الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية.

– إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة.

– إفتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف.

– إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل، سلمي ومتسامح.

– تنظيم ملتقيات علميّة وأيام دراسيّة حول الأمن الأيديولوجي، الإسلام والتطرف، الهدف منها تعزيز قيّم الاعتدال والتسامح.

ب– على المستوى الخارجي

يشكل التعاون في مجال الدفاع جانباً مهماً في استراتيجية الجيش الوطني الشعبي، سواء في تنسيق الجهود مع دول الجوار، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بجميع أشكالها، وفي هذا الصدد تضمن مخطط عمل الحكومة مواصلة الجيش الوطني الشعبي "تنمية نشاطات التعاون الدولي والثنائي المتعدد الأطراف في الميدان العسكري لتطوير وسائله وتجهيزاته وقدرات تدخله، من أجل ترقية فضاءات الأمن والاستقرار، ولتقديم مساهمته في عمليات حفظ السلام لاسيما في افريقيا، تحت رعاية المنظمات الدولية ذات الصلة.

في مجال حماية الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب، اتبعت قوات الجيش استراتيجية، تعتمد على الانتشار الواسع للقوات على مستوى الحدود، وكانت قيادة الجيش قد جهزت في ديسمبر 2014 الحدود الجنوبية الشرقيّة بعد استنفارها 50 ألف عسكري لمواجهة داعش، وجهزت مدافع ثقيلة ودبابات، وعمدت على تحسين مراكز المراقبة لمنع تعرضها لهجمات إنتحارية.

على المستوى **المغاربي**، وفي العلاقات الجزائرية المغربية فإن قضية الصحراء الغربية وتمسك الجزائر بمبدئها الرامية لمحاربة الاستعمار، والدعوة لإعطاء حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره، وهو الأمر الذي ترفضه المغرب جملة وتفصيلا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشكل الحدود الغربية للجزائر جبهة نار خاصة بعد حركة التهريب الواسعة وتجارة المخدرات، الأمر الذي أغرق السوق الجزائرية بالمواد السامة، وفي ظل نقص التنسيق الأمني.

باشرت كل من الجزائر والمغرب في خطة لمراقبة وتأمين حدودهما الوطنية من خلال تنفيذ جملة من الترتيبات الأمنيّة بُغيَّة مُضاعفة جُهود مُكافحة التهريب بكل أشكاله، ووضع حدٍ لعمليات الإضرار بالاقتصاد الوطني من جهة وحماية الأمن القومي من جهة أخرى، وتتركز هذه الخطة على تشديد الرقابة على الحدود من خلال تكثيف الدوريات الراجلة والمتنقلة مع تكثيف طيران الاستطلاع الجوي إلى جانب ترميم الخنادق، وتشكيل وحدات مختلطة من الجيش والدرك وحرس الحدود من أجل القيّام بالدوريات، بالإضافة إلى بناء جدران، وعوازل ترابية في النقاط الحساسة التي تشكل منافذ تسلل المهربين.

ركز صانع القرار في الجزائر على دعم نظام الأمن الداخلي في تونس ورعاية الترتيبات الأمنيّة الثنائية لوقف نمو النشاطات عبر الحدود من قبل الجماعات المُتطرفة، فالتعاوُن بين تونس والجزائر يُمثل حقيقة واقعيّة نتيجة تصاعد التوتر داخل تونس نفسها، وتفتيت المؤسسات السياسية والأمنيّة الليبيّة، وكذا التوسع الكبير في الوجود الجهادي في ليبيا، فقد أنشأت الجيوش التونسيّة والجزائرية لجنة تنسيق عسكرية لمنع مُرور العناصر الإرهابيّة والاتجار بجميع أنواعه، واعتمد الجيش الجزائري على خطة أمنيّة تتضمن إنشاء مناطق عسكرية جديدة ومُراقبة الاتصالات، التبادل السريع للمعلومات، المراقبة الجوية لشريط الحدود، إجراء عمليات عسكرية على جانبي الحدود، من أجل تحصين أمنها مع ليبيا (ديسمبر 2012)، مالي (جانفي 2013) وتونس (أوت 2013) وتأتي هذه الجهود لتقييد ومراقبة المعابر الحدودية التي تعتبر نتيجة مباشرة لزيادة الاتجار عبر الحدود، الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود الوطنية المتجذرة في مجموعة متنوعة من الأزمات عبر المنطقة.

أما على المستوى الإفريقي، فإن افريقيا تُمثل العُمق الاستراتيجي للجزائر وأمنها، والجزائر تعمل على اعتبار شعورها بالمسؤولية في تحقيق السلم والأمن في القارة، وعليه فهي تقوم بجهود كبيرة سواء في إطار العمل الإفريقي المشترك أو في إطار الشراكات الدولية مع القوى الكبرى، وهو دور يعتمد أساساً على الشق العسكري المتعلق بقوة الجيش الجزائري وخبرته في مجال مكافحة الإرهاب وقوة استخباراته، وعلى شق سياسي بتأثير الجهاز الدبلوماسي الجزائري في المحيط الإفريقي.

يَتحددُ مطلب الأمن الجماعي وفق استراتيجيتين أساسيتين، **أولها** تتمثل في الأطر العسكرية كخطوة أولى تعتمد فيها على عسكرة الحدود مع دول الجوار التي تعرف أزمات سياسية عن طريق وضع شرطة افريقية "الأفريبول" Afripol التي تتكفل بمهمة تأمين الحدود، و**ثانيهما** هو العمل على تشجيع التعاون وتوثيق أواصر الترابط بين الدول الافريقية لدفع عجلة التنمية في القارة السمراء.

صادقت الجزائر في مجال التعاون الأمني، وطبقاً لمرسوم القانون رقم 15 سنة 1998 والصادر في الجريدة الرسميّة في عددها 2333 بتاريخ 27 ماي 1998، على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ 1989/04/22 والتي أقرت في موادها 42 على رغبة الدول العربية فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار الأمُة الإسلاميّة، وتُشكل خطراً على مصالحها الحيوية، ففي المادة 4 منها تم التأكيد على أن تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي:

أولا: تبادل المعلومات فيما بينها حول:

– أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والدخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل القتل والدمار.

– وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

– التعهد بتزويد أية دولة بما تتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تساعد في القبض على المتهم أو ضبط أسلحة وذخائر.

– المحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بين الدول المُتعاقدة فقط.

ثانيا: التعاون فيما بينها بشأن التحريات والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقاً لقوانين وأنظمة كل دولة.

ثالثاً: تبادل الخبرات وإجراء الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، بالإضافة إلى توفير المساعدات الفنيّة من أجل عقد دورات تدريبية لتنمية القدرات العلميّة والعملية ورفع مستوى أداء العاملين بها.

أقرّت كل من الجزائر، ليبيا، مالي، موريتانيا والنيجر في سنة 2009 خطة أمنيّة ترتكز بشكل أساسي على بناء قُوّة عسكرية نظاميّة قِوامُها 25 ألف جندي مُشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، وذلك بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة، وحصل تعاون ما بين الجزائر والنيجر في مجال تعزيز الرقابة الأمنيّة من خلال إستحداث دوريات مختلطة على طول الحدود التي بلغ طولها 900 كلم وتعزيز التبادل الإستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن، من أجل مواجهة الإرهاب وتهريب السلاح من ليبيا، وهذا بهدف تبادل المعلومات الإستخباراتيّة حول مختلف التهديدات الأمنيّة بالمنطقة في مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة.

ساهمت الجزائر في هندسة الأمن والسلم في افريقيا باستحداث أجهزة تعمل على ذلك من خلال المساهمة في تطبيق خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب، ومحاربته عبر استضافة المركز الإفريقي (CAERT) الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب، وتنسيقها في مختلف أنحاء افريقيا، كما أطلقت مبادرتها الخاصة لقيادة القوات الإقليمية بالتعاون مع دول الساحل ومقرّها بتمنراست في أفريل 2010، وهي المبادرة التي جمعت كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، والنيجر، وانضم إليها مسؤولون من ليبيا، تشاد وبوركينافاسو، واتفق الأعضاء على إنشاء لجنة عسكرية تنفيذيّة مشتركة، وإنشاء مركز للرعاية الاجتماعية

ويكون مقره في الجزائر (CRS)، وينطوي الهدف الرئيسي لهذه المبادرة على زيادة مستوى التعاون الاستخباراتي بين البلدان الأربعة، وهو ما يُبيِّن أن الجزائر تُريد أن تلعب دوراً قيادياً بشكل ملموس من خلال قتالها ضد القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ولديها الموارد اللازمة لذلك، وضمان أفضل تعاون بين هذه البلدان في الحرب ضد الإرهاب، الخطف والإتجار غير المشروع، وإجراء العمليات المشتركة في دولة من الدول المشاركة، وتبقى الجزائر هي البلد الذي يلعب دوراً فعالاً في إدارة العمليات وهذا راجع لحجم ومستوى الإنفاق العسكري الذي توليه الدولة لوزارة الدفاع، وهذا تماشياً والمتغيّرات الجديدة التي تعرفها المنطقة.

عمَّدت القوات الأمنيّة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير جديدة تمثلت في إنشاء مطارات عسكرية لتقديم الدعم اللوجستي من أجل زيادة القدرة على الاستجابة والتوعيّة، وقد تم حشد عشرة آلاف رجل لمراقبة وحماية الحدود التي تبلغ 1376 كلم مع مالي، وقررت أيضاً إنشاء موقع عسكري بالحدود الجنوبية– الشرقيّة في منطقة "إليزي" مُزوّدةٌ بأحدث التقنيات الحربية، إضافة إلى تزويده بمسار طائرات لإقلاع المقاتلات الحربيّة وأخرى استكشافيّة تتمثل مُهمتها في تشديد المراقبة عبر الثغرات الأمنية الحدودية.

وفي مبادرة أولى من نوعها، عمل القادة الأفارقة على "تأسيس شرطة إفريقية" afripol ومقرها بالجزائر – بن عكنون– وهي مؤسسة تقنية، باعتبارها آلية للتعاون الشرطي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث قال اللواء السابق "عبد الغني هامل" في اجتماع الجمعيَّة العامة الأولى للأفريبول أن "المنطقة الإفريقية تشهد اليوم ظُروفاً أمنيَّة دقيقة في ظل تعدد الظواهر الإجراميَّة، والتي أضحت تُهدد أمن وسلامة البلدان، حيث تكتسي هذه التحديات أهمية خاصة، لاسيّما ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتنامي ظاهرة انتشار الأسلحة، والجرائم السيبرانية، والقرصنة البحرية مما يفرضُ علينا جميعاً أن نتطلع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكفُل بجميع مُتطلبات الأمن والطُمأنينة"، وشاركت "الأفريبول" –من منطلق التعاون الإقليمي– في اجتماعات تنسيقيَّة مع شُرطة الإتحاد الأوروبي "الأوروبول" يومي 07/06 سبتمبر 2017 بمدينة "لاهاي" بهولندا من أجل الرفع بمستوى التعاون الشرطي بين ضفتي المتوسط من خلال رؤية شاملة لمواجهة التحديات التي تفرضها التهديدات الراهنة على دول المنطقة وفق منطق شامل قائم على أُسس التنمية المستدامة، وتهدف مؤسسة الشرطة هذه إلى:

– إنشاء إطار للتعاون الشرطي على المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء.

– منع الجريمة العابرة للحدود الوطنية والكشف عنها والتحقيق فيها بالتعاون مع مؤسسات الشرطة الوطنية والإقليمية.

– تطوير قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء، من خلال إنشاء مراكز امتياز افريقية، بواسطة برامج مستهدفة لتدريب الشرطة تتكيّف مع واقع السياق الإفريقي.

– إعداد استراتيجية افريقية منسقة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والجريمة الإلكترونية في إطار تنفيذ سياسات الإتحاد الإفريقي.

– تشجيع المساعدة الفنيّة المتبادلة في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء والممارسات الجيّة بين أجهزة الشرطة.

– تعزيز التنسيق بين قوات الشرطة المنتشرة في سياق عمليات دعم السلام والعمل مع فريق الدعم الاستراتيجي الشرطي في عناصر: التخطيط، التعبئة، النشر، الإدارة، والتصفية، بالإضافة إلى غيرها من مكونات إنفاذ القانون، في عنصر الشرطة ضمن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي.

وعززت التعاون بين البلدين في مجال الإرهاب والأمن عبر الحدود، وتنظر الجزائر إلى افتقار تونس للخبرة في محاربة التهديد الجهادي وحماية الحدود، على أنها فرصة لزيادة التعاون وتعميق سياسة الجوار، كما تجدر الإشارة إلى أن الجيش الجزائري قام بعمليات عسكرية داخل التراب التونسي في 2014، انحصرت بنود الاتفاق الجزائري التونسي في شهر ماي 2014 حول قضايا معظمها تتعلق بالتعاون الأمني في تلك المناطق، وعليه تناول فحوى الإتفاق تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي لتوفير الأمن على الحدود المشتركة بين البلدين، كما تضمن الإتفاق محاور تصب في نفس الاتجاه مثل:

– اجتماعات ولقاءات ثنائية للبنى التي تتولى مسؤولية حماية الحدود.

– التنسيق والتعاون العملياتي لأمننة الحدود من خلال مكافحة الإرهاب والتهريب والإجرام العابر للحدود.

– وضع شراكة تتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود مع توفير كل الوسائل والآليات الضرورية لذلك.

– تبادل الخبرات في ميدان أمننة الحدود ضمن إطار مكافحة الإجرام في جميع أشكاله، وكذلك إجراء دورات تدريبية وتكوينية للكوادر العسكرية لكلا البلدين قصد تأهيلهم أكثر عند التعاطي مع التحجيات الأمنية في المناطق الحدودية.

على المستوى **المتوسطي**، زاوّج الإتحاد الأوروبي بين مُقاربتين، الأولى تمثلت في منطق المواجهة العسكرية من خلال تفعيل برنامج مراقبة الحدود الفاصلة بين دول الإتحاد والدول المغاربية، أو عن طريق قوات

بوليسيّة أو باستحداث شرطة دولية للحدود، وهي تُعد من أهم الإجراءات التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في سياسته الخارجية الأمنية، وذلك من أجل التصدي للهجرات الكبيرة، وكذا التخوُّف من أن يُصبح الفضاء المتوسطي فضاءً عربياً مسلماً، أما الثانية فتم تبنّي مقاربة تنموية في تلك البلدان الأكثر تصديراً للهجرة لهذا قدم الإتحاد الأوروبي مساعداته المالية في إطار برنامج ميدا 2 بين عامي 2004 و2005 وهو برنامج موَّله الإتحاد الأوروبي، وخَصص فيه عشرة ملايين يورو للجزائر لتدريب شُرطة الحُدود ومكافحة الهجرة غير القانونية، كما تم منح تمويل بقيمة 200 مليون يورو قدمته الحكومة الإيطالية للنيجر، وسيتم تخصيصه في الأساس لدعم السلطات النيجيرية لمكافحة تدفق الهجرة، كما قرر الإتحاد الأوروبي إنشاء "صندوق خاص ضد الهجرة غير النظامية"، والذي تصل ميزانيته إلى 500 مليون يورو، وهو ما سيُمكن دول الإتحاد الأوروبي من اتخاذ إجراءات في البلدان الواقعة في حوض المتوسط وخارجها.

أما على **المستوى الدولي**، فقد فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 ضرورة التغيير في استراتيجيات مواجهة الإرهاب، ما سمح للجزائر بإسماع صوتها على الساحة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ودفع التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم التفاعل بين البلدين في المجالات التالية:

– موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واضح.

– تبادل المعلومات الإستخباراتية: فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لهزيمة هذا الخطر من خلال عزله عن خطوط دعمه الخارجية.

– التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي دفاع البلدين.

– التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية لكن على الرغم من الطلبات الجزائرية المتكررة، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال مترددة في تزويد الجزائر بالأسلحة المتطورة اللازمة لمكافحة الإرهاب ولا سيما تجهيزات الرؤية الليلية.

صادق الإتحاد الإفريقي على أول لائحة تدين الإرهاب، وتدعو إلى التعاون من أجل القضاء عليه، وذلك خلال المؤتمر المنعقد بمدينة "نيامي" عاصمة النيجر في الفترة 18-23 أوت 1998. فقد أكد "عبد القادر

مساهل" في اجتماع الندوة الدوليَّة لمكافحة التطرُّف على ضرورة تطبيق تدابير اجتثاث التطرف، وذلك بالاستناد على القانون، وتعميق الديمقراطية والحكم الراشد، في ذلك ظل وجود دولة قوية تعتمد على قوة القانون، وقادرة على فرض احترامها مهما كانت الظروف.

ثالثاً: الإستراتيجيات التنموية لمجابهة التهديدات الأمنية

أ- على المستوى الوطني

عملت الدولة الجزائرية على تقديم مساعدات للشباب الجزائري وهي فلسفة حاولت من خلالها شراء السلم الإجتماعي، ومحاولة بذلك جذب الشباب بإنخراطهم في المشاريع الوطنية بغية إبعادهم عن التضليل والتطرف، وحتى التجنيد الذي باتت تعتمده العديد من التنظيمات الإرهابية.

كما أنه وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-137 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432 هـ، الموافق 28 مارس سنة 2011، تأسست الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، وهي الوكالة التي من شأنها فك العزلة عن العديد من المناطق الحدودية ببناء المراكز، ومد شبكة الطرق والمواصلات، ضف إلى ذلك المشاريع الصغيرة على مستوى تلك المناطق لتحسين معيشة سكانها.

من شأن هذه المشاريع فك العزلة عن هذه المناطق وإعطاء دفع ونفس جديدين لها، وذلك بإستحداث مشاريع التنمية المحلية والاهتمام بالمورد البشري كعنصر أساسي في التنمية والأمن، بحيث أن ذلك سيمنع من

خريطة رقم 09: الولايات الحدودية الجزائرية

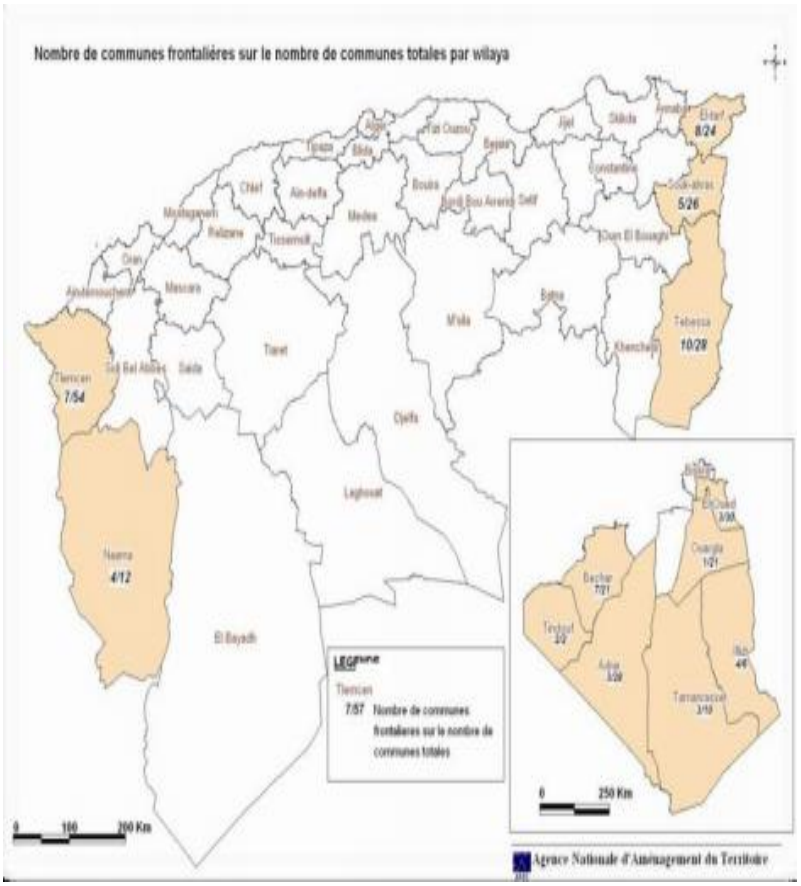

تصنف مختلف المناطق الحدودية في الجزائر إلى أربع مجموعات رئيسية تتمثل في: المناطق الحدودية للساحل والتل (تلمسان غرباً والطارف شرقاً)، المناطق الحدودية للجبال (بين ولاتي الطارف وسوق أهراس وغرباً بولاية تلمسان)، المناطق الحدودية للهضاب العليا (النعامة غرباً وتبسة شرقاً وهي تعاني من العزلة ونقص الكثافة السكانية)، المناطق الحدودية الصحراوية (تغطي مساحة شاسعة بكثافة سكانية ضعيفة.

المصدر: وزارة الذاخلية والجماعات المحلية والتهئية العمرانية، على الرابط الإلكتروني:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

يقوم منطق منطق إدارة الجزائر لمناطقها الحدودية على مفهوم الثوابت السيادية الذي يجمع بين مبادئ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار (مبدأ قدسية الحدود) وحسن الجوار من جهة، ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة أخرى، وفي هذا الفضاء الحدودي تتم ولادة ظواهر سلبية تتغذى من مصادر متعددة، على غرار غياب سياسات تنموية واضحة وهادفة، وبهذا تسعى لتطوير مقاربة تنموية تستهدف رفع سقف طموح الشباب وقاطني تلك المناطق من خلال تهئية الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، وانتشالهم من أن يتحولوا إلى صيد سهل لشبكات التطرف والإجرام العابر للحدود.

تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر على تجاوز أزمة التغلغل خاصة في المناطق البعيدة عن مراكز صناعة القرار، والتي تشهدُ نُقصاً في مستويات التنميّة، ما جعلها عُرضة للتهميش وسهلة الاختراق من قبل الجماعات المتطرفة، الأمر الذي تفطنت إليه المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء أمنها عن طريق العمل على تحديث هذه المناطق، وتنميَّتُها وفق برنامج شامل ومتكامل.

تشكل المناطق الحدودية فضاءات جيواستراتيجية، وبالتالي يتحتمُ ضرورة وضع خطط وبرامج لتهئية تلك الأقاليم وتنميتها في إطار تشاوري ورؤية متعددة القطاعات وعابرة للحدود، لهذا تم إستحداث ثلاث (3) ولايات منتدبة جديدة وهي: جانت، عين قرام، برج باجي مختار، وذلك بقصد:

– تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات.

– دعم التواصل والنقل.

– تعزيز مكافحة الهريب عبر الحدود.

– تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية.

– تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة.

إن الأمن الاقتصادي لا يرتبط فقط بنمو الاقتصاد وإنما توزيع تلك الفوائد مُناصفة بين أفرادها وإعطاء الأولوية للفُقراء وتوسيع خياراتهم وفُرصهم وتوفير مُشاركتهم في القرارات، فالنُمو الاقتصادي يحمي فرص الحياة للأجيال الحالية، والقادمة ويحترم النُظم الطبيعيّة التي تعتمد عليها كل حياة، وهو ما سيمكن الأفراد من توسيع إنسانيتهم ووضع قدراتها لاستخدامها في جميع المجالات الاقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، كما يشير "دالي" بأن الأمن الاقتصادي هو قُدرة الدولة والمُجتمع في الوقت المُناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوى معيّن، مع توفير ضرورة تأمين أمنهم الغذائي الذي يشكل رهاناً آخر للأمن الجزائري في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري خاصة مع انخفاض أسعار النفط.

إنطلاقاً من هذا، حاول صانع القرار دفع عجلة التنمية الاقتصادية بفتح جملة من المشاريع الموجهة للشباب الجزائري في شكل قروض ومساعدات، وذلك عن طريق إنشاء أجهزة قادرة على مساعدة الشباب، وتتمثل هذه المشاريع في:

1– برنامج تشغيل الشباب 1987: وهو برنامج يهدف لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16- 24 سنة يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCC، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب FAEJ، يهدف إلى خلق 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين فقط، غير أن المشروع لم يحقق النسبة المطلوبة وهذا راجع للطابع المركزي للبرنامج وكذا افتقاره لهيئات محليّة لإدارته.

2- برنامج الإدماج المهني للشباب: وهو برنامج جاء نتيجة فشل البرنامج الأول، حيث تم الإتفاق فيه على الأهداف الجديدة لسياسة تشغيل الشباب، ويقوم البرنامج على المبادئ التاليّة: تفضيل الشغل الدائم والمُنتج، خلق الشغل بأقل تكلفة، إضفاء الطابع المحلي على مبادرات تشغيل ونشاطات الشباب وتفضيل الإدماج عن طريق التكوين.

اتخذت الجزائر برنامجاً للإصلاح الهيكلي يسمح لها بتنويع اقتصادها ويمكنها من الانفتاح على العالم الخارجي، فالبرنامج هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والإنتقال إلى اقتصاد السوق، والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومُواصلة التحرير الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنويّة أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص.

هدف البرنامج الخماسي للتنمية الجزائرية 2010-2014 إلى استكمال المشاريع الكبرى التي تمت مباشرتها مع إطلاق برامج جديدة في مجال التنمية البشرية وتطوير المنشآت القاعدية، وعلى إثرها دعم تنمية الاقصاد الوطني وتشجيع استحداث مناصب الشغل وتطوير اقتصاد النمو للبلاد، في هذا الإطار وقعت وزارة الدفاع الوطني اتفاق يوم 22 مارس 2011 المتضمن الشراكة الصناعية والتجارية بين الشركة الوطنية للسيارات SNVI وصندوق الاستثمار الإماراتي أبار أبو ظبي ومجمع "دايملر AAG من ألمانيا –مالكة علامة مرسيديس بانز– من أجل تحديث وتوسيع أرضية انتاج المركبات الثقيلة للمؤسسات العمومية الاقتصادية بمقرها الموجود برويبة.

سعت الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه إلى اتباع مناهج اقتصادية وتنموية في إطار سياسة التنمية قادها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، وتضمنت هذه السياسة تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار بطرح المخطط الجماعي الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار، وشمل الفترة ما بين 2010 – 2014، كما أنشأت الدولة عدة هيئات ووكالات متخصصة وهي:

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وهو جهاز موحد للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30- 50 سنة، والذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع، والذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة، ووضعت صيّغ التمويل في هذا الصدد: التمويل الثلاثي (المشروع، الوكالة، قرض بدون فوائد).

– تقديم قروض بدون فوائد قد تصل إلى 10.000.000 دينار جزائري، كما تم منحهم مزايا ضريبية خلال مرحلة الإنشاء، وهذا الأمر انعكس على مستوى البطالة في أنماط الشباب خاصة حاملي الشهادات من 21.4% عام 2010 إلى 14.3% في سبتمبر 2013 ثم إلى 13% في أفريل 2014.

لم تحقق هذه الآليات طموحات الشباب الجزائري، خاصة مع تفاقم المشاكل وعجز النظام على تلبيّة متطلباتهم، الأمر الذي أدى بهم إلى تبني خيار الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا للبحث عن استقرار، وأوضاع أفضل من تلك التي يعيشونها في بلدهم، وهو ما ترجمته الاحصائيات المقدمة من طرف المصالح الأمنية حول الهجرات الواسعة على طول السواحل الجزائرية باتجاه أوروبا، وهي تعد خسارة كبيرة في رأس المال البشري، خاصة وأن أغلب المهاجرين غير الشرعيين هم من فئة الشباب وحاملي الشهادات.

يتميّزُ المجتمع الجزائري بهوية واحدة حيث يشكل المسلمون 99% و1% هي لباقي الديانات "اليهودية والمسيحية"، بالإضافة إلى ذلك يُشكل الشباب النسبة الأكبر من مجموع السكان، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على العديد من المجالات كالإقتصاد، والمجال العسكري..، برهن المجتمع الجزائري ولسنوات طوال على قدرة المجموعة المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، فبناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين ما يخلق إحساساً بالتضامن، بالتركيز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وعادات وتقاليد، وهو ما أشارت إليه مدرسة "كوبنهاجن" التي ركزت على الأبعاد المجتمعيّة لاسيما الفرد حيث اعتبرت أن الأمن متعلق بالجماعة وليس بالدولة، فحماية **الهوّية الجماعيّة** هي أساس العمليّة الأمنيّة.

ترتبط فكرة الوحدة الوطنية بفكرة الدولة وهي تعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معيّنة تقوم على عناصر واضحة يُحس بها الجميع، ويؤمنون بها ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها، أيضاً يُقصد بها صهر كل العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الأمة، ومن تم تنظيمها في نظام سياسي مُعيّن أو احتوائها في هيئات أو مؤسسات الدولة، وهي المقاربة التي اعتمدتها الجزائر في جنوبها خاصة مع "الطوارق" الذين حظوا باهتمام السلطات المحلية، ووفرت لهم كل سبل العيش الكريم وحافظت على مُكتسباتهم، وطرق عيشهم، وذلك بغيّة توطيد أواصر الترابط والبناء الاجتماعي، والتأكيد أيضاً على هوية ومرجعيّة واحدة دون تمييز بسبب الجنس، الدين، الثقافة أو حتى اللغة.

يتجسد الأمن الثقافي أيضاً في الحفاظ على ثقافة المجتمع ومسايرة الثقافات الغربية ولكن دون المسّاس بهويات، وقيم وأفكار الثقافة الأصلية للمجتمع المحلي، وهو دور تضطلع به أدوار كل من الأسرة، والمؤسسات التربوية، والإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات الرقابيّة بغرض الحفاظ على الأمن الثقافي والهوية الوطنيّة، والعمل على إعادة تشكيل وعي المواطن عن طريق التنشئة السياسية حول قضايا الحكم والسلطة والقانون بما يضمن تفهم المواطن لطبيعة دولته ونظام الحكم فيها وإدماجه في العمليّة السياسيّة، ففكرة الاندماج الوطني السياسي والاجتماعي ترتبط بدرجة التجانس داخل الأمة والمجتمع وتطرح نفسها كهدف حيوي للنخبة السياسية عن طريق صهر الجماعات المختلفة عرقياً، ودينياً، ولغوياً من أجل تدعيم الولاء الوطني والحد من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل الخصومات، وهي المقاربة التي تبناها النظام السياسي عن طريق دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسميّة عقب حالة اللاتوافق خلال سنوات عديدة مع منطقة القبائل نتيجة العديد من التراكمات التاريخية.

رحبت العديد من شخصيات المجتمع المدني بهذه الخطوة حيث قال الأمين العام للمحافظة الساميّة للأمازيغية "الهاشمي عصاد" بأن "ترقيّة الأمازيغية إلى لغة رسميّة يعد مكسباً هاماً من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنيّة الديمقراطية في الجزائر"، في خطوة منها نحو ترقيّة ثقافة المشاركة السياسية بكافة أطيافها ومستوياتها، وذلك بإقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات، من جهة أخرى يؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معيّنة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن يصعب أحياناً السيطرة عليه وبخاصة في ظل تفاقم مشكلات البطالة، والإسكان، والصحة، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية، خاصة لدى فئة الشباب باعتبارها الشريحة الأكبر في المجتمع الأمر الذي يستدعي تحقيق تنمية بكل أبعادها.

عرف القطاع الصحي في الجزائر تطوُّراً ملحوظاً غداة الاستقلال أين تم تحديد الأولويات والتركيز على سياسة وطنية صحيّة، تهدف للقضاء على الأمراض والأوبئة، وكذا بناء الهياكل وتكوين الإطارات الطبيَّة وشبه الطبيَّة والإدارية، وتمثلت هذه السياسة في المكافحة المكثفة للأمراض الوبائية، وتعميم العلاج الوقائي، كالتلقيح، نظافة المحيط، حماية الأمومة والطفولة، النظافة المدرسَة وطب العمل، كما قامت المصالح الصحيّة بالجزائر ببرنامج واسع للتلقيحات يشمل: التلقيح ضد داء السل، وضد داء الجذري سنة 1968، التلقيح الإجباري ضد داء السل والدفتيريا والكزاز والسعال سنة 1969، والديكي سنة 1984، أما في مجال الصحة العقلية فقد أدرجت وزارة الصحة ملف الصحة العقلية والنفسية ضمن أولوياتها، وذلك طبقاً للمعطيات المقدمة من طرف منظمة الصحة العالمية والتي بينت فيها مدى عبئ هذه الأمراض، بحيث أحصت أكثر من 20% من البالغين فوق سن 60 سنة

يعانون من اضطرابات في الصحة العقلية والعصبية، لهذا فقد تم تبني مقاربة تقوم على أفضليَّة الوقاية على العلاج مع الارتكاز على الصحة الجوارية، والعمل بين القطاعات، والتكيف مع مختلف مراحل الحياة، بالإضافة إلى تبني برنامج واسع لإنشاء مرافق استشفائية، ورعاية جوارية لترقية الصحة العقليّة بما في ذلك مكافحة الإدمان، وذلك من أجل ضمان صحة الأفراد باعتبارها حق تكفله الدولة للجميع وتسعى للحفاظ عليه.

أولَّت الدولة عناية كبيرة للمؤسسات الاستشفائية بُغيّة تقديم خدمة صحيّة باعتبارها عناصر مترابطة تسهم بتحقيق الصحة في البيوت، والمؤسسات التعليميّة، وأماكن العمل، والمحلات العامة، والتجمعات، وكذلك في البيئة العمرانيّة والنفسية والاجتماعية، باعتبارها نشاط أو منفعة يستطيع أي طرف تقديمها لطرف آخر ومن الضروري أن تكون غير مادية (غير ملموسة) ولا ينتج عنها ملكية أي شيء، وبهذا قرر صنع القرار مجانية العلاج لجميع السكان والتكفل بالمرضى، غير أن الملاحظ على ذلك، فإن العجز لا زال يصاحب هذه المؤسسات الاستشفائية في ظل غياب الجودة التي يطمح لها المريض، خاصة مع تفاقم الوضع الحالي للبلاد وأزمة فيروس كورونا.

ب- على المستوى الإقليمي

كانت الجزائر سباقة في التنديد بالتهديد الإرهابي والدعوة لتكثيف التعاون العربي لمكافحة الظاهرة، ودعت الدول العربية إلى اتخاذ خطوة مشتركة تجاه سياسات الدول الغربية التي تجعل من أراضيها ملجأ ومأوى للقيادات الإرهابية، أما على المستوى الإفريقي تم إبرام اتفاقية ضد الإرهاب على المستوى الإفريقي، حيث أعدت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب، ولقيت الفكرة الترحيب من قبل اللجنة المركزية للوقاية وفض النزاعات على مستوى الوحدة الإفريقية.

كما أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية أكبر للمشاريع والمقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر، وهو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليميا وحتى دولياً، وبموجب هذه التجربة وإدراك الجزائر لأهمية التنمية في تحقيق الأمن، وكذا إدراكها أن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة والمنتجة للإرهاب، فقد دعت الجزائر إلى تفعيل التنمية في الدول الإفريقية خصوصاً الساحل.

في الشأن الليبي، رفضت الجزائر تدخل قوات الناتو وقصفها للمنشآت المدنية والعسكرية، كما رفضت الدخول في أي اتصالات مع الثوار ومع الهيئة السياسية الممثلة لهم –المجلس الوطني الإنتقالي- كما أنها لم تقدم أي مبادرة سياسية في اتجاه حل الأزمة الليبية، ومما زاد من غموض الموقف الجزائري إعلان السياسيين

الجزائريين الرسميين، في أكثر من مرة، التنسيق مع مصر لحل الأزمة الليبية وتأكيدهم على تطابق وجهات نظر البلدين حول الموضوع مما أضفى مزيداً من الغموض، ويمكن تلخيص موقف الخارجية الجزائري في:

– رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، لهذا تم انتقاد تدخل حلف الناتو في تغيير النظام في ليبيا.

– رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا ومسألة تزويد أطراف النزاع بالسلاح، لأنهما لا يشجعان الحل التوافقي المنشوذ، فكل الجهود المبذولة تهدف إلى تمكين ليبيا من تنصيب حكومة وحدة وطنيّة تكون فعالة في كفاحها ضد الإرهاب وتمنع تنظيم الدولة الإسلامية من التمركز على التراب الليبي.

– تفعيل المبادرات الإفريقية لتسوية الأزمة الليبية.

– اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، ففي عام 2014 صادق المجلس الأعلى للأمن للجزائري على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا للجزائر، كما قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقيّة مع الجارتين تونس وليبيا.

– جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف القتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلاميّة المتشددة إلى ليبيا من بلدان أخرى.

– تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تقريب المواقف والرؤى بين الأطراف الليبية المتفرقة بعيداً عن المصالح الضيقة والحزبية لكل طرف وبحياد، مع السعي من أجل الإبتعاد على كل التأثيرات الخارجية التي تحمل أجندات ومصالح معينة.

وكانت الحكومة الليبية –وهي الحكومة المعترف بها دوليا– قد طلبت من الجزائر تفعيل اتفاقيات التعاون الأمني إلى جانب كل من تركيا، الولايات المتحدة، بريطانيا وإيطاليا، وهو هذا يفسر قوة الجزائر العسكرية وسياستها الخارجية اتجاه حكومة طرابلس، بالإضافة إلى التقارب الملحوظ بين الجزائر وتونس بعد فوز "قيس سعيد" بالانتخابات الرئاسية التونسية في 13 أكتوبر 2019، قد تبادلت الدولتان زيارات رسمية –زيارة الرئيس التونسي للجزائر وهي أول زيارة رسميّة له بعد تنصيبه رئيساً لتونس– وأعلنت الجزائر عن تقديم مساعدات لتونس قيمتها 150 مليون دولار لماعدة تونس على مواجهة الصعوبات الاقتصادية الحاليّة وتقديمها تسهيلات

لسداد المستحقات المتأخرة للغاز والمحروقات الجزائرية، كما يذكر أن الجزائر كانت قد منحت تونس في وقت سابق من ماي 2015 ما قيمته 200 مليون دولار على شكل قروض.

سعت الجزائر أيضاً لإطلاق مختلف البرامج لتأهيل المناطق الحدودية التي تربطها مع الدول الست (تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، النيجر ومالي) تفاعلاً مع الحركات الاحتجاجية التي شنها سكان تلك المناطق مطالبين بحقهم في التنمية برغم الإمكانيات والموارد التي تزخر بها مناطقهم، وكانت هذه المشاريع على النحور التالي:

1- مع تونس: توجت العلاقات بين البلدين باتفاق تنموي وأمني للمناطق الحدودية سنة 2018، حيث شدد محافظوا المناطق الحدودية بين تونس والجزائر في لقاء مشترك بالعاصمة تونسعلى "تدعيم التعاون وتنمية المناطق الحدودية وتدعيم الأمن ومقاومة آفة الإرهاب"، كما أخد التعاون أشكالاً أخرى غير التعاون الأمني، منها التعاون في المجال الاقتصادي فقد تم التوقيع بين الجزائر وتونس على اتفاق تفاضلي والذي دخل حيّز التطبيق ابتداءً من مارس 2014، ومن المنتظر أن يُسهم في إعطاء دفع هام لتطوير المبادلات التجارية، ودعم الشراكة والتعاون الاقتصادي بين البلدين، خاصة وأن المبادلات التجارية بينهما قد عرفت تحسناً ملحوظاً بحيث بلغت سنة 2013 أزيد من 1.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 940 مليون دولار أمريكي في سنة 2012، بالإضافة إلى أن هناك حوالي 70 مؤسسة تونسية تنشط في قطاعات الخدمات، والبناء والصناعات الغذائية بالجزائر

2- مع موريتانيا: تم الإعلان سنة 2018 عن فتح أول معبر حدودي بري بينهما منذ استقلال الدولتين، يهدف لزيادة التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

3- مع المغرب: هناك العديد من المشاريع المبرمجة بين البلدين كالمنشآت الفنية بأقاليم أهل أنجاد وبني خالد، بالإضافة إلى المسلك الرابط بين دوار لحواوصة ودوار لغمارة على مسافة 2.5 كلم، غير أن هذه المشاريع وأخرى لا تغدو إلا حبراً على ورق في ظل توتر العلاقات ما بين البلدين.

4- مع ليبيا: بدأت السلطات الجزائرية الترتيبات التقنية من أجل فتح الحدود البرية عبر المعابر الثلاثة: الدبداب، طارات، تين الكوم، وكانت الجزائر في وقت مضى عام 2015 قد أقدمت على غلق هذه المعابر نتيجة اشتداد الصراع بين الفصائل الليبية في المناطق المتاخمة لأراضيها وأعلنتها منطقة عسكرية، ورفعت درجة التأهب في صفوف جنودها المنتشرين على طول الحدود.

5- مع النيجر: رغم حالات التنافر التي أودتها الحدود بين الدول، بات مطروحاً البحث عن سبل الاستثمار فيها بما يحقق فوائد اقتصادية، سياسية وجيواستراتيجية، وبالتالي تتحول من عامل عزلة وتوتر إلى عامل تعاون، تنمية وازدهار، وقد تم على إثر ذلك طرح العديد من المبادرات منها:

يربط خط الوحدة الإفريقية العابر للصحراء الإفريقية بطريق مباشر العاصمة النيجيرية لاغوس بالجزائر العاصمة، يقطع 3400 كلم.

- أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء، حيث وقعت الجزائر اتفاقاً مع دولتي النيجر ونيجيريا لمد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا.
- مشروع شبكة الألياف البصرية المرافقة للطريق العابر للصحراء، لتسويق فكرة النفاذ للنطاق العريض للأنترنيت دولياً وبأسعار تنافسية.

افريقياً، فإن وجود العديد من التهديدات اللاتماثلية وتأثيراتها المستمرة على أمن واستقرار الجزائر بحكم الجوار الجغرافي، مما جعل الدبلوماسية الجزائرية تؤكد على جدلية الأمن والتنمية، وذلك بإقتضاء توافق قائم بين نقاط أساسيّة، وهي:

- الاعتراف بأن التهديدات وإن اختلفت حدتُّها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

- أن هذه التهديدات تقتضي وجود استراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد.

- أنه وبالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة من دون الجزائر فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجيستي لكل من النيجر، مالي، وموريتانيا.

- الإقرار بأن الإقليم يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات خُصوصاً الإرهاب.

أشار "أحمد ميزاب" إلى أن الجزائر تُعد دولة محورية وفاعلاً في المعادلة الأمنيّة الإقليمية من خلال رؤيتها الإستراتيجية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الساميّة للإتحاد الإفريقي وبُلوغ مرحلة بناء مُقاربة مُتكاملة يُمكن من خلالها أن تُسهم في بناء آلية فعالة باعتبار أن الجزائر بلدٌ مُهِّم في معادلة السلم

والأمن في القارة الإفريقيّة، وذلك بالتفكير في إنشاء آليَّة من شأنها تعزيز أمن واستقرار القارة الإفريقية في ظل حجم التهديدات اللاتماثلية التي تواجهها.

يَتَحدَدُ دور الجزائر في سياستها الخارجية بمُحددات جيواستراتيجية ما جعلها في موقف المدافع عن قضايا القارة الإفريقية على مختلف الأصعدة خاصة في المحافل الدولية، وتكليفها من قبل القادة الأفارقة بالدفاع عن قضايا القارة في اجتماعات الدول في إطار مجموعة الثماني، والجمعيّة العامة للأمم المتحدة، فهذا الدور يتحدد برغبتها في تأكيد حضورها قارياً ودولياً، ساعدها في ذلك الاستقرار الأمني والسياسي على الجبهة الداخلية، خاصة بعد مجيء الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" من جهة، وكذا البحبوحة المالية التي عرفتها في السنوات السابقة من جهة أخرى، بحيث مكنها ذلك من مسح ديون العديد من دول القارة الإفريقية، وكذا تقديم العديد من المساعدات الاقتصادية بهدف الابقاء على مكانتها في القارة، ومنافسة الوجود المغربي والفرنسي والقوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، تركيا، إسرائيل) التي رأت في افريقيا خزاناً للمواد الأولية خاصة "اليورانيوم".

تم التوقيع أيضاً على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد، ومكافحته المعتمدة بـ "مابوتو" في 11 جويلية 2003، وهي تتضمن ضرورة صياغة، وانتهاج سياسة جنائية مُوحدة لحماية المجتمع من الفساد عن طريق اعتماد تشريعات وإجراءات وقائية مُناسبة، كما تم تأسيس مجلس السلم والأمن للإتحاد الافريقي سنة 2004 أين تم إدراج مفهوم الأمن الجماعي، ولأوّل مرّة في افريقيا ضمن تصوُّر وسير مجلس السلم والأمن بهدف إرساء ثقافة جديدة تتمثل في تحقيق انسجام افريقي لتنسيق الجهود المبذولة من أجل السلم، وهو ما مكنه من تسوية المختلف النزاعات والأزمات التي عرفتها القارة ومنها: جزر القمر وكوت ديفوار والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية..، بالإضافة إلى معالجعة قضايا الإرهاب والقرصنة البحرية.

ألزمت إفرازات الأزمة والتدخل العسكري الحكومة الجزائرية إلى بحث سبل تسوية الخلافات بين الماليين وإيجاد أرضية صلبة لإعادة الاستقرار للمنطقة، وذلك عبر سلسلة اللقاءات والمفاوضات والتقريب بين وجهات النظر، كما ظلت بعد انفجار جانفي 2012 حريصة على تنفيذ كل اتفاقيات السلام الموقعة سابقاً بين الطرفين، فالحل كان بالنسبة للجزائر هو الحوار كأساس لعملية تفاعل حقيقي ينصت من خلالها الأطراف إلى بعضهم البعض.

تعمل فلسفة صانع القرار الجزائري على تبني مُقاربة سلميّة من خلال إدارتها للنزاع المالي وإيجاد أرضيَّة مُشتركة بين مُختلف الفُرقاء، وقناعة مشتركة بوجوب حلّ النزاع بطرق سلميّة تُشجع على التعاون، وتُركز

على بناء علاقات سلميّة بين الأطراف من أجل التقليص من استخدام القوّة، والتوصّل إلى إبرام اتفاقيات وترتيبات أمنية، وفعَّلت الجزائر من دبلوماسيتها لإيجاد تسوّية للنزاع في "مالي"، بـ "تقريب وجهات النظر المُتعارضة من خلال المُفاوضات، وتبادل وُجهات النظر فيما بين مُمثلي شخصيْن من أشخاص القانون الدولي"، حسب قول "هنري كيسنجر"، وهو الدور المحوري الذي تضطلع به الجزائر في محاولة منها لإدارة الأزمة المالية، فالمعروف عن هذه الأخيرة أنها تُشكل الحلقة الأضعف في منطقة الساحل، والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار باعتبارها تحتوي على تعدد إثني له علاقات ارتباطيَّة مع دول الجوار الأخرى (في إشارة إلى الطوارق في كل من النيجر، ليبيا، الجزائر وبوركينفاسو) مما أثر على أمنها واستقرارها.

دأبت الجزائر وبشكل مستمر على دعم وحدة أراضي مالي من خلال تسوية سياسية تفاوضية لإنهاء الصراع، وعارضت النزعة الانفصالية لدى الطوارق في الدول المجاورة وسعت لإدارة الطبيعة متعددة القوميات للهوية الطوارقيّة. وعمل صانع القرار على تسويق تجربة المصالحة الوطنية والتي تُعتبر كإستراتيجية من أجل استئصال الأزمة وإعادة الروابط والأواصر بين أفراد المجتمع، وإيقاف كل أشكال العنف، وبث روح السلم وضمان الأمن والأمان للجميع.

كما عملت الحكومة الجزائرية أيضاً على تبني الحل الأنسب لاحتواء الأزمة بما يتماشى ومبادئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي المبادئ التي مكنتها من لعب دور الوساطة بين الحكومة المركزية في مالي والمتمردين في الشمال، كما أنها نفس المبادئ التي توجه جهودها الراميّة لمساعدة مالي على تجاوز مشاكلها الداخلية وإعادة بناء دولة دولة شرعيّة متوازنة بين الشمال والجنوب من جانب، ومواجهة التحديات التي أفرزتها عمليات التدخل العسكري وزادت من حدة التهديدات الأمنية على الجزائر من جانب آخر.

أما بخصوص **القضية الطوارقية**، فقد عمدت الجزائر إلى تسوية في مالي نجم عنه توقيع اتفاقية تمنراست في جانفي 1990 بين الحكومة المالية والقادة العسكريين الطوارق لوضع حد لتمرد دام ستة أشهر، وقد نص هذا الاتفاق على منح منطقة الأزواد حكماً ذاتياً وتحقيق تنمية في المنطقة، غير أن الإنقلاب الذي حدث في باماكو أسقط الاتفاق وتجددت الأزمة من جديد وشهدت المنطقة تصاعداً غير مسبوق، رغم المحاولة الجزائرية في سنة 2006 لتسوية القضية، التي باءت هي الأخرى بالفشل.

وعلى الصعيد التنموي، أكدت الجزائر قناعتها بعد تيقنها من العلاقة القائمة بين تفشي الثلاثي: الفقر، الجهل والبطالة من جهة، والانفلات الأمني من جهة أخرى، فالظروف الاقتصادية المتردية تلعب دوراً في تعفين الوضع والدفع نحو التمرد وعدم الاعتراف بسلطة الدولة، بلعب دور أكثر فاعلية في المنطقة لذلك ألحت في

أكثر من مرة ضرورة التركيز على التنميّة من خلال توفير الظروف الملائمة لتعليم أبناء المنطقة ومحاربة الجهل، والتأكيد على البعد التنموي والنهوض بالمناطق المهمشة.

تم تبني وطرح استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة افريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة، والنهوض بالحكم الاقتصادي، والاستثمار في الشعوب الافريقية، ومواجهة كافة التحديات التي تواجه القارة السمراء خاصة وأنّ القارة هي قارة غنيّة بمواردها الطبيعيّة غير المستغلة، وهي نتاج برنامجين: الأول بإسم "الإنعاش الافريقي للألفية" MAP سنة 2001 والثاني OMEGA، وتنطوي أولويات "النيباد" على:

– التعاون والاندماج الاقليمي.

– السلم والأمن.

– الديمقراطية والحكم الرشيد سياسيا واقتصاديا.

– تشجيع التجارة داخل افريقيا وتعزيز المنافذ لأسواق الدول النامية.

– بناء وتحسين البنية الأساسية للمعلومات والطاقة والمياه والنقل.

ركزت المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل على الجانب الاقتصادي– التنموي، وتكثيف العلاقات التجارية بين بلدان القارة السمراء، من أجل ذلك، تم التوقيع على مشروع الطريق العابر للصحراء والذي من شأنه أن يربط الجزائر وجنوب الصحراء ويربط كذلك المغرب العربي أو شمال افريقيا بغرب افريقا، وسيَّمُر هذا المشروع "أنبوب الغاز" عبر حقول غاز أبوجا (في نيجيريا) وبني صاف على الساحل الجزائري، وهو ما سيسمح ببيع الغاز الجزائري والنيجيري في الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن هذا المشروع الممتد على طول 4400 كلم سيساهم في تحسين مستوى حياة سكان البلدان التي يمر بها أنبوب الغاز (النيجر ومالي) ، وذلك في إطار استراتيجية تعاونيَّة من أجل ضمان أمن واستقرار المنطقة، وتطويق أزماتها مع مُراعاة ظروف المنطقة، ومحاولة مساعدتها على إعادة بناء مؤسساتها وتعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية، الثقافية والأمنية، من منطلق أن الأمن هو منظور شامل خاصة في ظل فضاء جغرافي أو جيوسياسي وفي عالم يشهد ترابطاً متنامياً مما يستلزم تعاوناً دولياً، وهو ما قد يفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في المنطقة ويوفر سوق العمل للسكان مما سيُخفف من حدة ضغط الهجرة غير الشرعيّة سواء على بلدان المرور أو حتى الإستقبال.

تبلغُ القُدرة السنوية لخط الأنابيب العابر للصحراء 18-30 بليون متر مكعب، بالإضافة إلى أن العديد من الشركات الأجنبية كـ "غاز بروم الروسية" قد أبدت اهتمامها بالمشروع، إلا أن هناك العديد من التحديات الأمنية التي من شأنها أن تُعرقل المشروع خاصة وأن المنطقة تشهد عدم استقرار إلا أن ذلك لن يحُد من عزيمة الدول المشاركة في المشروع، حيث قال "جافين برودلي" Gavin Proudly من مؤسسة كويست في بريطانيا، وهي شركة استشارات أمنية، أنّ "الاعتبارات الأمنيَّة خطيرة...لكن المُشكلات الأمنيَّة يُمكن التغلب عليها إذا كانت العوامل الاقتصادية جيدة".

خريطة رقم 10: توضح خط أنابيب الغاز العابر للصحراء

فخط الأنابيب هذا قد يفك العزلة عن العديد من المناطق الصحراوية ويصل إلى الدول الأوروبية من شأنه أن يعطي دافعاً جديداً للتنمية الاقتصادية، ويبقي على الأهالي في دولهم، وبالتالي يقلل من الهجرة غير الشرعية، لكن الظروف الإقليمية قد تقف حاجزاً أمام استكمال هذا المشروع الذي يرتبط بالأمن الاقتصادي الجزائري على المستوى الخارجي.

المصدر:

https://www.marefa.org/خط_أنابيب_الغاز_العابر_للصحراء

يُشكل مُتغيِّر التجارة البينيَّة أحد أهم دوافع الترابط والتعاون، وهو المغزى الذي تفطنت إليه الجزائر خاصة وأن عمقها الإفريقي الساحلي الصحراوي يشهد توازنات جديدة مما يقتضي منها ضرورة حضورها الدائم، من خلال تنشيط التجارة الخارجيّة بما يُعزز العلاقات الاقتصادية للجزائر مع العمق الإفريقي خاصة مع دول الساحل الافريقي حيث تم تصدير شحنة من الإسمنت مقدرة بـ 2.000 طن نحو جمهورية النيجر بالإضافة إلى مساعدات تتمثل في عتاد الإعاشة ولوازم المعتمدية، موجهة لدعم هياكل المصالح الشرطيّة والمؤسسات الأمنيّة

فيها، كما أن هناك برامج أخرى للتصدير مستقبلاً نحو بلدان إفريقية أخرى على غرار مالي وموريتانيا وبوركينافاسو.

وتُقدم أجندة 2063 مثالاً على الأطر القارية التي تتأثر بالروافد التاريخية والفكرية لتُراث القارة الحضاري، حيث تم التأكيد في هذه الأجندة على أهميَّة الوعي بالإرث التاريخي، وعلى التقدير لدُعاة الوحدة القارية، وعلى دعم التوجهات المُؤسسية التي تستهدف وحدة أفريقيا، كذلك أبرزت أن الوحدة هي المصير والهدف الذي ينبغي أن تسعى له أفريقيا في المستقبل، وأكدت أجندة الاتحاد الإفريقي على أهمية استلهام روح الجامعة الإفريقية، والإستفادة من الصيَّغ المؤسسية والتكامل الإقليمي الموجود في القارة الآن، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وخطط تكاملية تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى لإقرار السلم والاستقرار، ونشر قيم الحكم الديمقراطي.

كما عُقد في العاصمة الكينية "نيروبي" في نوفمر 2018 مؤتمر "استدامة الاقتصاد الأزرق"، وتم التأكيد من خلال هذا المؤتمر على الإمكانيات الهائلة التي يمكن استغلالها وتسخيرها في خدمة الموارد الساحليّة، وتعتبر الجزائر شريكة في مبادرة "التنمية المستدامة من أجل الاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط" والتي انعقدت في نوفمبر 2017 بنابولي(إيطاليا) بالإضافة إلى بلدان أخرى وهي تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، مالطا والبرتغال، وقد أفرزت المناقشات المسطرة خلال اجتماعات اللجنة في اجتماعها الرابع المنعقد بالجزائر بتاريخ 4 ديسمبر 2018 بإقرار إعلان الجزائر لتطوير الاقتصاد البحري المستدام، وقد شمل ستة محاور ذات أولوية، وهي:

- إنشاء كتل للنشاطات البحرية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- إعادة تهيئة السكن البحري، والاستهلاك والإنتاج المستدام.
- تطوير الصيد البحري، وتربية المائيات.
- تطوير وتنمية حركية مهارات الأمن البحري ومكافحة التلوث البحري.

أما **متوسطياً**، فإن صانع القرار الجزائري يُدرك أهميّة المُتوسط في سياساته الدفاعيّة والأمنيّة خاصة وأن مفهوم الأمن الجزائري قد أصبح واسعاً وشاملاً ومتعدد الأبعاد، حيث طرحت سنة 1972 مبادرة تحت شعار "المتوسط للمتوسطيين"، وفي عام 1973 دعت لتحويله إلى منطقة "سلام وأمن وتعاون"، فمسألة تأمين المتوسط

تتبع من مُقتضَّيات الأمن الاقتصادي المُرتبط بقطاع المحروقات ومسألة حماية خُطوط نقل الغاز والبترول التي تربط الجزائر بأوروبا، وتوسيع مجال التجارة الدولية عبر البحر المتوسط الذي يشهد تنافساً للقوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكة، روسيا، تركيا، الصين...) باعتباره النقطة الأقرب إلى الأسواق الدوليّة.

فمسألة تأمين المتوسط بالغةُ الأهميَّة بالنسبة لأمن الجزائر ليس فقط لأنه قد شكل على مر العصور جبهة انكشاف استراتيجية، ولكن أيضاً لأن الأمن الجزائري عموماً، والاقتصادي خصوصاً مرهون اليوم بالاستقرار فيه، ذلك أن كل المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا (نحو إيطاليا وإسبانيا).

حددت الجزائر مقاربتها الأمنيّة في المتوسط على أساس مفهوم شامل للأمن، على أساس أن مفهوم الأمن القومي يذهب ليشمل الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع بقيّة دول العالم حسب وزير الدفاع الأمريكي السابق "هارولد براون" Harold Brown"، وانطلاقاً من ذلك ورد في تقرير للحكومة تعتبر فيه أن "السّلام والأمن في المتوسط يُشكلان شرطاً مُسبقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن بناء اجراءات الثقة في سبيل تقوية السّلام والأمن والاستقرار... يجب أن يستند إلى إيجاد حُلول عادلة ودائمة لكل الصراعات، احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، التسوية السلميّة للخلافات، وكذلك إجراءات فعليّة وملموسة لنزع التسلح، لاسيَّما عبر انضمام كل دول المنطقة إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول حظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وكذا إخضاع كل منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة تفعيل العمل المشترك الذي يعودُ بالمنفعة على الجميع، والتقليص من الفوارق الخاصة بمستوى التنميَّة، لسّد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المُتخلف الذي يَقع جُزء من مسؤولية تخلفُه على دول الغرب الذي عمل على استنزاف ثرواته عن طريق الاستعمار التقليدي، ولا يزال لحد الآن بوجه وثوب جديدين، وهو ما سيضع الجزائر مرة أخرى في مواجهة هذه القوى مطالبة إياها بتقديم المساعدات الفنيّة من أجل رفع مستويات التنميّة في هذه البلدان.

يُشكل محور الطاقة مركز اهتمام دول المتوسط والذي على أساسه أُبرمت العديد من الاتفاقيات بين دوله، فالدول الأوروبية تسعى إلى تأمين مصادرها من الطاقة المتأتية من دول جنوب المتوسط، وخاصة الجزائر التي تعتبر أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للإتحاد الأوروبي عن طريق توقيعها للعديد من اتفاقيات التعاون ابتداء من مشروع برشلونة 1995، والاتحاد من أجل المتوسط 2008 وكذا دخولها في الحوارات الأمنية 5+5 من أجل ضبط أمن واستقرار جنوبي المتوسط من التهديدات التي تواجه ضفتي المتوسط.

تُعد محاولة التوصل إلى خطوط إرشادية للتعاون الأوروبي المتوسطي في مجال منع الإرهاب ومكافحته، من أبرز الموضوعات التي طُرحت في مبادرة الحوار، من خلال وضع خطوط أساسيّة لميثاق استقرار في البحر المتوسط، والبحث عن إمكانيّة التوّصل لترتيبات متوسطيَّة لمنع وتسوية النزاعات، وفي مقدمها عملية السّلام في الشرق الأوسط، التي تبقى قضيَّة مُستعصيّة خاصة في ظل تماطل الجانب الأوروبي الذي يطالبه الجانب العربي بلعب دور أكبر في تسوية القضيّة، والتخلص من الازدواجية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، وضرورة التفرقة بينها وبين المقاومة.

إلا أن زيادة التهديدات الأمنيّة قد أدى بالجانبين إلى إعادة بعث أسس الحوار من جديد في اجتماعات 2001 و2002 و2003، والتي كانت أبرز موضوعاتها هي الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية، والتكامل في المغرب العربي وحركات الهجرة وحوار الثقافات، وقد وافق المُجتمعون على مجموعة من التوصيات التالية:

1- معالجة قضية الهجرة بطريقة شاملة ومتكاملة ويضع الإنسان في صميم اهتمام الجانبين ويستند إلى روح شراكة متوازنة ومفيدة للطرفين.

2- تعزيز الإدارة الفعالة لتدفقات الهجرة وتعزيز الوقاية منها خاصة في إطار التعاون المتعدد الأشكال.

3- تحسين ظروف المعيشة والعمل والتنقل والعمل المهاجرين المغاربة الذين استقروا في أوروبا.

4- تشجيع اتفاقيات إعادة القبول بين الدول الشريكة للحوار وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المصدرة للهجرة.

5- اعتماد نهج تدريجي في تنفيذ التوصيات بغية تحقيق الأهداف من خلال تعبئة قدرات الوطنيين وخبرة المنظمات الدولية والإقليمية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدوليّة.

نصَّت المادة 84 من الاتفاقية الأورو-جزائرية حول تنقل الأشخاص والتأشيرة، وأن السلطات الجزائرية اتبعت مجموعة من الإجراءات الأمنية والتشريعيّة في مواجهة الهجرة غير الشرعيّة طبقاً للقانون الجنائي المعدل في 31 أوت 2008، والذي يجعل من المهاجر بشكل غير شرعي عرضة للسجن لمدة ستة أشهر كاملة، حيث تتم محاكمته، من ثم يقبع رهن الحبس المؤقت، وفقاً للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966.

عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003، وكان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية، وكذا محاولة الاتفاق على عمل

جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، كما يقترح المشروع على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعيّة لمدة تتراوح بين ثلاث أشهر إلى عشرون عاماً وبغرامات ماليّة.

في 2004 أطلق الإتحاد الأوروبي مبادرة جديدة سميّت بـ "سياسة الجوار" في خطوة منه نحو توسيع علاقاته مع جيرانه في الشرق –انضمت 10 دول من أوروبا الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي– والجنوب وذلك لدعم وتعزيز أمن واستقرار الإتحاد الأوروبي، وتتمتع سياسة الجوار الأوروبية بمكانة خاصة في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبي، وهي تهدف إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحالية.

وقعت ايطاليا والجزائر على اتفاقيَّة يتم بموجبها ترحيل أكثر من مليون مهاجر غير شرعي جزائري، كما قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين خلال عامي 2008–2009، وأعلنت وكالة "فرونتكس" عن تراجع عدد القادمين إلى ايطاليا في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2017 إلى نحو 6600 شَخْصاً، وهو ما يدل على نجاعة الحلّ العسكري الذي تنتهجه الدول الأوروبية، إلا أن هذا الحل يطرح تناقضات على المستوى الإنساني خاصة، وأن ذلك يتنافى وحقوق اللاجئين التي نص عليها القانون الدولي.

امتد تطلع الإتحاد الأوروبي إلى دول المصدر نفسها من أجل معالجة قضيَّة الهجرة، فبناءً على اقتراح قدمه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي في قمة "مابوتو" Maputo التي عقدت في جويلية 2003 قام الإتحاد الأوروبي بإنشاء صندوق سميّ "وسيلة السّلام الافريقي" African Peace Facility، وقد تم توفير 250 مليون يورو لدعم عمليات حفظ السَّلام الافريقية، ويقوم الصندوق على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: المسؤولية الافريقية بحيث يوفر الصندوق الدعم المالي فقط للجهود التي يقوم بها الاتحاد الافريقي، والمنظمات الإقليمية الفرعية لحل الصراعات الافريقية، وتشجيع التضامن الإفريقي، وتوفير المناخ المناسب لتحقيق تنمية اقتصادية داخل القارة الافريقية، وتتضمن برامج المساعدات الخارجية أيضاً أحكام محددة بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والحكم الرشيد لمنع التطرف العنيف والتجنيد من قبل الشبكات الإرهابيّة الدوليّة، بالإضافة إلى تنسيق التعاون بخصوص التهديدات الأخرى التي تطرح نفسها بشكل موازي معها، وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعيّة.

إلا أنّ الملاحظ أنَّ دول شمال المتوسط تتعامل مع قضيَّة المهاجرين من زاوية مصالحها فقط، دون مراعاة مصالح الدول المُصدرة للمهاجرين، كما أنها تنظر إلى القضيّة من منطلق أمني صرف، وبالتالي تتبنى

دبلوماسية الهجرة المنتقاة التي تجذب أصحاب المهارات، والعقول من المهاجرين وترفض غيرهم من العمالة العادية، فضلاً عن ذلك فإنها تُنشئ مُعسكرات لتجميع المهاجرين في دول عُبورهم إليها وتشديد الإجراءات الأمنيّة للحد منها، فسياسة تجميع وحشد المهاجرين لن يقلل من تزايد أعدادهم، وإنما سيزيد من الضغط سواء على حكومات دول العبور أو حتى على الدول المستقبلة لهذا يجب تبني مقاربة أمنية شاملة في إطار حوار شامل حول القضايا والاهتمامات المركبة التي تواجه دول المنطقة، بحيث تشمل هذه المقاربة الشاملة: التنمية الاقتصادية، التعليم، الاستثمارات، التجارة، الثقافة، السياحة، والتبادل الثقافي والعلمي.

ازداد التعاون الأورو–جزائري في المجال الأمني من خلال زيادة الترابط وتبادل المعلومات أكثر بين الأنتربول والجزائر منذ ظهور تنظيم "داعش"، خاصة بعد إعلان زعيمه أبو بكر البغدادي بأن الجزائر ولاية تابعة لتنظيمه، حيث تلقت الجزائر مذكرة أمنية تحت عنوان "تنامي الجريمة العابرة للأوطان" تخص تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب والجريمة الإلكترونية، الهجرة غير الشرعية والجريمة الماليّة.

يسعى الجانب الأوروبي إلى تطويق حزام الأزمات ومنع وصولها إلى أراضيه، فإستراتيجيته ترتكز على البلدان الأكثر تضرراً من التحديات الأمنيّة (مالي، موريتانيا والنيجر) وهي تتمثل في:

– التنمية والحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وتشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي في بلدان المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز شفافية الإدارة والقدرات المؤسسية وخلق الفرص الاقتصادية.

– الحوار المتواصل من أجل تعزيز رؤية استراتيجية مشتركة لبلدان المنطقة، والتعاون مع الشركاء الإقليميين بما في ذلك بلدان المغرب العربي، والمنظمات من أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود.

– الأمن وسيادة القانون بما يكفل سيطرة الدولة، وقدرتها على انفاد القانون والأمن خاصة فيما يتعلق بتدابير الحكم الراشد، ومعالجة الإرهاب والجريمة المنظمة.

– منع ومكافحة التطرف والمساهمة في تعزيز قدرات المجتمعات على مواجهته عن طريق تأمين الفرص الاقتصادية، وفرص العمل خاصة بالنسبة لفئة الشباب المهمشة، والذين يسهل توريطهم في الأعمال الإرهابية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإتحاد الأوروبي قد راجع سياسة الجوار التي أطلقها عام 2004 خاصة بعد أحداث الربيع العربي 2011، حيث تمت مراجعتها في نوفمبر 2015 من قبل خدمة العمل الخارجي الأوروبية

وخدمات المفوضية الأوروبية على النحو الذي اقترحه الرئيس Juncker وطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تهدف هذه المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار على الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى 2020، إلى اقتراح طريقة لبناء الإتحاد الأوروبي وجيرانه وشراكات أكثر فاعليّة في الجوار، خاصة ما حملتهه تداعيات الأزمة السورية في طياتها نُزوح المُقاتلين الأجانب الأمر الذي فرّض ضرُورة التعاون مع الشُركاء في جنوب المتوسط لمكافحة الإرهاب بدأ في تطبقيه في مارس 2014 من أجل تحقيق تكامل بين بلدان المتوسط. لذلك سيركز الإتحاد الأوروبي على مصالحه التي تتضمن تعزيز القيّم العالميّة، ويركز استقرار الإتحاد الأوروبي نفسه على الديمقراطيّة، حقوق الإنسان، حكم القانون، والانفتاح الاقتصادي، وستجعل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ترسيخ الاستقرار أولوياتها الرئيسية، وسيجري العمل على طرق أكثر فاعليّة لتعزيز الحكم الديمقراطي والقابل للمساءلة، فضلاً عن دعم الاصلاح القضائي، ويجري التشديد على الأسواق المفتوحة والنمو، والتنمية الاقتصادية الشاملة، ولا سيما آفاق الشباب كأساس لاستقرار المجتمعات في الجوار.

تتطلبُ مواجهة المشكلات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصادية التركيز أولاً على مفهوم الأمن المجتمعي الشامل أكثر من التركيز على الأمن بمفهومه العسكري، المسألة الثانيّة فهي تتعلق بأهميّة بناء قاعدة ثقافيّة مشتركة للحوار العربي بمعنى ظهور عوامل جديدة للصراعات والأزمات الدولية، كالطاقة والغذاء إلى جانب ظاهرة الفقر والجوع والأمراض المرتبطة باتساع الجريمة المنظمة والهجرة السريّة والإرهاب مما يتطلب أطر جديدة للتعامل مع الأزمات.

أما على **المستوى الدولي**، فقد شكلت فحتميَّة التعاون الدولي دفع الجزائر إلى البحث عن آليات واستراتيجيات تعاونيّة وهو ما أقرته من خلال مصادقتها على قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 28 سبتمبر 2001 والتزمت بكل ما جاء فيه حيث ألزم نص القرار جميع الدول بمكافحة تمويل الإرهاب وتجميد الإعتمادات المالية والأُصول الأخرى والموارد الإقتصادية للدول التي تصنع الإرهاب أو تشجع الإرهاب.

من هذا المنطلق، اتخذت الجزائر برنامجاً يهدف إلى مكافحة التطرف والقضاء على الراديكالية تهدف من خلالها إلى جعل المجتمع بمنأى عن السيطرة والتضليل وهي تستند على الديمقراطية التشاركية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية مع التأكيد على ضرورة العمل الثنائي، الجهوي والدولي يستند إلى المبادئ التالية:

– إدراج مسألة الطرف العنيف والقضاء على الراديكالية في المشاورات السياسية مع مختلف الشركاء من أجل نشر الوعي بأهمية استئصال الشر من جذوره، والأكيد على إقامة برامج فعالة غير البرامج الأمنية ومعاقبة الأشخاص المتورطين.

– التوعية من ظاهرة الخوف من الإسلام خاصة ما تعانيه الجالية الإسلامية في الدول الغربية.

– إدراج مسألة الطرف في جدول أعمال المنظمات الإقليمية والدولية.

– دعم كافة المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تتدرج في إطار الحوار بين الحضارات والمشاركة فيها.

– تطوير برامج التعاون بين المؤسسات الدينية العمومية والخاصة ونظيرتها في دول منطقة الساحل.

– تدعيم فكرة إنشاء جمعية علماء دول منطقة الساحل.

– التعاون مع مُنظمة الأُمم المُتحدة في إطار برنامج يهدف إلى مُشاركة الجزائر لتجربتها في مكافحة الإرهاب بهدف محاربة هذه الظاهرة والتطرف العنيف.

أما في مجال نزع السلاح وعلى وجه الخصوص انتشار الصناعة النووية، فإن الجزائر ستستمر في الدفاع عن الحق المشروع للدول غير المصنعة للأسلحة النووية في استعمال التكنولوجيا النووية لأغراض سلميّة، خاصة مع الإزدياد الكبير والحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الطاقة (الكهرباء...)، ضف إلى ذلك ادخال التكنولوجيا النووية في المجالات الصناعية كالأغذية، الزراعة والطب بما يعود بالفائدة على الدولة، والأفراد.

كذلك تسعى الجزائر إلى تعزيز سبل التعاون بينها وبين "الأنتربول" وبناء القدرات في ميادين التكوين وتدريب الشرطة العلمية والتقنيّة، مكافحة الجريمة وتهديد الفضاء السيبيراني، ومكافحة التطرف ومواجهة التهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة، وتأتي هذه الأهداف عقب الزيارة التي قام بها اللواء السابق "عبد الغني هامل" لمنظمة "الأنتربول" في 19 ماي 2017، والذي أكد من خلالها أن الشرطة الجزائرية متمسكة بالعمل مع المنظمة ضمن أجهزة إنفاذ القانون فضلاً عن الجاهزية في تقديم الخبرة الجزائرية بما يساهم في الحفاظ على أمن المواطن وحماية الممتلكات، خاصة في ظل الاجتياح السبراني لمختلف المجالات وما أفرزته من ثغرات قد تكون مصدر تهديد للأمن الوطني والدولي على حد سواء.

تغيّرت استراتيجية حلف "الناتو" بعد انفراج الأزمة الجزائرية، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 خاصة وأن الإرهاب قد أصبح تهديداً عالمياً عابراً للحدود الوطنيّة، ولا يختص بدولة دون الأخرى، وبالتالي تغيّرت أولويات الحلف نحو اهتمام أوسع بالمناطق التي تشهد اضطرابات وعدم استقرار، والتي من شأنها أن تنقل التهديد إلى مستوى آخر.

حاول الحلف في ظل هذه الاستراتيجية الجديدة توسيع مجال الحوار بينه، وبين بلدان المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، مصر، إسرائيل، موريتانيا) وهو يهدف بذلك إلى المساهمة في أمن واستقرار المنطقة وإلى تشجيع حسن الجوار والصداقة، وتتمحور مجمل الأسباب الداعية إلى الحوار الأطلسي حول تحديات أمنية مثل الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجرائم الدولية الشاملة، بالإضافة إلى تأمين مصادر الطاقة حيث أن 65% من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر المتوسط والتي هي تحديات مشتركة للدول الأعضاء بالناتو.

فانضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي سنة 2000 ما هو إلا تأكيد على رغبتها لإرساء أسس الأمن الجماعي والإقليمي القائمة على وحدة الأمن في المتوسط ، وهي المقاربة التي طالما دافعت عنها الجزائر منذ ندوة "هلسنكي" حول الأمن والتعاون في أوروبا التي انعقدت سنة 1975.

وفي اجتماع عقد بالجزائر بتاريخ 25 نوفمبر 2004 جمع كل من الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" وأمين عام حلف الناتو "ياب دي هوب سخيفر" تم التأكيد فيه على الرغبة المشتركة في تحويل علاقات الحوار إلى شراكة حقيقية والتركيز على تعزيز التعاون العملي في عدد من المجالات ذات الأولوية ومنها، التعاون العسكري، مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنيّة الجديدة، من الحدود، تخطيط الطوارئ المدنيّة والإصلاح الدفاعي.

يعكس حوار البحر المتوسط وجهة نظر الحلف بأن الأمن في أوروبا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والإستقرار في حوض المتوسط، وهو جزء من سياسة التكيّف التي باشرها الحلف بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، فالهدف العام من الحوار المتوسطي يندرج ضمن:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليمي.

- تحقيق تفاهم متبادل أفضل.

- تبديد أي مفاهيم خاطئة حول حلف الشمال الأطلسي وبين البلدان الحوار المتوسطي.

وفي عام 2012 شاركت الجزائر إلى جانب سبع دول من شمال إفريقيا في الدورة الثامنة من تدريب "فونيكس اكسبريس البحري"، وذلك بهدف تحسين التعاون بين البلدان وتعزيز السلامة والأمن في البحر الأبيض المتوسط، وشمل التدريب تبادل المعلومات، وأنشطة عمليّة مثل: البحث والإنقاذ، والاتصالات وإدارة المعلومات، وفي ماي من ذات السنة شاركت القوات البحرية الجزائرية في عمليّة الإعتراض البحري المتعددة الجنسيات التي وقعت في خليج سودا التابع لحلف الشمال الأطلسي، والذي يركز فيه على مكافحة القرصنة وتأمين البحار.

وضع المسؤولون في منظمة "الناتو" خطط عمل فردية مع كل شريك، مشتملة غالباً على نشاطات تعاونيّة دعماً لأهداف مكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال شدد أمين عام حلف Nato Secretary General Jens Stoltenberg "ستولتنبيرج جينز" على عمل منظمة حلف شمال الأطلسي مع الإستخبارات والقوات الخاصة التونسية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مبادرة اسطنبول للتعاون التابعة لمنظمة حلف شمال والتي شملت البحرين، وقطر، والكويت، الإمارات العربية المتحدة، منتدى للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وفي عام 2016 وقعت المنظمتان (حلف الشمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي) إعلاناً مشتركاً حول التعاون تلتزمان بموجبه بالعمل معاً على مكافحة التهديدات، وتكييف التعاون التشغيلي من الناحيّة البحرية ومن ناحيّة المهاجرين، وتنسيق الدفاع.

اكتسب الحلف بعد نهاية الحرب الباردة خبرة واسعة في العمليات البحرية، وشكلت تجربة "الناتو" في دوريات البحر المتوسط للكشف المبكر وردع الإرهاب من خلال عملية Active Endeavour وهي العملية التي وصفها الأمين العام للحلف بأنها ذات تأثير واضح على الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط".

زاد الحلف من مناوراته العسكرية في البحر المتوسط مع شركائه، وتعتبر الجزائر شريكاً أساسياً في المعادلة الأمنية في المتوسط، ففي نوفمبر 2018 رست سفن المجموعة الثانية لحلف الشمال الأطلسي بميناء الجزائر العاصمة لتنفيذ مناورات بحرية، تحاكي مواجهة التهديدات في حوض المتوسط مع نظيرتها الجزائر، وهذه التمارين هدفها تعزيز التعاون العسكري بين قوات البحرية الجزائرية ومنظمة حلف شمال الأطلسي من خلال تبادل الخبرات، وتدعيم التنسيق العملياتي في مجالات المراقبة والأمن البحريين، وأن هذه التمارين تساهم "في تطوير قدرات العمل المشترك في حالات الأزمة، وكذا تعزيز الأمن البحري من أيّ خطر أو تهديد محتمل".

الخاتمة

عرف الأمن الوطني الجزائري مراحل متعددة، فارتبط الأمن في بعض المرات بالأمن العسكري تبعاً لمتغيرات ما بعد الاستقلال، وفي مرات أخرى توسع المفهوم تبعاً لتنوُّع التهديدات الأمنية ومصادرها التي أصبحت عابرة للحدود الوطنية ومشكلة بذلك مأزقاً أمنياً للدول الوطنية التي عمت فيها الفوضى واللاستقرار واللأمن.

أضحت الفوضى في دول الجوار الجغرافي للجزائر تشكل هاجساً أمنياً لصانع القرار الجزائري الذي فرضت وأملت عليه هذه الظروف البحث عن المخارج والحلول للتهديدات الأمنية، بالنظر لسرعة انتشارها وتأثيراتها المختلفة سواء على الدولة، المجتمع أو حتى الأفراد.

فرضت هذه الظروف أيضاً، ضرورة التغيّر وفق ما مليه البيئة الذاخلية والخارجية للجزائر، لهذا رسم صانع القرار سياسة أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية، فذاخلياً عمد صانع القرار إلى تبني مقاربتين: **الأولى** مقاربة عسكرية هدفت من خلالها إلى استرجاع الأمن والاستقرار للجزائر خاصة بعد دوامة العنف المسلح

الذي شدته جراء توقيف المسار الانتخابي وتزايد نشاط الحركات الإسلامية في الجزائر، في حين جاءت المقاربة القانونية لتسليط شتى أنواع العقوبات ضد مرتكبي الجرائم (الإخلال بالنظام العام، جرائم الإتجار بالمخدرات، التهريب...)، كما عملت الدولة أيضاً على تبني مقاربة تنموية من خلال ربط الأمن بالتنمية وهي المقاربة التي أشار إليها "ماكنمارا" أين ربط أن انعدام الأمن يتعلق أساساً بالفقر، التهميش، المجاعة..، وبالتالي ضرورة الاهتمام بهذه القضايا حتى يتحقق الأمن.

شجعت الجزائر أيضاً التعاون عبر الإقليمي من خلال تسويقها لمبادراتها العسكرية القائمة على تفعيل التعاون بين وحدات الجيش وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة وكلها مظاهر باتت تشكل هاجساً أمنياً سواء للأمن الوطني الجزائري أو أمن دول الجوار، هذه الأخيرة التي زادها تعقيداً الفوضى التي عرفتها خاصة بعد أحداث الربيع العربي، والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، كما وظفت الجزائر دبلوماسيتها الناعمة من خلال المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة، مع إيفاد تقنين وخبراء لمساعدة تلك الدول على استرجاع أمنها خاصة بعد حالة الفوضى واللأمن التي عرفتها تلك الدول.

يأتي هذا الطرح في ظل إدراك صانع القرار الجزائري لدوره الفاعل في المنطقة (المغربية، الإفريقية والمتوسطية) تبعاً لمحددات جغرافية، تاريخية وحتى أيديولوجية أملت عليه تبني فلسفة الأمن والدفاع الوطني في ظل فوضوية النظام الدولي والإملاءات الخارجية ما يدفع صانع القرار إلى بناء سياسة أمنية شاملة لحماية أمنه الوطني من مختلف التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهه.

قائمة المراجع:

– **الإتحاد الإفريقي،** النظام الأساسي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول".

أولاً: المصادر

ابن منظور، **لسان العرب.** ج.1، ط.1، بيروت: دار صادر، 2000.

– غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.** ط.1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات، 2004.

ثانياً: الكتب

أ– باللغة العربية

– إدريس بوسكين، **أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا.** ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

- ابو خزام ابراهيم، **أزمات الدول: المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض**. ط.1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

- أندرياس فيرإيكه، بيرند مايهوفر و فرانتس كوهوت، **أطلس العلوم السياسية**. تر: سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية، 2012.

- أبو جودة الياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**. ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

- بلهول نسيم، "الأمن القومي: المفهوم، الحراك والأركان"، في: **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

- بلهول نسيم وآخرون، **حورات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

- البار أمين ، و بسكرى منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**. ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2014.

- بدوي محمد طه ، و الغنيمي محمد طلعت ، **دراسات سياسية وقومية**. ط.10، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2010.

- دخيل محمد حسن، **الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية**. ط.1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009

- زياني صالح وآخرون، **الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج**. ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018.

- حسام جاد الرب، **جغرافيا العالم العربي**. كلية الآداب: جامعة أسيوط، د.س.ن.

- حدادي جلال، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

- محمود شاكر سعيد، و خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

– ثائر خليل حمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**. ط.1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

– عرفة محمد أمين خديجة، **الأمن الإنساني: المفهوم، التطبيق في الواقع العربي والدولي**. ط.1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

– عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**. الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

– شاطري كاهنة ، "الرؤية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، في: **مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق**. ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016

– كيسنجر هنري، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**. تر: فاضل جتكر، بيروت: دارالكتاب العربي، 2015.

– كارين أ. منغست، و ايفان م. أريغوين، **مبادئ العلاقات الدولية**. تر: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

– لخضاري منصور ، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات**. ط.1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015

– ليمام سارة، و بارة سمير، **صنع السياسات العامة: دراسة في المفاهيم، والمنهجية والبيئة**. ط.1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015.

– ليدل ريشارد ، **توازن القوى في العلاقات الدولية**. تر: جهاد عودة، و عبد المنعم عدلي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014.

– عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**. الجزائر: شركة دار الأمة، 2013.

– عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة الأفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

– فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**. ط.1، الجزائر: الدار الجزائرية، 2016.

– الفنجرى أحمد شوقي، **التطرف والإرهاب**. د.م.ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

– توشار جان ، **تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار.** تر: ناجي الدراوشة، الجزء2، ط.1، سوريا: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2010.

– تاونزند تشارلز ، **الإرهاب.** تر: محمد سعد الطنطاوي، القاهرة: دار هنداوي، 2014.

– توشار جان ، **تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار.** تر: ناجي الدراوشة، الجزء2، ط.1، سوريا: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2010.

ب– باللغة الأجنبية

− *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert,* ***Border Security Challenges in The Grand Magreb.*** *United State Institute of Peace. 2015*

− *Pinar Bilgin,* ***Dialogue of Civilisations : A Critical Security Studies Perspective****. Perception, spring 2014, volume xix, number1*

− *Amitay Acharya,* ***Regional Security Complexes In The Third World : Stability and Collaboration.*** *Departement of Political Science, National University of Singapore.*

- *Nato Otan,* ***The Nato Science for Peace and Security Programme,*** *Country Flyer 2017.*

ثالثاً: الرسائل والأطروحات الجامعية

– بوزيد عائشة، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجاً". **(أطروحة دكترواه غير منشورة).** جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016–2017.

– بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب–شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة).** جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2014–2015.

– حواس زهيرة ، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أو إطار لهندسة إقليمية –دراسة حالة الحوار المتوسطي–الأطلسي، **(رسالة ماجستير غير منشورة).** جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

الشريعة – حسام إبراهيم حسين أبو الحاج، تدابير الأمن الداخلي وقواعده العامة في الدولة في ضوء مقاصد، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**.الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا، 2006.

– الطاهر عباسة ، التعاون الدولي لمكافحة جريمة الإرهاب الدولي. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة وهران: كلية الحقوق،2010 –2011.

– ياسين سعيدي ، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، **(مذكرة ماجستير غير منشورة)**. جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016.

– كشوط عبد الرفيق ، فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013–2014.

– لزهر عبد العزيز، الجزائر والمقاربة الأمنية الاستراتيجية في المتوسط (حالة الحوار المتوسط لحلف لناتو)، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

– صاغور هشام ، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، **(أطروحة دكترواه غير منشورة)**. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017–2018.

رابعاً: المقالات

أ– باللغة العربية

– بن صايم بونوار، "أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدراسات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020.

– بن جديد عبد الحق، وباسط سميرة، "إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي (1999–2014)، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد الثامن، 2016.

– برد رتيبة، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، **دفاتر السياسة والقانون**. العدد الخامس عشر، جوان 2016.

– زياني صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. **مجلة المفكر**. العدد الخامس.

– زياني صالح ، حجيج أمال ، "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددها"، **مجلة شؤون المتوسط.** العدد 136 ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف 2010.

– زقاغ عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعيّة: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة".

– الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية.**

– حشوف يسين، "منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي دراسة في المؤثرات الإستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي"، **دفاتر السياسة والقانون.** العدد 19، جوان 2018.

– الياسري حميد ياسر ، "ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية: دراسة في جغرافية السياسية"، **مجلة البحوث الجغرافية.** العدد 21.

– المجذوب محمد ، الأمن القومي العربية بين النظرية والتطبيق. **مجلة الطليعة.** د.س.ن.

– مباركية منير، "نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة.**

العدد 01 ، 2001.

– لونيسي رابح ،"علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية.** العدد29 ، جانفي2011.

– لغرس سهيلة، "المؤسسة الدينية: المفهوم والأشكال"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية.** العدد الثاني، جوان 2012.

– الرائد عابد محمد يسري، و الرائد كهواجي محسن، "التقنيات الفضائية والإحصاء المكاني كأداة للتحليل "الإجرامي"، **مجلة الدرك الوطني.** العدد 50، أكتوبر 2018.

– سعيدة رحامنية، "وضعية الصحة والخدمات الصحيّة في الجزائر"، **الباحث الإجتماعي.** العدد 11، مارس 2015

– ناجي عبد النور، "تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسات العامة الأمنية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية.** جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص، 2009.

– فريح زينب، وعمر فرحاتي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيّرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغيّر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** المجلد 09، العدد 03، 2018.

– خلاف محمد عبد الرحيم، سمرة بوسطيلة، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 9، 2016.

ب– باللغة الأجنبية

- Arnold Walfers, National Security : As An Ambiguous Symbol. ***Political Science Quarterly.*** *Vol 67, no 4, 1952 , p.484.*

- Christopher Rudolph, Globalization and Security, ***Security Studies.*** *Fondation nationale des Sciences Politiques – FNSP, 5 April 2009, p.04.*

- Laura Shepherd, « critical approaches to security in contemporaty global politics » in : ***critical approaches to security : in introduction to theories and methods.*** *by Routledge ; 2013.*

- Yücel BOZDA/LIO/LU, Constructivism and Identity Formation: An Interactive Approach, ***Uluslararas› Hukuk ve Politika,*** *Cilt 3,No: 11,2007*

- Marianne Stone, ***Security according to buzan : a comprehensive security analysis****. Group d'etudes et d'expertise, new york, sping9, 2009*

- Barry Buzan, « New Patterns of Global Security in the twenty first Century » ***international affairs*** *67,3(1991)*

- Okubo Shiro, « Freedom from Fear and Want » and The Right to Live in Peace » and Human Security », ***Institute of International Relations and Area Studies****, Ritsumeikan University, Vol 5 , 2007*

- J. Schafer, ***Human and Water Security in Israel and Jordan.*** *Springers Briefs in Environment Security, Development and Peace 3, 2013.*

- United Nation, ***Human Development Report 1994.*** *New york : Oxford University press, 1994,*

خامساً: التقارير

- kalilou sidibé, security management in northen mali : criminal networks and conflict reslution mechanismes. ***Research report,*** *vol 2012*

سادساً: المواد الإلكترونية

أ– باللغة العربية

- أحمد حسين، "في مفهوم الأمن الثقافي"، **المركز الديمقراطي العربي**. في الموقع الإلكتروني:

https://democraticac.de/?p=55670، تاريخ الدخول: 2018/08/13، ساعة الدخول: 23:32.

– صبرينة. ك، و حسيب. ب، "ترسيم الأمازيغية لغة رسميّة...مصافحة مع الذات وانتصار للهوية"، في:

http://www.elahdath.net/culture/6600،

، تاريخ الدخول: 2018/05/26، ساعة الدخول: 00:31.

– عصام عبد الشافي، "الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية"، في الموقع الإلكتروني:

http://www.alhiwartoday.net/node/4004

، تاريخ الدخول: 2020/04/20، ساعة الدخول: 22:21.

– الموسوعة السياسية، "التهديدات الأمنية"، في الموقع الإلكتروني:

https://political-encyclopedia.org/،

تاريخ الدخول: 2020/04/23، ساعة الدخول: 21:26.

فريدة روطان، "البعد الهوياتي للغة الأمازيغية وانعكاساتها على أمن واستقرار الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، **المركز الديمقراطي العربي**. في الموقع الإلكتروني ***https://democraticac.de*** تاريخ الدخول: 2018/12/23، ساعة الدخول: 21:37

- فريدة سويح، "حراقة الحدود في الصحافة الجزائرية"، في الموقع الالكتروني:

http://orientxxi.info/magazine/article1694.20:30

، تاريخ الدخول: 2017/09/17، ساعة الدخول:

– نجاة الجبالي، "4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا"، **العين الإخبارية**. في الموقع الإلكتروني:

https://al-ain.com، تاريخ الدخول: 2019/03/13، ساعة الدخول: 00:42.

– كلارا فانزالا، "الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات"، في الموقع الإلكتروني:https://www.noonpost.com/

تاريخ الدخول: 2020/09/16، ساعة الدخول: 19:29.

ب– باللغة الأجنبية

– science daily, national security, in web

https://www.sciencedaily.com/terms/national_security.htm

- *Institut European,* ***Dialogue 5+5 (Méditerranée Occidentale).*** *Sur site :*

http://www.medea.be/fr/themes/cooperation-euro-mediterraneenne/dialogue-55-mediterranee-occidentale/ date d'hentrée 14/01/2018.

- *Dialogue 5+5,* ***2ème Conférence Ministérielle sur La Migration en Méditerranée Mccidentale.*** *Rabat, Les 22 et 23 Octobre 2003.*

- *Samuel Benshimon, Migration Clandestine : L'Italie Accorde un Financement Record au Niger, sur site :*

http://sahel-intelligence.com/8945-migration-clandestine-litalie-accorde-un-financement-record-au-niger.html

date d'hentrée : 25/05/2018, heure : 13 :45.

- *Francis Ghilés and Akram Kharief, Udapting Algeria's Military Doctrine.* - *Middle East Institute. In site :*

http://www.mei.edu/content/map/updating-algerias-military-doctrine*. consulte le: 12/04/2018. heure: 22:15.*

المقابلات

- مقابلة أجريت مع الأستاذ "بن صايم بونوار" بتاريخ 2019/05/06، على الساعة 14:00 زوالاً.

- مقابلة أجريت مع الأستاذ "منصور لخضاري" عبر الإيميل بتاريخ 2019/04/27، على الساعة 20:30.

الفهرس العام

تمهيد عام للمقياس	
أدبيات الدراسة	
المقاربات النظرية	
المناهج	
المحاور العامة للمقياس	
المحور الأول: الأطر النظرية لمفهوم الأمن	
أولاً: تعريف الأمن	
ثانياً: مستويات الأمن	
ثالثاً: المقاربات النظرية لمفهوم الأمن	
المحور الثاني: محددات الأمن الوطني الجزائري	
أولاً: الجغرافيا السياسية	
ثانياً: المحددات التاريخية	
ثالثاً: المحددات الأيديولوجية	
المحور الثالث: تهديدات وتحديات الأمن الوطني الجزائري	
أولاً: تعريف التهديدات الأمنية	
ثانياً: مصادر التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الوطني الجزائري	
ثالثاً: تحديات الأمن الوطني الجزائري	
المحور الرابع: تنظيم المصالح الأمنية الجزائرية	
أولاً: الجيش الشعبي الوطني	
ثانياً: الشرطة	
ثالثاً: الجمارك	
المحور الخامس: السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية	
أولاً: صنع السياسة الأمنية	
ثانياً: الإستراتيجية العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية	
ثالثاً: الإستراتيجية التنموية لمواجهة التهديدات الأمنية	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الفهرس العام	